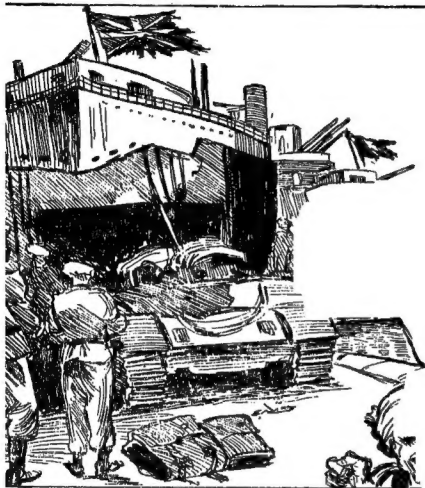




كتب فومية



قضية البحلاء

وشورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

مقام
رئيس عبد العزيز



كتب فومية

قضية الجلاء
و
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

بقلم
وفيس عبدالغزير فرهمي

تصدير

« ان وادى النيل لم تنقطع فيه اصوات النداءات الثورية في مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية » .

« ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصل فى نضالنا الوطنى » .

« ان الاستعمار الذى جلا عن أرضنا طبقا لاتفاق تم تنفيذه فى يونيه سنة ١٩٥٦ ما لبث ان عاد فى اكتوبر من العام نفسه متصورا انه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين » .

« ان الهزيمة المريعة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس انتهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة » .

الميثاق

مقدمة

ان يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ يمثل اسماً معاني الشعور بالحرية والكرامة والاستقلال .

ان هذا اليوم الخالد الذي يذكركنا بتطهر بلادنا من ادران الاحتلال البريطاني في عام ١٩٥٦ يمسد انتصارا للمقاومة الشعبية وتتوجاً للحركات والانتفاضات الوطنية التي قام بها الشعب المصري ضد الغزاة الذين كان الانجليز آخرهم .

ان تاريخ مصر كله صراع مع الغزاة الذين اخلدوا مع الزمن يظهرون في صور شتى ، ويثبت التاريخ ايضاً ان مصر كانت دائماً مقبرة لهؤلاء الغزاة ! .

ومنذ سنة ١٧٩٨ تبلورت معاركنا ومقاومتنا في صراعنا ضد الفرنسيين والانجليز .

فلقد جاءت الحملة الفرنسية الى مصر ، وتعرضت لمقاومة الشعب وثوراته المستمرة ودل ذلك على انبعث اليقظة الشعبية في مصر .

ان تلك العاطفة القومية التي عجلت بنموها الحملة الفرنسية هي نفسها التي وضعت المسار الأول والأخير في نمش الغزو الفرنسي لمصر .

واستغل محمد علي هذه اليقظة الشعبية في الوثوب الى اريكة عرش مصر الا انه لم يؤمن بها الا بوصفها نقطة وثوب فحسب ، ولذا لم يكذب بتولي ولاية مصر حتى قلب لها ظهر المجن ، وطعنها من الخلف !

وعندما تم لمحمد علي تصفية الحركة القومية في مصر بدأ يستغل امكانياتها في بناء جيش قوى من اينائها ، ثم راح يجر هذا الجيش العظيم الى مغامراته الفردية التي لم يستهدف بها الا مطامعه واحلامه الشخصية .

واستيقظ الاستعمار الغربي المتربص بمصر على وقع اقدام الجيش المصري ترحف في طريق من الانتصارات عبر الجزيرة العربية وبلاد الشام والبلاد اليونانية والمورة واوروبا نفسها .

وبدا الوحش الاستعماري يحس بخطورة قوة مصر ، فتصدى لها وفرض على مصر معاهدة لنسدن سنة ١٨٤٠ وفي الوقت نفسه بدأ اخطبوط الاستعمار الأوربي يلف أذرعته حول رقبة مصر ، ومن ثمة عانت مصر من سموم الامتيازات الأجنبية وشدة التدخل الاجنبى الذى سبب لها الشلل ، فلم تعد تستطيع أن تصرف شئونها بنفسها ، وكان للأزمة المالية التى تعرضت لها مصر أسوأ النتائج فيما وصلت اليه احوالها فى نهاية عهد اسماعيل الذى تميز عهده بالاستبداد والحكم المطلق .

وقام أبناء مصر ، وعزموا على نجدة الوطن من براثن الوحش الاستعماري . وهبت ثورة عرابي ، ثورة الشعب التى قادها عرابي ضد الاستبداد والتدخل الأجنبي .

وانتكست هذه الانتفاضة الوطنية الباسلة من جراء طعنها من الخلف فى التل الكبير .

وكانت هزيمة عرابي ايدانا بنزول ظلام الغزو البريطانى على مصر .

وحاول هذا الاستعمار ان يخنق الروح القومية فى مصر ، ولكن محاولاته ذهبت ادراج الرياح .

وتحطمت أحلام بريطانيا فى مصر عندما بدأت نداءات مصطفى كامل الثورية تجلجل فى آفاق مصر منادية بالجلاد والحياة الدستورية .

وبدا العرب يزحف على قلب الاحتلال وهو يشهد فى الأفق الانطلاقة القومية الجديدة التى يقودها المثقفون من أبناء مصر أمثال محمد عبده وقاسم أمين ومصطفى كامل ولطفى السيد وسعد زغلول .

واراد « كرومر » ان يبيث الدعر فى قلب هذه الحركة الوطنية ، ومن ثم انتهز لحظة من لحظات الاستعمار السوداء ونصب المشائى فى دنشواي .

ولم تجزع الحركة الوطنية ولم ترتد عن مطلبها القومى ، بل تلقى مصطفى كامل القفاز وطاف بالعالم متحدنا عن افطع مأساة استعمارية جرت حوادنها فى التاريخ .

وهيات تلك الحركات الوطنية الجو لانفجار موجة ثورية قامت فى مصر سنة ١٩١٩ عقب الحرب العالمية الأولى الا أن تلك الثورة انتكست ، ولم تنجح فيما قامت من أجله .

ولم تفت النكسة من عزيمة الشعب ولم يستسلم للقوة القاهرة ،

فقامت الأمة تنادى بالجلء . وحدثت عدة مصادمات بين تلك القوى الوطنية وقوات الاحتلال .

وبدأت مصر تشهد سلسلة من المفاوضات العجيبة الفاشلة ، وفى سنة ١٩٣٦ تم توقيع معاهدة بين مصر وانجلترا . وكان صلب تلك المعاهدة يسلب مصر كل مظاهر الاستقلال التى نصت عليه مقدماتها : وعلاوة على ذلك فقد تضمنت تلك المساعدة شروطا مرهقة فرضتها انجلترا على مصر التى لم تكن طرفا حرا عند إبرام تلك المعاهدة .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية وخلصت مصر فى الوفاء للحلفاء وكان من عوامل انتصارهم فى هذه الحرب ما بدأ من تضحيات المصريين لقضية الحلفاء .

وبرغم ذلك لم تف بريطانيا بوعدها فى شأن الجلء . وظهر للعالم حقيقة العلاقات القائمة بين مصر وانجلترا التى تقوم حقا على أساس قوة الاحتلال .

وتملك السخط نفوس الجماهير وانفجر فى شكل مصادمات عنيفة مع قوات الاحتلال ، واستشهد فى الميدان كثير من أبناء الوطن .

واستمر الشعب فى غليانه ، وعاش الشعب فى ثورة من الحق والفضب على ضعف الحكام ووحشية الاستعمار ونذاته .

ومن ثم ألغت الحكومة تحت ضغط الشعب معاهدة سنة ١٩٣٦ فى أكتوبر سنة ١٩٥١ ولم تتخذ تلك الحكومة أى إجراء واجب لحماية الأعالى مما قد يحدث نتيجة لالغائها المعاهدة .

ولم تعترف بريطانيا بالالغاء ، وقامت قوات الاحتلال بأعمال القتل والارهاب ضد الاهالى ، وقام الفدائيون بأعمال بطولية ضد الاحتلال .

وفجأة اشتعل حريق القاهرة ، وظهرت للشعب المفاصد المتفشية فى كل جوانب الحياة المصرية ، وكانت تلك الفترة هى بداية النهاية للحكم الفاسد فى مصر .

فبدأت الأمة تبحث عن منقذ لها من بين أبنائها .

وكان الله رحيمًا بهذه الأمة ، فلم يطل بها البحث .

ففى صباح اليوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ اشترقت

شمس الثورة وهب على الشعب نسيم الحرية ، ورفع الشعب رأسه
أيذاً بانقضاء عهد الاستعباد .

وبدأ الشعب يزحف نحو الاهداف المقدسة وامامه الطليعة الثورية،
وواجه الشعب معاركه في قوة وعزم « وكانت هذه المارك في حقيقة
الأمر حرباً واحدة هي حرب الاستقلال : فكان خلع الملك معركة في حرب
الاستقلال ، وكان القضاء على الاقطاع معركة في حرب الاستقلال ، وكان
القضاء على الاقطاع معركة في حرب الاستقلال ، وكان انهاء وجود
الاحزاب معركة في حرب الاستقلال » .

وتم للشعب النصر في معاركه ، وبدأت تلوح في الأفق معركة
التصدي للاستعمار ، إذ أنه لما تهاوت الدمي والاصنام أصبح الاستعمار
فاذاً هو أمام الشعب وجهاً لوجه ، ولاحت المعركة بينهما على الأفق ، بل
وقعت المعركة فعلاً على أرض منطقة القناة .

والحق انه منذ يناير سنة ١٩٥٣ حتى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤
لم تقف معركة الفدائيين ضد الاحتلال لحظة واحدة حتى قبل الانجليز
اتفاق الجلاء مكرهين لانهم شعروا بخرج موقفهم في منطقة القناة بعد
أن استطعنا ان نحيل حياتهم في المنطقة الى جحيم وسواد .

وهكذا استطعنا « بالأيدي المتحدة القوية . وبالدم الزكي الذي
سال في منطقة القناة » أن نوقع اتفاقية الجلاء في يوم ١٩ من أكتوبر
سنة ١٩٥٤ .

وفي ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ ظهرت مصر من القوات المحتلة ،
وتنسم الشعب نسمة الحرية التي ملأت حياته بالفرحة والامل في الفد
الحر الذي سيبنه بارادته الثورية الحرة .

ولكن الاستعمار ما لبث ان عاد في أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وكان
عدواناً ثلاثياً مجرماً حاول بسط نفوذه على مصر والمنطقة من جديد .
وتصدى الشعب للعدوان ، وحمل الشعب السلاح وقايل بشرف
وفداء .

وانتصر الحق والعدل والحرية وتقرير المصير بانتصارنا في معركة
السويس الخالدة وكانت معركة بورسعيد هي معركة العالم الحر كله ،
هي معركة العروبة .
وخرج الاستعمار من أرضنا الطيبة يجر أذيال الخيبة والفشل
وسلط العدوان ، ولم تكسب الدول المعتدية غير الكراهية والحدق .

وسجل التاريخ في أشرف صفحاته وأنصعها انتصار الشعب
بـ مقاومة وكفاح هذا الجيل من شعب مصر الذي كان على موعد
القدر ليفوز بالنصر المبين مرتين في عام واحد ، عام ١٩٥٦ الفاصل
نضالنا القومي .

المؤلف

وفيق عبد العزيز فهمي

الباب الأول
الأطماع الاستعمارية في مصر

الفضل الاول

الحملة الفرنسية على مصر

بينما كانت مصر تن تحت وطأة استبداد وظلام الغزو العثماني الذي جثم على أرضها وأفقدتها استقلالها في سنة ١٥١٧ ظهر في الأفق شيطان استعماري جديد ، هذا الشيطان هو الحملة الفرنسية التي استهدفت مصر والشام سنة ١٧٩٨ .

وقد كانت مصر دائما في صراع مع الشيطان الاستعماري : ففي الوقت الذي جاءت فيه الحملة الفرنسية الى مصر كانت الحياة في مصر حياة ظلم وفساد ، وكانت مصر قد فقدت استقلالها وأصبحت ضمن الأملاك العثمانية وفي تلك الفترة تحولت مصر الى غابة تحكمها وحوش ضاربة : كان المماليك يعتبرونها غنيمة سائفة ، وكان الصراع رهيب يشتم على نصيب كل منهم في الغنيمة .

« وكانت ارواحنا وثوراتنا وأراضينا هي الغنيمة » (١)

هكذا كانت مصر عند مجيء الحملة الفرنسية .

والحقيقة أن الحملة الفرنسية على مصر لم تكن هي بداية موجات الاستعمار الأوربي التي تعرضت لها مصر .

ان تلك الحملة كانت إحدى حلقات الغزو الأوربي لمصر ، هذا الغزو الاستعماري الذي بدأ بالحروب الصليبية العسكرية « التي جاءت مستترة وراء صليب المسيح وهي أبعد ما تكون عن دموة هذا المعلم العظيم » (٢) .

جاءت الحملة الفرنسية الى مصر نتيجة للتنافس الاستعماري

(١) جمال ميد الناصر - فلسفة الثورة .

(٢) جمال ميد الناصر - الميثاق الوطني .

بين فرنسا وبين انجلترا هذا التنافس الذى استمر من اواخر القرن السابع عشر الى القرن التاسع عشر .

« ولعل حملة بوناپرت على مصر هى التى كشفت النقاب لأول مرة عن الصراع الذى قام بين الدول الاوربية العظمى وأوضحته تماما كيف تبادر هذه الدول الى الاتحاد فى جبهة واحدة ضد أية دولة أوربية تحاول الاستئثار لنفسها بالسيطرة على مصر دون سائر الدول » (١) ؟

ذلك ان ساسة فرنسا قد اهتموا الى ان أسلم طريق للقضاء على قوة بريطانيا انما هو هزيمتها فى مستعمراتها الشرقية بقطع المواصلات البريطانية الى تلك المستعمرات فيكون ذلك كفيلا بالقضاء على تجارة بريطانيا .

وفى ١٢ من ابريل سنة ١٧٩٨ اصدرت الحكومة الفرنسية قرارها فى شأن انفاذ الحملة الى مصر تحت قيادة بوناپرت وينت فى مقدمة ذلك القرار اسباب الحملة بقولها :

ان حكومة الامارة لما راعته من ان البكوات المالكين الذين استولوا على حكومة مصر قد اتصلوا بالانجليز بأمتن الروابط وجعلوا أنفسهم تحت مطلق تصرفهم وأنهم يركبون الاعمال المدائية والمظالم الفظيعة ضد الفرنسيين ويضطهدونهم وينهبون أموالهم ويمتدون على أرواحهم، ولما كان من واجب الحكومة ان تقتص من أعداء الجمهورية أينما وجدوا واذ كانت الطريقة المنطوية على الغدر التى استولت بها انجلترا على رأس الرجاء الصالح قد جعلت وصول السفن الفرنسية الى الهند محفوفًا بالمصاعب من الطريق المعتادة فلذلك كله أصبح من المهم فتح طريق جديدة لقوات الجمهورية للوصول الى الهند .

ووصلت الحملة الى الاسكندرية فى أوائل يوليو سنة ١٧٩٨ .

ومنذ دخلت الجيوش الفرنسية الفائزة أرض مصر لم يترك لها الشعب المصرى فرصة الا ناهضها ووقف فى وجهها برغم الفارق الكبير بين القوتين .

ويقول الدكتور محمد أنيس عن المقاومة الشعبية الرائعة التى وقفت فى وجه الغزاة : « فحين نزل بمصر الغزو الفرنسى تناسى المصريون كراهيتهم للحكام الظفأة من المالكين والعثمانيين ووقفوا معهم جنباً الى جنب لمقاومة الغزاة ، ولم يكن من المعقول ان تصمد سيوف مراد ومماليكه امام قوات الفرنسيين وتنظيماتهم العسكرية الدقيقة فانهارت المقاومة الرسمية ، لتبدأ المقاومة الشعبية الصرفة ، واقول المقاومة

(١) محمّد على الفتيت . الشرق والغرب من الحروب الصليبية الى حرب السويس .

الشعبية لأن الذى قام بشورى القاهرة الاولى والثانية ضد الحكم الفرنسى هم أهل القاهرة أنفسهم : فاولاد البلد من الحسينية والعلوف وباب الشعرية وخان الخليلي وبلق وفتوات الاخطاط والحارات هم الذين نظموا أنفسهم ووضعوا الخطة واشتروا السلاح أو خطفوه من الفرنسيين ، وهذا رد على الذين يدعون ان المشايخ والماليك هم الذين كانوا يحرضون العامة ويشرونهم على الفرنسيين . والحقيقة ان هؤلاء العامة هم الذين أجبروا المشايخ والماليك في أكثر من مرة على الاشتراك في الثورة ، هذا عن موقف القاهرة من الحكم الفرنسى اما في الأقاليم فالحقيقة ان الامر لم يستتب مطلقا للفرنسيين هناك . ولم تجز على المصريين كل أحابيل الفرنسيين » .

وكانت لثورات القاهرة ضد الفرنسيين صدى في الأقاليم فلقد قامت المقاومة في جميع بلاد الوجه البحرى قاطبة وخاصة تلك البلاد التى على مقربة من القاهرة .

وبينما كانت المقاومة الشعبية تعيش أنبل ساعات عمرها نجد ان الماليك كانوا يهربون من القاهرة الى أقاصى البلاد ويحملون معهم حليهم وأموالهم تاركين الشعب وجهبا لوجه أمام الجيش الفرنسى المنظم وعتاده الحديث .

ويعلق الاستاذ الراقى على موقف الماليك من المقاومة بقوله :

« وكان الماليك على عادتهم لم يستهدفوا مواجهة الجيش الفرنسى وتركوا عبء القتال على عاتق الأهالى ، فمقاومة الماليك قد تلاشت اذن أمام الجيش الفرنسى ، على أن مقاومة الأهالى كانت اشد وأنكى وأعظم فى اضعاف مركز الفرنسيين فى الوجه القبلى .

فشل الحملة الفرنسية :

هنالك أسباب عدة لفشل الحملة الفرنسية التى جاءت الى مصر سنة ١٧٩٨ ، والتى استهدفت غزو مصر ومسورية وجعلها قاعدة لامبراطورية فرنسية فى الشرق ، إلا انه مهما قيل من آراء فى تفسير سبب تسليم الفرنسيين آخر الأمر بجلاتهم عن مصر فانه لا ينبغى تجاهل سبب هام فى هذا التفسير وهو ادراك الفرنسيين تعدد بقاتهم وسط شعب يعاديه ويخطف أسلحتهم ليحاربهم بها وينقض على من يصل الى أيديهم من جنود الاحتلال .

هذا بالإضافة الى ما قامت به بريطانيا من مناهضة الحملة

الفرنسية واجباط اهدافها : فقد قامت بريطانيا بتحطيم الاسطول
الفرنسي في موقعة « ابو قير » البحرية وساعد الانجليز والى عكا في حربه
ضد نابليون ، واشترك الانجليز مع العثمانيين في الحملات العسكرية
التي ناوأت الفرنسيين في مصر حتى أجبرت الحملة على الجلاء عن مصر
سنة ١٨٠١ دون أن تحقق اهدافها السياسية التي جاءت من أجلها.
وبرغم ذلك الفشل الذي منيت به حملة بوناپرت على مصر فإن تلك
الحملة كان لها نتائج سياسية ودولية وعلمية واقتصادية خطيرة غيّرت
من وجه الحياة في مصر والعالم العربى .

الفصل الثاني

التسلل البريطاني الاستعماري في مصر

كان من نتائج الحملة الفرنسية على مصر أن اتجهت انظار بريطانيا الى اهمية موقع مصر الجغرافي والاستراتيجي ومنذ ذلك الوقت لم تأس انجلترا جهداً في محاولة احتلال مصر أو بسط نفوذها فيها أو تقرير وتحقيق المركز الممتاز .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الاستعماري سعت بريطانيا بشتى الطرق حتى تحقق لها في سنة ١٨٨٢ احتلال مصر دعماً لنفوذها الاستعماري وصيانة لإمبراطوريتها في الهند .

أما كيف انتهت الامر باحتلال بريطانيا لمصر فهذا هو ما نوضحه فيما يلي :



اولاً - سياسة بريطانيا في أثناء وجود الحملة الفرنسية في مصر :

علماً فيينا سبق أن الأسطول البريطاني قد حطم الأسطول الفرنسي في معركة « أبو قير البحرية » وقد دفع بريطانيا الى تحطيم هذا الأسطول يتقنها أنه لو تمكن نابليون من اخضاع مصر وجعلها مستعمرة فرنسية فإن ذلك كفيل بأن يجعل فرنسا قادرة على طرد بريطانيا من البحر المتوسط وأن يصبح الطريق الى الهند امام بوناپرت ممهداً .

لكل ذلك طار صواب الاستعمار البريطاني واستعد لناهضة حملة بوناپرت .

وقد عملت بريطانيا على تأليب الرأي العامي ضد الحملة الفرنسية ، ثم قامت بعقد حلف بينها وبين كل من تركيا وروسيا ضد فرنسا وطلت بريطانيا تأكيد لفرنسا حتى تم لها ما أرادت . فتم جلاء الفرنسيين عن مصر في سنة ١٨٠١ .

ثانيا - سياسة بريطانيا بعد خروج الحملة :

منذ جلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ وبريطانيا تحاول احتلال مصر ، فبعد خروج الفرنسيين من مصر تلكا الانجليز في الجلاء عن البلاد وطعموا في بسط نفوذهم على وادي النيل ، مستندين في بقائهم على الاتفاقية الموقعة بينهم وبين تركيا في ٥ من يناير سنة ١٧٩٩ الخاصة بضمان الحكومة البريطانية لسلامة املاك السلطنة العثمانية بلا استثناء كما كانت قبل الحملة الفرنسية .

غير ان الانجليز وهم اهل دهاء وخداع توصلوا الى اتفاق الحق بالاتفاقية السابقة ، ومضمون هذا الاتفاق ان الجيش الانجليزي لا يجلو عن مصر الا بعد استتباب الأمن في ربوعها .

ومن هذا يبدو ان بريطانيا قد بدأت تسعى لاحتلال مصر حتى اننا نجد السير « روبرت ولسن » القائد الانجليزي للجيش البري في تقريره المرفوع « للسير ايركرومبي » القائد العام للحملة الانجليزية لطرد الفرنسيين من مصر ، وقد نشر هذا التقرير في انجلترا عام ١٨٠٣ ، يقول :

« ان الاحداث التي وقعت في مصر قد فتحت لنا آفاقا واسعة جديدة من هذا البلد ، وأكدت لنا تأكيدات لا يرقى اليها الشك ان كل ما سبق هذا اليوم من المعلومات التي تألفت منها في اذهاننا فكرتنا عن مصر لم تكن الا مجرد خيال ، ولقد تبين لنا انه لا بد للاسطول البريطاني من العمل على الحيلولة دون احتلال أية دولة لجزيروى قبرص ومالطة وأن انجلترا على الرغم من انها أعلنت نزاهة هدفها من حملتها ضد الفرنسيين في مصر وتجردها من الأغراض الخفية لا بد من الاعتراف بما يمكن أن يتاح لانجلترا من عظيم المزايا لو ظلت مصر في قبضتها واتخذت منها مستعمرة كسائر المستعمرات البريطانية في الهند ، فاحتلال مصر يعتبر من الضروريات القصوى لكفالة أمن بريطانيا ، وأن سمعها اليه لا يقصد منه التوسع في زيادة رقعة الارض التي تحتلها أو الطمع في زيادة ثروتها وانما هو استجابة لدايم أمنها »

« ومن أجل ذلك كان من الميسر على انجلترا أن تسمح لجيوشها بالجلاء عن مصر دون الافادة في هذا الصدد من الظروف التي خلفتها الحملة الفرنسية ولا سيما أن جيوش بريطانيا دخلت مصر باسم سلطان تركيا ولحسابه فلم تكن والحالة هذه غايتها » .

كذلك نلاحظ ان الدعوة الى احتلال بريطانيا لمصر كانت قد نشفت بين البريطانيين الاستعماريين اذ نجد لورد الجين سفير بريطانيا

في القسطنطينية يرسم لحكومته في رسالته المؤرخة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٧٩٩ خطة لبقاء الجيوش البريطانية في مصر .

١ . فقال : « ان عمل الجيش الانجليزي في مصر لا ينتهي بمجرد هزيمة الجيش الفرنسي وطرده من مصر بل عليه ان يبقى فيها وأن يعلن أن بقاءه في مصر انما هو بصفة مؤقتة مستندا في ذلك الى استمرار قيام حالة الحرب بين انجلترا وفرنسا واحتمال عودة فرنسا التي تسير جيش الى مصر لاحتلالها ، وبهذا يكون بقاء الجيش البريطاني فيها لحمايتها من الغزو انخارجي » (١) .

ويقول المؤرخ يولدين : في مذكراته عن مصر والمنشورة في عام ١٨٠١ : « ان انجلترا جديرة بأن تفخر بجواهر التاج البريطاني . ولكنها اذا استطاعت الاحتفاظ بمصر اضافت الى هذا التاج جوهرة لم تنتظم فيه جوهرة ائمن منها ! » .

بل ذهب بعض المسؤولين البريطانيين الى حد ان تقوم بريطانيا « بتدمير مصر واغراق اراضيها » في حالة مقاومة المصريين لمشروعات انجلترا الاستعمارية في مصر .

غير انه تم في ٢٥ من أغسطس سنة ١٨٠٢ توقيع اتفاقية الصلح بين فرنسا وتركيا ، وبذلك لم يبق لانجلترا من سندا للبقاء في مصر الا التمسك بما كان عقده القائد البريطاني « هنتشوتون » مع المالك من الاتفاقيات التي جعلت من انجلترا حامية لهم .

أما تلك الاتفاقيات التي حاولت بمقتضاها بريطانيا ان تملك بقاءها في مصر فلم تكن الا وسيلة استعمارية خبيثة ، اذ استطاعت بريطانيا ان تخلق ركيزا وعميلا لبث سياستها ، ولم يكن هذا العميل سوى المالك بزعماء محمد الألفي أحد زعماء المالك ، واشترت بريطانيا هؤلاء الخونة بشمن بخس وهو التلويح لهم بأنها ستسعى لدى السلطان لمساعدتهم في حكم مصر .

ولكن على الرغم من ذلك لم تعترف تركيا بتلك الاتفاقات ، وظل الشعب المصري يبدى تدمره وسخطه على الانجليز حتى اضطر هؤلاء الى الجلاء عن مصر سنة ١٨٠٣ .

ثلاثا - انجلترا تقرر غزو مصر (حملة فرير سنة ١٨٠٧) :

لم يكن خروج الجيش الانجليزي من مصر يعني أن بريطانيا قد عدلت عن احتلال مصر ، بل انها كانت مضطرة الى هذا الجلاء لضغط

(١) معبد على التفتيت « الشرق والغرب من الحروب الصليبية الى حرب السويس » .

تركيا عليها أولا ولابرام صلح اميان سنة ١٨٠٢ بينها وبين فرنسا ،
وتضمن هذا الصلح شرط جلاء الانجليز عن مصر . هذا بالإضافة الى
حالة الشعب النفسية الشاذة ضد الغزاة .

تقول : خرج الانجليز من مصر وهم ينسبون العودة اليها ، ولذا
نجدهم قد صحبوا معهم الى الجنتر اجد زعماء الممالك (الآلفى بك ،
حتى يتفاوضوا معه ويرسموا له كيفية تنفيذ السياسة البريطانية في
مصر ، حتى يحين الوقت لغزو مصر .

وفي سنة ١٨٠٧ جاءت الحملة البريطانية الى مصر بقيادة فريزر،
وحاولت الاتصال بالمملاء (الممالك) الا انها لم تنجح في مسعاها هذا
بسبب وفاة الآلفى .

وتصلت المقاومة الشعبية للغزاة فافقت بهم الهزيمة عند رشيد
والحماد وتم لمصر النصر ، وكان الفضل كله للقيادة الشعبية الماهرة
والشعب الذى لم ييخل بالمال والارواح .

وبينما نجد ان الشعب قد رد بتصميم ونجاح حملة فريزر هذه
نتيجة للمقاومة الشعبية التى نظمها بكفاية الزعماء وعلى راسهم السيد
عمر مكرم نجد ان الماساة تظهر فى الوقت نفسه : ذلك ان « محمد على »
قد ازعجه ان تنجح المقاومة الشعبية فى رد الغزاة ، وشعر على الفور
بقوة الحركة الشعبية ، ولما كان محمد على لا يحسن النية بالزعامة
الشعبية برغم انها قد أوصلته للحكم ، بل انه لم يكن يؤمن بالحركة
الشعبية ، عمل على تحطيمها حتى يخلو له الميدان وبذلك يتسنى له
الحكم المطلق والمساومات الفردية التى جرت على السداد المصائب
والتكاثر المتلاحقة .

رابعا - مطامع محمد على الشخصية والمؤامرات البريطانية :

ومنذ ان ولى محمد على ولاية مصر راح يبنى جيشا وطنيا
واسطولا قويا استخدمهما فى حروبه ومغامراته العقيمة التى استهدفت
مصالحه الفردية متجاهلا مصالح الشعب فى الوقت نفسه . وكان من
نتيجة تلك الحروب المتصلة التى خاضها الجيش المصرى لتحقيق مطامع
محمد على ان راحت انجلترا تدبر المؤامرات ضد مصر ومحمد على حتى
تبلور الموقف فى آخر الامر فى صورة التدخل الأوروبى ومعاهدة لشدن
سنة ١٨٤٠ .

فى المدة من سنة ١٨١١ حتى سنة ١٨٣٩ والجيش المصرى
ينتقل فى معارك وحروب كان له فيها النصر دائما ، ولقد ازعجت هذه
الاتصارات تركيا والدول الغربية كثيرا حتى ان المسالة المصرية والمسالة

الشرقية ومسألة التوازن الأوربي عامة قد أصبحت موضع بحث ونظر دول أوروبا : فشاهد أن روسيا قد نظرت بعين الخوف والوجل الى تقدم الجيش المصرى واقتربه من عاصمة تركيا ، وكان مصدر خوف روسيا أن يمتد نفوذ مصر الى البواغيز والبحر المتوسط وضفاف البسفور الدردنيل والبحر الاسود ، وكان ذلك يعنى عدم تمكن روسيا من تحقيق أطماعها في تلك المناطق ، ومن ثم أسرعت روسيا الى نجدة السلطان ومد يد المساعدة اليه .

ومن جهة أخرى نجد فرنسا وانجلترا تبدلان جهودهما في الضغط على محمد على حتى يسوى خلافاته مع السلطان ليعيد الدب الروسى من بسط نفوذه على تركيا .

ونتيجة لكل تلك الماسعى والمناورات تم اتفاق (كوتاهية) الا ان تركيا حاولت استرجاع سورية وأقليم اذنة الى حوزتها ، وجبرت لذلك جيشا تحرش بالجيش المصرى وتحدهه للقتال وهاجم حدود مصر الشمالية التى حددتها اتفاقية كوتاهية ، ودارت معركة حامية تم لجيشنا فيها الانتصار فى معركة نصيبين سنة ١٨٣٩ .



معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ :

يرغم أن تركيا هى التى تحرشت بالقوات المصرية ، ويرغم أنها قد نقضت اتفاقية كوتاهية ومع أن الجيش المصرى أجبر على القتال فى (نصيبين) حتى تم له النصر فان السياسة الدولية المعادية لمحمد على أبت أن تبقى اتفاقية كوتاهية مرعية من تركيا ومن جانب تلك الدول علما بأن تلك الاتفاقية كانت تنمو الى الاعتراف باستقلال مصر التام وانفصالها عن تركيا وانضمام سورية اليها .

ان هذا الموقف الدولى المعادى لمصر كان مرده الى انتصارات الجيش المصرى التى جعلت تلك الدول الأوربية تقف من المسألة المصرية مواقف مختلفة تبعا لاختلاف اطماعها ونزعاتها . وكانت انجلترا قوام المؤامرة الدولية على مصر فى عهد محمد على اذ قام (بالمرستون) رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت بالجهد الأعظم فى حمل روسيا وتركيا وبروسيا على ابرام معاهدة لندن المشهورة فى ١٥ من يوليو سنة ١٨٤٠ .



مركز مصر الدولى كما تحدده معاهدة لندن :

ان معاهدة لندن هى الوثيقة الأساسية لمركز مصر الدولى من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٩١٤ ، فهى التى حددت هذا المركز وجعلت

لمصر شخصية دولية وجعلت حكومتها وراثية في أسرة محمد على إلا أن هذا الاستقلال كان مقيدا بالسيادة العثمانية مع دفع جزية سنوية للباب العالي وسريان معاهدات تركيا في مصر ، واعتبار قواتها الحربية جزءا من قوات السلطنة العثمانية .

لكن هذه المعاهدة حرمت مصر ثمة انتصاراتها المتوالية ، اذ نصت على ارجاع مصر الى حدودها الاصلية ، أى قبل حروبها الاخيرة وحرمانها حكم جزيرة العرب وسورية وكريت واقليم اذنة وتخويل محمد على حكم سورية الجنوبية ، وهددت الدول الاوربية الأربع باتخاذ وسائل العنف والقوة لتنفيذ شروطها في حالة رفض محمد على قبولها .

وهكذا نجحت بريطانيا في أن تحمل الدول على التدخل في شئون مصر وأن تقف حجر عثرة في سبيل استقلالها التام .

وهكذا ساق (محمد على) مصر وراءه الى مفسامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

فماذا جنى الشعب المصرى من جراء الحروب الوهابية وحروب السودان وحروب اليونان والمورة ثم الحروب في الشام وتركيا ؟ كانت تلك الحروب استغلالا لامكانيات مصر لمصلحة وأهواء محمد على الشخصية ، ولم يجن الشعب غير استنزاف موارد ثروته للانفاق على تلك الحروب ، وضياع شباب الوطن في ميادين الحروب !

أن تلك الحروب المتواصلة قد عرقلت من تطور حركة اليقظة الشعبية في مصر واصابتها بنكسة خطيرة كان لها افسدح الاضرار على الحياة المصرية .

فلقد كانت تلك النكسة من أهم الأسباب في امتداد نفوذ الاجانب بمصر واشتداده .



خامسا - التسلسل الانجليزي وتدخل الدول الاوربية في عهد خلفاء محمد على :

وكان من نتيجة عرقلة اليقظة المصرية واصابتها بالنكسة ان ظهر التدخل الاجنبى في مصر الا انه :

» من سوء الحظ أن النكسة وقعت في مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار ، فان الاستعمار كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرد

احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتكارات المالية
لاستثمار رعوس الاموال المنهوبة من المستعمرات .

« وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لتقوى السيطرة العالية
وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس وتحويل
أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن لتعويض الصناعة البريطانية
من أقطان أمريكا التي قل ورودها بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ثم
انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية » (١) .

وهذا يعنى أن النكسة جاءت في ظرف خطير من تطور الاستعمار
العالمى الى مرحلة الاحتكارات المالية الدولية .

وبدا التدخل الاجتبى في مصر في عهد عباس الاول الذى كان على
صلة مودة بالانجليز فأعطاهم امتياز انشاء خط حديدى بين القاهرة
والاسكندرية ، وكان الانجليز يمنون أنفسهم باتمام هذا الخط وبانشاء
خط آخر بين القاهرة والسويس ليمنعوا فرنسا من حفر ترعة برزخ
السويس الذى يصل البحر المتوسط بالبحر الاحمر لما راوه في
ذلك من خطر على مصالحهم في المستعمرات البريطانية في الشرق .

ثم كان عهد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) :

الذى اشتهر بتساهله مع الاجانب وخاصة هؤلاء الذين لا مبادئ
ولا خلق لهم وقد اتخذوا من الامتيازات الاجنبية حصنا يلجئون اليه
متى أعوزتهم الحيلة فى الحصول على مصلحة ذاتية لهم ، فجروا على البلاد
شرا مستظيرا وولايات كانت سببا مبدئيا فى الخراب المالى فى المستقبل .

« وكان محمد سعيد مثالا للغالبية من أمراء هذا البيت (بيت
محمد على) ضعيف العقل قليل الصبر معتل الجسد ، لم ينفع هذا
الشعب فى شيء بل ابتلاه بالأميرين معا اللذين قصما ظهره طوال القرن
الماضى : الدين ، وقناة السويس ! كان أول من استدان وأرتهن موارد
الدولة ليؤدى الارباح القادحة وكان هو الذى منح فرديناند ديليبس
الاذن فى حفر قناة السويس » (٢) .

ولم يكذب بداع فى العالم ان « سعيد » وافق ديليبس على حفر
قناة السويس حتى انقلبت أوروبا ضد المشروع وصاحبه الفرنسى ،
ولزعمت هذه الحرب انجلترا .

وعقد سعيد أول قرض ثابت سنة ١٨٦٢ والى جانب هذا القرض
ابتدع سعيد طريقة السندات على الخزانة وهى أن يستدين من المرابين

(١) الرئيس جمال عبد الناصر « الميثاق »

(٢) الدكتور حسين مؤنس « قناة السويس حقائق ووثائق »

ديونا سائرة بسندات يحررها على الخزانة بالقيمة المقترضة ، ولا يخفى ما لهذه الوسيلة من خطورة على مالية البلاد لأنها استدانة لا ضابط لها ولا رقابة عليها .

وتوفى سعيد تاركاً ديناً على مصر يقدر أصله بأزيد من عشرة ملايين من الجنيهات .

وأتى اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) :

وازدادت الأزمة المالية شدة ، اذ توسع اسماعيل في الاستدانة ، وامتدت يده بكثرة الى البنوك الاوربية فاقترض مبالغ ضخمة بغوائد عالية رهن بسببها موارد البلاد لسداد اقساطها ، وفي وصف ما حدث في هذا الشأن يقول الدكتور حسين مؤنس :

أسرع سماسرة أوربا يرينون للولاة الاستدانة ، فأسرفوا فيها من قلة نظر وسوء تقدير وقلة الاحساس الحقيقي الصادق نحو مصر ، واجتهد الزبانية في ربط هذه الديون بارتهاق موارد البلاد ومراقفها وتقدير افحش الأرباح عليها ، ومضوا يهددون بالاستئجار ببلادهم حتى غرقت مصر في الدين وأصبحت مراقفها كلها رهائن بيد مصارف أوربية تؤيدها بلادها . وقد وصلت أرباح الدين في بعض الأحيان الى ٢٠٪ وزيادة ، بل ان الملايين الاربعة التي باع اسماعيل بها أسهم مصر في القناة اعتبرت ديناً تدفع مصر عنه أرباحاً قدرها ٥٪ مدى ٢٠ سنة وقد دفعتها مصر كلها .

ولا أدل على حقيقة قبح الاستعمار وجوره من ان نورد هذا البيان المالي في شأن حفر قناة السويس :

في سنة ١٨٦٤ اصدر نابليون حكمه الجائر ، بان تدفع مصر ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه لشركة القناة في مقابل نزولها عن بعض شروط النهب والاحتيايل التي استدرج ديليسبس الخديو « سعيد » للتوقيع عليها .

وفي سنة ١٨٦٦ دفعت مصر للشركة مليونين آخرين من الجنيهات في مقابل التخلي عن شرط آخر من هذه الشرطوة المجحفة .

وفي سنة ١٨٧٥ انتهزت إنجلترا فرصة وقوع مصر في أزمة مالية، فاشتريت منها أسهمها في القناة وعددها (١٧٦٧.٠٢) بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات . هذه الأسهم بلغت قيمتها سنة ١٩٢٩ مبلغ ٧٢ مليون جنيه وبيعت منها الخزانة البريطانية الى تلك السنة ٣٨٦٠.٠٠٠ جنيه .

وفي سنة ١٨٧٩ استقلت أوروبا أزمة مصر المالية الشديدة فأرغمت مصر على النزول عن حصتها من أرباح الشركة وهي ١٥٪ في

مقاسابل ٨٨.٠٠٠ جنيه مع أن أراد هذه الحصة في السنة يبلغ ٨٦٩.٠٠٠ جنيه .

وبرغم ذلك أخذت السحب السوداء تتجمع في سماء مصر . وبدأت عواصف السياسة الاستعمارية تشتد في مصر فأثرت انجلترا لجنة للدراسة أحوال مصر يرأسها استعماري هو مسنر ، كيف وكانت هذه فرصة جديدة لبريطانيا للتدخل في شئون مصر . وعندما اكتشف هذا اسماعيل صرح لصحفي انجليزي يسمى بيتي كينجستون سنة ١٨٧٦ : « ما كنت أظن قط أن انجلترا ترمي بشرائها : أسهم قناة السويس وارسالها مؤظفا كبيرا لفحص حساباتي الى وضع يدها على مصر » .

وتحقق ما رآه اسماعيل بالفعل اذ أعقب ذلك انشاء صندوق الدين وأصبحت مصر بالفعل في قبضة أوربا ، فان صندوق الدين كان أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لغرض التدخل الاجنبي في شئون مصر . « غير أن الاجراءات التي اتخذها اسماعيل مع ما تحمله من اقتضات على سلطة الحكومة المصرية لم تقنع الحكومة الانجليزية ، فاتفقت مع الحكومة الفرنسية على فرض رقابتها الثنائية على المالية المصرية مع الإبقاء على صندوق الدين » .

لم تطلب الدولتان تأليف « لجنة التحقيق » الأوربية لفحص الحال .. وأذن اسماعيل لهذا الطلب مع ما في ذلك من اعتداء صارخ على استقلال مصر ..

تلك كانت صورة التدخل الاجنبي في مصر عن طريق الأئمة المالية . أما المظهر الآخر للتدخل فقد كان عن طريق الامتيازات الاجنبية ، هذه الامتيازات التي بدأت منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر . ان تلك الامتيازات كانت تمثل استبداد الدول الأوربية بالشرق عامة ومصر خاصة . ومما زاد في خطورة تلك الامتيازات ضعف سعيد واسماعيل في عهدهما (١٨٥٤ - ١٨٧٩) .

وفي أغسطس سنة ١٨٧٨ قامت في مصر وزارة خبيثة يرأسها اربعين نوبار الأرميني ووزير ماليتها ريفرز ويلسون الانجليزي ووزير الاشغال فيها دى بلنير الفرنسي .. وبدأت هذه الوزارة عملها بفصل ٢٥٠٠ ضابط مصري من الجيش بحجة تخفيف عبء الميزانية ولم تدفع لهم متأخر رواتبهم من ١٥ شهرا ماضية ، كما أقصت الموظفين المصريين عن السلطة وعزلت بعضهم وعينت في الوقت نفسه بعض الاجانب .

كل ذلك أشعل جذوة الحركة الوطنية في النفوس ... ويشور الجيش درع الأمة ، فتقوم ثورة عسكرية في مظهرها الاول ثم تصطبغ بالطابع القومي ، تلك كانت الثورة العربية .

الفصل الثالث

الثورة العراقية والاحتلال البريطاني

كانت الثورة العراقية حركة وطنية قومية انبثقت في مصر وهي تعتبر بحق من قمم النضال الثوري والمقاومة الشعبية في مصر ، هذا النضال الذي كان ثورة على التدخل الأجنبي في شئون مصر وثورة أيضا على فساد الحكم الذي كان سائدا في مصر . حيث كان الاستبداد والظلم ينتشران ظلامهما .

ولم تكن هذه الثورة الا نتيجة لفساد أحوال مصر . ويتلخص هذا الفساد في أمور ثلاثة : الحكم الاستبدادي المطلق ، والأزمة المالية التي كادت تخنق مصر ، وتغلغل نفوذ الأجانب في مصر .

وبدأت الثورة تأخذ طريقها الى أفئدة الشعب ، وكان هذا خلال اختتام الشعور القومي في نهاية عهد الحديو اسماعيل حينما قام أحمد عرابي وصاحبه على فهمي وعبد العال حلمي يحتجون على تفوق العنصر الجركسي والتركي في الجيش وسوء المعاملة التي كان يلقاها المصريون ، فكان هذا سببا من أسباب الثورة

ويقول الدكتور عبد العزيز رفاعي : ظهرت طليعة الشعور القومي الجديد سنة ١٨٧٧ ثمة عوامل تأصلت آثارها في النفوس : مظالم كثيرة في مجتمع ملئ بالالتزامات خال من الحقوق ، وتحكم تركي ظالم ، وأزمات مالية طاحنة ، ثمة استغلال الأجانب مرافق البلاد ! »

وتهيات البيئة المصرية لمناهضة هذه المظالم وخاصة انه قد تلقت مصر في تلك الفترة البذور الجلييلة التي القاها جمال الدين الأفغاني لماينعت تلك البذور وما أسرع أن ظهرت في البلاد حركة حرة كأعظم ما تكون الحركات الحرة ، فظهر الشيخ محمد عبيد وعبد الله النديم الذي أصبح خطيب الثورة العراقية .

بهذه العوامل والمؤثرات مجتمعة قام في مصر رأى عام قومي جارٍ

والى جانب ذلك كانت هنالك اجتماعات سرية يعقدها الضباط الأحرار
بزعامة أحمد عرابي ، وبهذا تألفت الثورة العربية بمعناها الصحيح من
التقاء العنصرين المدني والعسكري .

هذه الثورة التي نجحت في دعوتها للحكم النيابي في أغسطس سنة
١٨٧٨ في الوقت الذي كان اسماعيل مستندا فيه الى الروح القومي في
مواجهة ازدياد النفوذ الأجنبي والاستعادة حكمه المطلق .

ومن ثم تألفت أول وزارة مصرية مسئولة برياسة نوبار ، ولكن الأمة
نارت على تلك الوزارة فاقيلت . وتألفت وزارة وطنية على رأسها محمد
شريف الذي تقدم « باللائحة الوطنية » التي قررت مبدأ مسئولية
الوزارة أمام المجلس ، وهكذا تهيأت البلاد للحكم الدستوري .

فلما فشلت خطة أوروبا في الاستيلاء على مصر عن طريق تدخلها
المتزايد في شئوننا أخذت انتجلترا وفرتسا على عاتقها مهمة خلع اسماعيل
من ولاية مصر ، وتم لهما ما أرادتا .

وفوجئت البلاد بعزل اسماعيل وخلفه على العرش أكبر أنجاله توفيق
الذي أصبح العوبة في أيدي الأجانب ، وكان وجود مثله على عرش مصر في
ذلك الوقت مما يضاف الى أسباب شقاقها وسوء طالعها (١) .

وما لبث أن تنكر توفيق للحركة القومية ورفض الدستور ، فاستقال
شريف سنة ١٨٧٩ وجاءت وزارة رياض الذي اشتهر بشدته ومعارضته
للدستور .

وقامت ثورة الضباط في الاول من فبراير سنة ١٨٨١ ضد عثمان
رفقي وزير الحربية الشركسي الجنسية الذي كان يكره المصريين . ويمنع
ترقيتهم ، ويعمل كل ما يجعل الشراكسة في الجيش العنصر الذي يسود
وأنايب الضباط الأحرار « أحمد عرابي » في رفع الشكوى الى رياض
ضد عثمان رفقي وتمصيه .

وحاول الخديو توفيق اعتقال عرابي وزميليه ، فثار الضباط والجنود
وفكروا أسر عرابي وزميليه ، وذهب الجميع الى عابدين وطلبوا عزل رفقي ،
ونجحوا فيما سعوا اليه وعين البارودي وزيرا للحربية .

وتميزت الشهور التي أعقبت ذلك باشتداد سوء العلاقات بين الخديو
والضباط الأحرار الذين قادوا الثورة بنجاح وخاصة أن هذه الثورة كانت
تمثل خطرا عظيما ضد الخديو وضد تدخل الأجانب في شئون مصر .
ولقد أصبح الجيش بعد ذلك معقد رجاء الأمة لتحقيق مبادئها .

(١) محمود الخفيف ومحمد شفيق هريال « فصل في الثورة العربية » .

وفي سبيل اخفاق هذه الدعوة الثورية حاول رياض والخدوي تدبير مشاجرة يقتل فيها عرابي ، فلما حاول البارودي ابعاد الجناة عن مناصبهم بادر توفيق باعادتهم متجديا بذلك البارودي ، ثم حاول الخديو تشتيت الضباط الاحرار في مختلف جهات القطر .

واشتدت حدة الصراع بين السراي والشعب حتى لم يسبق انعام الضباط الاحرار غير اعلان مطالب الشعب للخدوي .

وهكذا تحدثت معالم الثورة ، وكان لا بد من وثبة الشعب .

وفي يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ تقدم الجيش والشعب الى ميدان عابدين وتقابل الخديو وعرابي وجها لوجه ، وقدم عرابي مطالب الشعب للخدوي وكانت هذه تتلخص في اسقاط وزارة رياض المستبدة وتشكيل مجلس نواب وزيادة عدد الجيش الى الحد الذي تقررته الثرمانات .

ولكن الخديو الذي احاط نفسه بحفنة من الباشوات والاقطاعيين واتخذ من الاستعمار سنداً له تفرس على عرابي وقال له :

« كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا خديو البلد اعمل زى ماانا عاوز ، وقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي واجدادى ، وما انتم الا عبيد احساناتنا »

وفي عزة وطنية وايمان بالله والوطن اجابه عرابي :

« لقد خلقنا الله احرارا ، ولم يخلقنا ترانا او عقارا فوالله الذى لا اله الا هو اننا لن نورث ولن نستعبد بعد اليوم » .

وبعد اخذ ورد قبل الخديو اسقاط وزارة رياض المستبدة كما اجاب « عرابي » الى بعض تلك المطالب ووعده بأنه سينظر فى بقية المطالب .

واستندت الوزارة الى شريف بطل الدستور .

ولكن الصفاء لم يدم طويلا بين الخديو والوزارة فقد « قدر على مصر مع الاسف الا تنعم طويلا بهذا الصفاء ! وكيف كان يرجى ذلك وفي الاقنى من اول الامر بوادى الكدر ؟ فهذا الخديو يبيت الغدر فيدفع البلاد بالتوايه وغدره الى العنف ، وهؤلاء الاجانب يتربصون بمصر الدوائر وقد غاظهم نجاح الحركة الوطنية » (١) .

وسرعان ما ظهرت أزمة الميزانية بين شريف ومجلس الشورى الذى طلب مناقشة الميزانية على حين كان شريف ينكر على المجلس هذا الحق .

واغتثمت انجلترا وفرنسا الفرصة وتقدمتا بمذكرتهما المشتركة الى

(١) محمود الخفيف ومحمد شفيق غربال - لعل في الثورة العربية

الحكومة المصرية في ٨ من يناير سنة ١٨٨٢ وجاء في تلك المذكرة : « ان الخديو سيجد من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج اليهما في ادارة شئون مصر وأهلها » وكان من الطبيعي أن تقابل هذه المذكرة في مصر بالسخط العام وقبلها الخديو شاكرًا بطبيعة الحال « (١) » .

وسقطت وزارة شريف وتولاها البارودي وفيها عرابي ووزيرًا للحربية وكان ذلك في فبراير سنة ١٨٨٢ وأقرت الوزارة الثورية الجديدة حقوق المجلس في مناقشة الميزانية ، كما أقرت مسئولية الوزارة أمام المجلس على اساس دستوري سليم .

وظلت كل من إنجلترا وفرنسا تنتظر سنوح الفرصة للتدخل في شئون مصر حتى وقع حادث المؤامرة الشركسية فاستغله الانجليز أقبح استغلال ، وقد كان من نتيجة تلك المؤامرة أن قامت أزمة حادة بين الوزارة الثورية والخديو الذي لم يوافق على الاحكام التي صدرت ضد الشراكسة المتأمرين !

وتتجمع قوى الشر : الخديو والرجعية والاقطاع ضد وزارة الثورة ؛ فينضم سلطان باشا رئيس المجلس الى الخديو ، وازاء كل ذلك يقدم البارودي استقالته ، ولكن « عرابي » أوصى الى الوزراء أن يقفوا مع الأمة . فلا يقبلوا استقالتهم الا بأمر من مجلس النواب .

وانتهزت إنجلترا وفرنسا تلك الأزمة فأرسلتا اسطوليهما الى الاسكندرية في شكل مظاهرة بحرية ، ووصل الاسطولان في يوم ١٩ من مايو سنة ١٨٨٢ .

ومنذ وصول الاسطولين اخذ الخديو يتنمر للوطنيين معتزما ضرب الحركة الوطنية ضربة قاضية .

وفي يوم ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ أى بعد وصول المظاهرة البحرية الاستعمارية بستة أيام تلقت الحكومة المصرية انذارا نهائيا من الدولتين وكان مضمون ذلك الانذار أن يخرج عرابي من مصر ، وأن يبعد كل من عبد العال حلمي وعلى قهسي الى بلده وأن تستقيل الوزارة .

ورفضت الوزارة المذكرة الا أن «توفيق» أعلن موافقته على الانذار في يوم ٢٧ من مايو سنة ١٨٨٢ ، ومن ثم قدم البارودي استقالته لان قبول الخديو الانذار فيه مساس بحقوق السلطان .

ولما عجز الخديو عن اقامة وزارة جديدة اضطر الى إعادة عرابي على أن يضمن الأمن والنظام .

غير انه في ١١ من يونيو سنة ١٨٨٢ حدثت مذبحة الاسكندرية وهناك اجماع تام على ان تلك المذبحة كانت من تدبير الانجليز والتخديو والخنوة المحليين ، وقد اتخذها الانجليز ذريعة للتدخل المسلح في مصر لضرب الحركة الوطنية تماما ، كما دبر الاستعمار وفاروق حريق القاهرة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ لايقاف حركة الفدائيين في القناة •

وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٨٨٢ انعقد مؤتمر الأسمتانة ، وكان اعضاءه سفراء انجلترا وفرنسا ونائب سفير المانيا وسفير النمسا والمجر ونائب السفير الروسي وسفير ايطاليا •

وأصدر المؤتمر في ٢٥ من يونيو ميثاق النزاهة ، وفيه تتعهد الدول الاعضاء بأنها فيما ستتخذ من قرارات بشأن المسألة المصرية لن تسعى لنيل كسب خاص ، كما قرر المؤتمر وجوب التدخل في مصر لإجساد الثورة وأن يعهد الى تركيا بهذه المهمة •

ولكن انجلترا كانت قد قررت التدخل وبالفعل ضربت الاسكندرية بقنابل أسطولها في ١١ من يوليو سنة ١٨٨٢ •

والحقيقة ان بريطانيا قد طار صوابها وهي ترى في ثورة عرابي اجماع الأمة على هدف واحد هو القضاء على التدخل الاجنبي والتخلص من عباءة الاستعمار والاحتكارات المالية الاجنبية ، واستتبر الاسطول البريطاني لضرب الاسكندرية بقنابله التي تساقطت على جميع أنحاء المدينة حتى أن جون آينيه القنصل البريطاني بالاسكندرية قد وصف هذا الاعتداء الوحشي بقوله : « لا يسعنا الا أن نعترف بأنها كانت مجزرة لا موجب لها ولا مسوغ ، ولم يكن الباعث الا الشهوة الوحشية المتمطشة للعناء ، وقد دافع المصريون عن بلادهم دفاع الأبطال ، وتقانى الاغالي في الدفاع عن الاسكندرية وكانوا يقدمون النخائر والمؤن الى رجال الملقية «البواسل» الذين كانوا يواجهون نيران الاسطول البريطاني في شجاعة نادرة ، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحق أولئك الفلاحين على أداء واجبهم بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الظلم التي استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة في صدورهم وهم هم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد في الأهم» (١) »

وبينما كان الشعب يواجه الفزة كان التخديو يقيم بعيدا عن الضرب في سراى مصطفى باشا •

وقد أضربت النيران في الاسكندرية ، وتسبب في ذلك نيران

(١) عبد الرحمن الرافعي : « الثورة العرابية والاحتلال البريطاني » نقلا من جون آينيه « عرابي باشا » •

استول البريطاني وبعض الأوربيين وبعض أشقياء الاسكندرية وبعض
الزوايا من قصدوا الحصول على تعويضات *

وفي ١٣ من يوليو وصل الخديو الى سراي رأس العين واستقبله
الأميرال بوشان سيمور ، ومن ذلك اتضح بشكل علني موقف الخديو
بوينق واعوانه من هذه الحرب الفادرة *

وكان ضرب الاسكندرية في تلك الظروف وبهذا الاسلوب وبناء على
ادعاءات سيمور التي تمثل «قصة الذئب والحمل» محاولة لمواجهة الدول
بالأمر الواقع لاقتناص الفرصة واحتلال مصر *

ويرد التاريخ في سنة ١٩٥٦ الصورة الاستعمارية نفسها حين
رادت انجلترا وفرنسا غزو مصر في أثناء اشتغال أمريكا في انتخاباتها
وروسيا في محاولة تهدئة ثورة المجر

وبينما فصلت الدولتان في سنة ١٩٥٦ نجد أن إنجلترا قد حطقت
أمنها التي عملت من أجله في احتلال مصر منذ سنة ١٧٩٨ ، هكذا كما
يقول الدكتور عبد العزيز رفاعي : «اعتنت بريطانيا على حرمة القانون
الثنوي ، وقامت بهذا العمل الهيجي الذي لم يسبق له مثيل » *

ووصم العالم وزارة جلاستون بالصار عندما ضربت الاسكندرية
من سبحة ذلك أن قدم مستر جون برايت أحد أعضاء الوزارة البريطانية
استقالته من الحكومة *

ومن المدهش حقاً أن يتم العمل السابق نفسه في سنة ١٩٥٦ حين
قدم مستر انتوني ناتنج استقالته من الوزارة البريطانية احتجاجاً على
سياسة ايدن المدوانية *

ولم يكن الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى سسارح الجيش
المصري بالانسحاب من الاسكندرية ليقيم خطه الدفاعي في كفر الدوار *

« وعندئذ أعلن توفيق عدم رضائه عن عرابي وزملائه ، وأن حكومة عرابي
لا تمثل الحكومة الشرعية للبلاد ، كما دعا «عرابي» للتسليم للانجليز » (١)

وعقدت الجمعية العمومية للمجلس العربي في ٢٢ من يوليو ١٨٨٢
اجتماعاً وصمت فيه الخديو بالخيانة لانحيازه للاعداء وأعلنت عدم اعترافها
بمصر عرابي من وزارة الحرية *

واشتد التكتل الشعبي ، وظهرت وحدة المقاومة التي مثلها الشعب
والجيش *

* الدكتور محمد نيس «المقاومة الشعبية في مصر الحديثة» - اخبرنا لك - ٢٠٠

ورابط عرابي عند كفر الدوار ، الميدان الغربي ، حيث دارت بين القوات المصرية والغزاة المستعمرين معارك عنيفة تعتبر سجيلا مجيدا لكفاح الشعب وشدة المقاومة الوطنية المتحدة .

ثم دارت معركة التل الكبير ، الميسدان الشرقي ، وكان الانجليز والحديو قد اتفقوا على الوسيلة التي يشربون بها المقاومة الشعبية ومقاومة العرابيين الأبطال ، وانتهوا الى أن خير وسيلة للقضاء على تلك الانتفاضة الوطنية هي الرشوة وبث السموم بين الناس للعمل على التفرقة بينهم !

وبذلك الوسائل الدنيئة استطاعت بريطانيا هزيمة القوات المصرية في التل الكبير نتيجة للخيانة التي طمعت المقاومة الشعبية من الخلف ، وبسبب ثقة عرابي في ديليسبس الذي خدعه بحيلة القناة ، وإن الانجليز لن يستعملوا القناة في الهجوم على مصر ، ولكن الذي حدث أن دخلت الجيوش البريطانية مصر من طريق القناة !

وحاول عرابي الدفاع عن القاهرة إلا أن اعلان السلطان عصيان عرابي بجانب ما كان يردده الاقطاعيون والانتهازيون لم يمكنه عرابي ، من ذلك .

ودخل البريطانيون القاهرة في ١٤ من سبتمبر ١٨٨٢ نتيجة للخيانة التي أدت الى هزيمة القوات المصرية .

وبدخول القوات الغازية القاهرة دخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل كفاحها ضد الغزاة .

البَابُ الثَّانِي
الاحتلال البريطاني لمصر

الفصل الأول

سياسة الاحتلال البريطاني لمصر

حققت بريطانيا اذن حليها في احتلال مصر ، هذا الحلم الذى تجسم منذ الحملة الفرنسية على مصر ، فطلت مسألة الاحتلال بالنسبة لها بمنايا تأمين لمواصلاتها الى مستعمراتها فى الشرق .

وتم لبريطانيا مسماها الاستعماري فى سرعة خاطفة . فدخلت قواتها مدينة القاهرة فى يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

وعاد الحديو توفيق الى القاهرة يوم ٢٥ من أكتوبر ١٨٨٢ فى موكب بدا عليه طابع الاحتلال « اينانا بأن الحديو دخل عاصمة ملكه فى حماية الجيش البريطانى أو فى أسره » (١) .

وما لبث أن تكشف الموقف عن عملاء الاستعمار وكانوا أقلية ، لكن تلك الأقلية كانت تملك فى يدها مقدرات الوطن واقتصادياته ، هؤلاء كانوا أعيان مصر ورجال الاقطاع يتقدمهم (سلطان باشا) رئيس مجلس النواب والذى كان صورة شرملة للانتهازية التى آحتضنتها أسرة محمد على المغامرة !

وأخذ الحديو يفتك المعطاء على الحونة الذين طعنوا الانتفاضة الوطنية بالاسلة التى قام بها الشعب بقيادة عرابى وينكل بالاحرار .

وكان أول ما قام به الاحتلال البريطانى هو تصفية تلك الانتفاضة الوطنية بالنفى والسجن ومصادرة الاملاك للزعما الوطنيين الذين دافعوا عن بلادهم أمام اعتداء الانجليز .

وفى ٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر الحكم باعدام عرابى وعبد العال حلمى والبارودى وغيرهم من الضباط الوطنيين ثم استبدل الحديو بهذا الحكم كمنافرة لتهدة الخواطر النفى المؤبد الى سيلان بعد أن تم تجريدهم من القابهم وصودرت أملاكهم . كما تم نفي كثير من الزعماء الوطنيين ومنهم القشيخ محمد عبده .

(١) عبد الرحمن الراعى « الثورة العربية والاحتلال الانجليزى » .

وهكذا تم للاحتلال والخديو والقوى السوداء في مصر القضاء على المقاومة الشعبية التي تعرضت للحكم الاستبدادي وعلى التدخل الاجنبي في البلاد .

ومنذ ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ أصبح قنصل بريطانيا صاحب أعلى نفوذ في البلاد ، وحاولت بريطانيا أن تقنع العالم بأنها جاءت الى مصر لانقاذها من الفوضى « واعادة حياة الاطمئنان والاستقراروالعمل على اصلاح حال الفلاح » هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى قاتها - كما ادعت - جاءت لحماية الاقليات والاجانب في مصر ، وكانت بريطانيا تدعى ذلك امام الدول حتى تظهر امامها بان قوات الاحتلال ستحمي الاحتكارات الاجنبية المتفشية في مصر ، اما اهم مهمة في نظر بريطانيا واوجيها عليها فقد كانت حماية مصالحها الخاصة السياسية والحربية والاستراتيجية « ثم المحافظة على قناة السويس ومصالح البريطانيين التجارية والمالية » (١) .

وفي سبيل تنفيذ السياسة البريطانية في مصر اوغدت اللورد دوفرن للاشراف على امر تسوية المسألة المصرية وحضر دوفرن الى مصر في نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

وظل دوفرن في مصر يدرس احوالها ونظمها وفي النهاية قدم لحكومته تقريره المشهور المؤرخ في ٦ من فبراير ١٨٨٣ وكان تقريره يهدف الى تثبيت سلطة انجلترا في مصر قبل كل شيء « ووضع نظام مستقر من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد في الادارة والحكم بحيث لا تظهر سر انجلترا امام الجمهور المصري وكأنها تدير امور مصر » (٢) .

وعلى ذلك سنرى أنه « لما جاء الاستعمار البريطاني . لم يحكم البلد صراحة بضباطه الانجليز » .

« فقد كان ذلك حريا أن يضعه امام الشعب وجها لوجه ، وكان الاستعمار يرى أن خير ما يلائم أهدافه ويحقق أغراضه هو أن يختفي وراء الستار ولا يقف امامه وأن يدير المهارة بل المأساة من خلف المسرح ولا يظهر عليه » .

وهكذا زيف الاستعمار تاجا ، وأقام من الوهم عرشا ثم بدأ يجمي بالدمى والاصنام يصنع منها فوق رؤوسنا ملوكا وأمراء .. » (٣)

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت « الاحتلال البريطاني لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه » .

(٢) الدكتور محمد مصطفى صفوت (المرجع السابق) .

(٣) الرئيس جمال عبد الناصر « من بيانه أمام مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ » .

كان دوفرن يرى تأييد الحديو توليق في نطاق محدود بحيث يكون دائما تحت ارشاد الانجليز ورعايتهم ، وفي الوقت نفسه يتبع السلطان نظريا الا أنه في الحقيقة كان العوبة في يد المعتمد البريطاني وأداة لتنفيذ سياسة الانجليز في مصر .

بعد ذلك استدار دوفرن واشترك في تصفية الثورة العرابية ، ثم أقدم على تصفية الجيش المصرى « فالجيش كما اعتقدوا كان مصدر الاضطرابات ومنبع الخطر على مصالح الاجانب ونفوذ الدولتين الكبيرتين ولذا سرح الجيش الذى اشترك في ثورة عرابي » (١) .

أما ما جاء في مقترحات دوفرن بشأن انشاء جيش مصرى جديد فقد كان يرى أن يكون عدد الجيش قليلا ، ولا بد من استخدام عدد من الضباط الانجليز فيه ، كما يجب أن يكون قائد الجيش انجليزيا !

وتولى سير افلن وود أمر الجيش الذى أصبح منذ ذلك الوقت في قبضة القوات المحتلة يستخدمونه في تنفيذ أغراضهم ، كما حتمت انجلترا استيراد المún والاسلحة الحربية اللازمة للجيش من بريطانيا .

أما البوليس المصرى فقد عين له دوفرن مفتشا عاما انجليزيا وعهد بأمره الى بيكر الانجليزى .

ووجه دوفرن اهتمامه لمسألة نظم الحكم في مصر وكان « لا يرى ان النظام البرلمانى الصحيح ملائم لمصر ، كما يرى فيه تعطىلا لآعمال الحكومة دون داع » .

وكان أول معتمد بريطانى في مصر هو « السير افلن بيرنج (او لورد كرومر) الذى جاء الى مصر كمعتمد في ١١ من سبتمبر سنة ١٨٨٣ وكان كرومر متسما بالقوة مؤثما بالامبراطورية البريطانية . واقد مثل المستعمر ذا البأس والبطش الشديد فقد نفذ في مصر سياسة واهداف الاستعمار المتسلط ، وكان لا يحسب حسابا لكرامة المصريين القومية . » ولذا كان عزبرا على المصريين ان يتخلصوا من استبداد ليجدوا محله استبدادا آخر » (٢) .

ومع ان انجلترا كانت تردد باستمرار على مسمع من العالم أن الاحتلال مؤقت فان كرومر لا يرى أن في الجلاء عن مصر مصلحة لبريطانيا ، أى أنه كان يرمى الى استمرار الاحتلال ، فهو يقول : « اظن أن استمرار الاحتلال البريطانى الى أجل غير محدود يجب أن يكون أساس المفاوضات في المستقبل بشأن الامور المصرية » وكما يقول في جهة أخرى :

(١) الدكتور محمد صفوت « الاحتلال البريطانى لمصر » .

(٢) الدكتور محمد صفوت « المرجع السابق » .

« يجب علينا ازاء الباب العالى ألا نحدد فترة لجلالنا وانما نحدد فترة نناقش عند انتهائها موقفنا من جديد ، وفى ضوء هذه المناقشات نحدد مرة أخرى موقفنا من المسألة المصرية » .

فكان كرومر يحاول كما يقول الدكتور صفوت أن « يوفق بين الامبريالىزم الانجليزى . كما يفهمه الاستعماريون الروسخون وآراءه (جلادستون) الحرة ، كان عليه تحقيق مطامع انجلترا الاستعمارية والمحافظة على مصالحها محافظة تامة ، ولكنه فى الوقت نفسه يترك للمصريين ظلا ضعيفا من الحكم الذاتى » (١) .

ولتطبيق الخطة الانجليزية الاستعمارية فى مصر قام كرومر بتعيين عدد من الموظفين الانجليز فى المصالح الحكومية « ومزايا لاشراف انجلترا على الادارة المصرية » وحتى يضمن الانجليز تنفيذ المقترحات البريطانية . وكانت الضائقة المالية أهم المشاكل التى واجهها كرومر ، وقد وفق فى علاج تلك المشكلة بعد أن توافرت له وسائل وأساليب قوية مكنته من اصلاح الادارة المالية اصلاحا موقوتا .

ومن أساليب كرومر فى علاج المسألة المالية أنه شرع منذ سنة ١٨٨٥ فى سياسة بيع اراضى الدومين والدائرة السنية .

ثم احدثى كرومر فى سنة ١٨٨٦ الى « مصدر مالى عجيب » وهو بدل الجندية العسكرية ، فقد صدر فى تلك السنة أمر عال يقتضى بأن كل شخص قابل للتجنيد يستطيع أن يعفى من الجندية متى دفع للحكومة مبلغا يختلفا بين ٤٠ جنيها قبل الاقتراع و ١٠٠ جنيه بعد التجنيد، وكان المشروع يرمى لغرض مالى قبل كل اعتبار (٢) كما أن « كرومر » قد عزم على أن يحل المشكلة بشئ شبيه بالشعوعة ، فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع اليهم فى آخر الشهر قرر أن تدفع اليهم أول الشهر الذى يليه وقد نجم عن ذلك أن ميزانية سنة ١٨٨٧ لم تؤد غير مرتبات أحد عشر شهرا .

ومن كل هذا وبالإضافة الى المعونة التى قدرها اتفاق سنة ١٨٨٥ بأداء جميع الديون السائرة كان كافيا لان تنهض الميزانية فى مصر (٣) .

وهكذا استطاع كرومر أن يحل المشكلة المالية ، وسنرى أن حل تلك المشكلة كان من أهم ما غير ما فى ذهن بعض سياساة انجلترا من التفكير فى الجلاء .

(١) المصدر السابق .

(٢) كان هذا المصدر ضمن خطط الاستعمار فى تصفية الجيش كما أنه مظهر لتحقير الجندية فى نظر الشعب المصرى بحيث يظهر أنها مهنة تقيى بفصل منة الآلة دون التقدير .

(٣) الدكتور عبدالعزير دقلى « قضية الجلاء عن مصر » .

أما الأسلوب الذى جرى عليه « كرومر » فى شأن التعليم فكان متفقا مع السياسة الاستعمارية التى تهدف الى عرقلة وتمويق الحركة التعليمية بالبلاد .

وبالنسبة لسياسة انجلترا تجاه اقتصاد مصر فقد كانت سياسة احتكارية محضة تستهدف الاستئثار لأبنائها ولتؤسساتها وشركاتها باستغلال جميع المشروعات الرئيسية فى المجال الاقتصادى لكل مشروع ضخم ! ان اللورد كرومر لم يفته أن يطبق كل الاساليب الاستعمارية فى مصر بحيث تناولت أساليبه كل طاقات مصر فسخرتها لمصلحة الاستعمار حتى حول مصر الى مزرعة لبريطانيا سخر قطنها لتزويد مصانع النسيج فى لاكتشر !

ومن ناحية الحياة النيابية أعطى الاستعمار الشعب المصرى شكلا من أشكال الحياة النيابية كان هذا الشكل رمزيا وصوريا لا يتفق مع الديمقراطية الحقيقية وحقوق الشعب فى شيء ، فاقدموا على انشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس للمديريات (١) .

وهكذا بينما نجد الاستعمار البريطانى ينشئ ذلك النظام النيابى الصورى يجب ألا ننسى أن الانجليز كانوا قد ألغوا النظام الدستورى الذى حققته البلاد فى عهد اسماعيل .

واتبع الانجليز سياسة القمع والشدة فملئوا السجون بكل من يشبهه فى امره كما صادروا حرية الصحافة ، ويجدر بنا الاشارة بدور جريدة العروة الوثقى التى كان يصدرها السيد جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده من باديسى اذ تعتبر أول صحيفة قاومت الاحتلال فى عهده الأول ، وعملت على بث روح الأمل والجهاد ضد السياسة البريطانية فى الشرق .

وفى أثناء قيام السياسة البريطانية بتنفيذ أغراضها الاستعمارية فى مصر كان الموقف قد أصبح خطيرا جدا فى أواخر سنة ١٨٨٢ ولما طلبت حكومة شريف مساعدة انجلترا لها فى وضع الأمور فى نصابها واستقرار وتهدة الخواطر فى السودان تلك الخواطر التى أهاجتها ثورة المهدي رفضت انجلترا مساعدة مصر ، بل ووقفت فى وجه محاولة مصرية ترمى الى اقامة أى نظام للحكم فى السودان ، وأصررت انجلترا على ضرورة اخلاء السودان من القوات المصرية .

ولما تم جلاء مصر عن السودان أخذت بريطانيا تحيط السودان بقواعدها فى أوغندة وفى وادى حلفا ومواكن وزيلع وفى جنوبى مديريه خط الاستواء .

(١) محمد على الفتيت « الشرق والقرب من الحروب الصليبية الى حرب السويس » ص ٧

ثم قامت بريطانيا بتسخير مصر لتحقيق اغراضها في السودان :
وبين ذلك ان مصر كانت قد قررت استرجاع السودان بعد ان ضعفت
الثورة المهدية ، ورحبت بريطانيا بذلك وهي تعمل لمصلحتها وانفنت إنجلترا
حملة من القوات المصرية وعلى رأسها سردار الجيش المصرى « السيد هريوت
كيتشنر » .

وقامت هذه الحملة المصرية الى السودان سنة ١٨٩٦ بقيادة كيتشنر
باسم خديو مصر وتوسل بسلطة الخديو فى نداءه الى السودانين يدعوهم
أن يعودوا الى الطاعة ثم وقع حادث فاشودة فى سنة ١٨٩٨ فتمسك
كيتشنر بالسيادة المصرية وكان تمسكه بها هذه المرة فى ميدان السياسة
الدولية . وتفصيل ذلك أن حملة فرنسية كانت قد احتلت مدينة فاشودة
ورفع قائدها الكولونيل مارشان علم فرنسا عليها ولم يرض أن ينزله الا
عندما أعلن كيتشنر انه تلقى أوامر من الحكومة المصرية باعادة السياسة
المصرية على مدينة فاشودة .

**والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما
اصطدمت فى افريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية » (١) .**

وهكذا سوى الخلاف بين بريطانيا وفرنسا باعلان التصريح الانجليزى
الفرنسى فى ٢١ من مارس سنة ١٨٩٩ وهو التصريح الذى سلمت فيه
فرنسا بالانسحاب من وادى النيل على أن تحقق أطماعها فى اتصال
ممتلكاتها فى شمال افريقيا وغربها ووسطها ببعضها .

ولكن تلك التسوية الاستعمارية ، كان قد سبقها صورة مزرية
للأطماع البريطانية فى مصر ، وكانت تلك الأطماع قد أخذت مظهرها
للاكره البريطانى على حكومة مصر حين أرغمت على توقيع الاتفاق على الحكم
الثنائى على الأراضى الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمال خط
الاستواء ، أى السودان ، وهذا هو ما يعرف اليوم بوفاق سنة ١٨٩٩ .

وهذا الوفاق « ولد باطلا لأنه يخالف التحديد الذى أصدرته الحكومة
الانجليزية عن مصر عام ١٨٨٣ أى بعد الاحتلال الانجليزى والذى اعترف
بأن السودان المصرى يحد جنوبا بخط يمر فى بحيرتى البرتوفيكيتوريا
ويصل الى رأس جردتون » (٢) .

والحقيقة أن بريطانيا استغفلت بعض الوحدات البريطانية القليلة من

(١) من بيانات ولد مصر امام مجلس الأمن فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

(٢) محمود كامل المحامى - العمل لمصر - نقلا من حسين رشدى (باشا) « بحث

فى حالة السودان السياسية » اشهر فى مايو سنة ١٩٢٢ .

الجيش المصرى الذى كان كئشىر يتولى قيادته وتقدمت بما سمته « حقوقاً ترتبت لحكومة صاحبة الجلالة بحق الفتح » لتبرير المشاركة فى ادارة السودان ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق هذا الغرض .

ولقد وصف المفاوض البريطانى لورد كرومر طبيعة هذا الوفاق وصفا صادقا فى كتابه « مصر الحديثة » اذ جاء فيه ما يلى :

« لقد كان ضروريا ان يتبدع نظام يكون السودان بمقتضاه نى آن واحد مصرى الى الحد الذى يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا الى حد يكفل تجنب ادارة البلاد ان يعوقها نظام الامتيازات الاجنبية التى يلازم حياة مصر السياسية ، وكان من الواضح انه لا يمكن التوفيق بين هذين الاعتبارين المتعارضين بغير خلق نظام هجين من الحكم لم يعرفه القانون الدولى من قبل » .

والآن نورد نص وفاق سنة ١٨٩٩ :

وفاق

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالى الخديو مصر .

بشان ادارة السودان فى المستقبل

حيث ان بعض اقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالى الخديو .

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل ادارة الاقاليم المفتوحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والفاوىنى الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مرسومه وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه تراهى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن اداريا بالاقاليم المفتوحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا - الأراضى التى لم تخلصها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو

ثانيا - الاراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو -

ثالثا - الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر برضاه الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سننها أو تحريرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه يجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجندب العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر المالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعد ، ولا ما يصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السككنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، الا أنه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ، ماعدا مدينة سسواكن ، تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

(المادة الحادية عشرة)

منع من مطلقا ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ من يولية سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والنخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وببعضها أو تشغيلها .

تحريرا بالقاهرة في ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ .

الامضاءات :

(كرومر) (بطرس غالي)

حيث قد تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المقود بيننا في ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان في المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن .

وحيث انه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن في أى وقت من الأوقات وقد تراعى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات .

وحيث ان عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان .

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراضى لنا تعديل الوفاق المشار اليه . فبما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

المادة الاولى

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من احكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل .

تحريرا بمصر في ١٠ من يوليو سنة ١٨٩٩

امضاء
(كرومر)

امضاء
(بطرس غالي)

والواقع أن بريطانيا قد اتخذت هذا الوفاق ذريعة للمشاركة في إدارة السودان أولا ثم في الانفراد بحكم السودان وطرد مصر منه .

ولقد دأب البريطانيون منذ توقيع ذلك الوفاق على استعمال تعبير الحكم الثنائي ورغم أنه لم يرد في نصوص الوفاق قط ، وكانوا لا يرمون بذلك الا الى الإيهام بأنهم يشاركون مصر في السيادة على السودان .

والواقع من الامر أن وفاق سنة ١٨٩٩ لم يتعرض لموضوع السيادة على الاطلاق ، فقد كان مجرد اتفاق خال من شرائط الرسمية وقهر رئيس وزراء مصر وقنصل بريطانيا العام دون تبادل أية وثيقة من وثائق التفويض . ولم تكن أحكامه محل تصديق ولم تعرض لموافقة المجالس التشريعية .

وعلى كل فإن ذلك الوفاق ما هو الا تدبير عملي أريد به مجازاة الظروف .

فنرى أن ذلك الوفاق قد جمع السلطات العسكرية والمدنية كافة في يد موظف واحد هو الحاكم العام البريطانى الذى وجه الادارة توجيهها نم عن اغفال مطلق لحقوق مصر .

ثم حانت الفرصة لبريطانيا لجعل سيطرتها على السودان اكمل ما يمكن أن تكون ولوضع حد (للادارة المشتركة) التى أنشأها ذلك الوفاق ، فقد حدث في سنة ١٩٢٤ أن قتل بالقاهرة سردار الجيش المصرى الذى كان فى الوقت نفسه حاكما عاما للسودان ، وكان مقتله بفعل أفراد غير مسئولين ، فأسرعت بريطانيا الى الافادة من الحادث . فدخلت مصر نصف مليون جنية تمويضا عن الحادث ، ثم منسحب الجيش المصرى من السودان، وأطلقت بريطانيا يدها فى مياه النيل خلافا لكل اتفاق سابق .

وقد جاء فى تقرير معتمد عن المسائل الدولية نشره فى لندن المعهد الملكى البريطانى تعقيبا على أحداث سنة ١٩٢٤ ما يلى : « ان الاجراء الذى اتخذ فى هذه المسألة كان مهينا للحكومة المصرية اهانة تكاد تبدو فى كل جزئية من جزئياته » (١) .

(١) من بيانات محمود فهمى النقراشي رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر

امام مجلس الامن سنة ١٩٤٧ .

الفصل الثاني

اتجاهات بريطانيا من مسألة الجلاء

لما كان احتلال بريطانيا لمصر أمرا غير شرعي، اذ لم يكن لهذا الاحتلال أى مسوغ يقره القانون الدولى • فلم تكن مصر وقت الاحتلال أرضا مباحة أى لا مالك لها حتى يجوز لبريطانيا احتلالها وحيازتها قانونا، ولقد استقر الرأى لدى فقهاء القانون الدولى على أنه « لاجل أن يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الاراضى غير مملوكة لأحد والا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير • أو بمباراة أخرى يجب ألا تكون تابعة لسيادة أية دولة • وتكون هذه السيادة قد أهملت وتنزل عنها » (١) .

ومن حيث ان مصر بمقتضى معاهدة لندن التى كانت بريطانيا نفسها هى المبرضة الاولى على عقدها والموقعة عليها سنة ١٨٤٠ كانت ولاية عثمانية ذات مركز أو بمعنى أدق كانت مصر متمتعة بشخصية دولية الا أن هذا الاستقلال كان مقيدا بالسيادة العثمانية هذا بالإضافة الى أن الاحتلال كان يضر بحقوق دول أخرى لها مصالح فى مصر •

ومن حيث أننا عرفنا أن بريطانيا قد أعلنت عند مجيئها سنة ١٨٨٢ أنها لم تحضر الى مصر إلا لاعادة السلطة الى الحديد ، لذلك كله ينتفى عن القوات المحتلة صفة الفتح الذى يغول صاحبه حق احتلال البلد المفتوح •

ويزيد من عدم شرعية ذلك الاحتلال أنه لم يكن ثمة نزول لبريطانيا عن مصر سواء من جانب السلطان أو من جانب سكانها الذين شهد لهم التاريخ بروعة مقاومتهم لقوات الاحتلال •

وعلى ذلك فقرارات معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ كما يقول الاستاذ دى سبانيه فى كتابه « القانون الدولى العام » : « لا تزال مستمرة الوجود دائما ، كما أن الاحتلال الانجليزى لا يمكن أن تكون له غير الصفة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » •

(١) الدكتور عبدالعزير دلمى « قضية الجلاء عن مصر » .

ونتيجة للتيارات السياسية المتعارضة فى ذلك الوقت لم يهد الدول
الاوربية نفس وهى ترى الاحتلال الانجليزى لمصر يهد مصالحها ويكفل
لبريطانيا مركزا ممتازا فى مصر .

فقامت قيامة تلك الدول وطالبت بإجلاء بريطانيا من مصر وكانت
فرنسا تتزعم تلك الدعوة التى كانت فى حقيقتها وسيلة لاسترداد النفوذ .
أما دعوى الجلاء بالنسبة للمصريين فقامت مستندة على أساس
استرداد الحق المسلوب كما أن الجلاء بالنسبة اليهم كان بمثابة كرامة
واستقلال .

هذا من ناحية أما اتجاهات بريطانيا من مسألة الجلاء فلم تكن واضحة
ولا ثابتة على مبدأ معين ، اذ نجد أن بريطانيا منذ احتلالها مصر تعلن وتكرر
عزمها على الجلاء عن وادى النيل حتى أن جلاستون رئيس وزراء بريطانيا
قد صرح فى مجلس العموم بأن الجنود البريطانيين لن يبقوا يوما واحدا
أكثر مما تقتضيه الضرورة ، وفى ٩ من أغسطس سنة ١٨٨٣ التى بيانا
جاء فيه : « اننا نشعر جيدا كذلك بأن احتلالنا الطويل الذى يجاوز الحدود
ينتهى بالأمر بالضم ، ولذلك سنهدف الى الحرص جيدا على ألا يصطبغ
احتلالنا لمصر بصبغة الدوام على الرغم منا » .

على أن الانجليز كانوا يصرون تلك التصريحات لتهذئة الدول
الاوربية فحسب أما فى حقيقة أمرهم فانهم كانوا يسعون الى صبح الاحتلال
بصفة الدوام ، فنجد « لورد كرومر » يقول فى تقريره عن حالة مصر :

« لم أكن من المناصرين لمبدأ احتلال بريطانيا لمصر ولو تبين لى فى
هذه اللحظة أن الجلاء عن مصر لا يعتبر اجراء يترتب عليه تريض مصر
لاخطار يتعين على كل حكومة صالحة تجنبها ما ترددت فى الاشارة على حكومتى
باتمام الجلاء . ولكننى مقتنع بأن فى الجلاء عن مصر ما يعرضها لخطار
جديدة ولذلك أراى عاجزا عن أن أوصى بهذا الجلاء » .

ويقول الاستاذ محمد على الفتيت : « وهكذا ابتدع لورد كرومر نغمة
جديدة تقول بأن الجلاء قبل الاوان من شأنه أن يبدد النتائج الطيبة التى
حصلت عليها مصر فى ظل الاشراف البريطانى على شئونها » .

والحقيقة أن بريطانيا كانت تعيش فى دوامة عنيفة من التردد والقلق
على مركزها الحرج فى مصر . هذا المركز الذى لا يستنده حق ولا يملك
مسوغا قانونيا بل كان محوطا بكراهية وجقد ومؤامرات دول أوربية
أخرى .

وأعظم ما يدل على تردد السياسة البريطانية فى تلك الايام أن
جلاستون كان وهو خارج الحكم « يرى أن مصير الشعب لا يفصل فيه

بالقوة « وعارض في الرقابة الثنائية على مصر .. » وبكلمة عامة يتجلى على وزارة المحافظين سياستها العاملة على التوسع والقهر والسيطرة على مصر، فهو كما يدعى كاره للمغامرة المصرية ووزارته هي التي أقدمت على ضرب الاسكندرية وأرسلت الجيوش الى مصر لاحتلالها ومبادئه القومية الخيالية تجعله لا يرى حقا للانجليز في البقاء في مصر » . (١) -

وهناك فريق ثان من الانجليز كان لا يرى ولا يهضم « فكرة الجلاء المباشر » وهؤلاء هم فريق الامبرياليين الاستعماريين ، وكانوا يرون تعزيز مركز بلادهم في مصر ، وكان يدفع هذا الفريق الى تضيق فكرة البقاء في مصر المنافسة التجارية الفرنسية والالمانية لانجلترا ، وهكذا سيطر الروح الاستعماري على بريطانيا ونادى أحد البريطانيين « بأن مسألة مصر لاتحل الا باستقالة الخديو واحتلال بريطانيا » ، واتى موقفه بأنه يجب احصول على مصر مثلما تجب المحافظة على الهند » (٢) .

وكان هناك فريق يرى بقاء القوات البريطانية في مصر حتى يكون في ذلك ضمان لمصالح بريطانيا وحتى تكفل هذه القوات لانجلترا التفوق السياسي الدائم على ضفاف النيل . أما الفريق الثالث فكان يرى « أن تسير الضروريات السياسية خطة انجلترا في الحاضر والمستقبل فتعمل على حفظ توازن اقوى في البحر المتوسط » (٣)

وفريق رابع يرى أن تضم مصر نهائيا الى الامبراطورية فتصبح جزءا لا يتجزأ منها .

على حين نادى الفريق الخامس « بضم محجب وغير مباشر » أما الفريق السادس فكان يرى أن تجلو بريطانيا بعد أن تحتفظ لنفسها بحق العودة الى مصر . عند الضرورة والاقتضاء .. الخ .

والحقيقة أن هناك اختلافا في الآراء في أمر تقرير مصر مصر . الا أن جلاستون استقر رايه على بقاء الاحتلال في مصر مع بقضاء السيادة الاستعمارية على مصر .

كذلك نجد أن لورد سالسبوري كان يدفع عن بريطانيا ما وجه اليها بخصوص عزمها على ضم مصر للامبراطورية .

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت « احتلال البريطانى لمصر »

(٢) محمد على الفتيت « الشرق والغرب من الحروب الصليبية حتى حربه السويس » .

(٣) محمد مصطفى صفوت « الاحتلال البريطانى لمصر وموقف الدول الكبرى منه » .

ومع ذلك ظلت بريطانيا تتردد بين البقاء والجلاء ولكن فكرة الجلاء
أخذت تضعف في إنجلترا وخاصة بعد أن نجح كرومر بطرقه الملتوية
الماكرة في علاج المشكلة المالية فثبت عزم إنجلترا على البقاء في مصر .
وانتبه الاحتلال نحو الاستقرار وتحقيق المركز الممتاز . وبدأت
بريطانيا في تنفيذ سياستها في مصر والشرق .
غير أن إنجلترا سرعان ما اصطدمت بعقبة قوية لم تستطع بريطانيا
تخطيمها برغم عنف ما استخدمته من وسائل في القضاء عليها .
وكانت تلك العقبة هي الحركة القومية ، هذه الحركة التي لم تخمد
لها جذوة طيلة عهد الاحتلال ، وقد أخذت تلك الحركة في الازدياد والنمو
مع الأيام حتى تم لها النصر على نحو ما سنرى في الباب التالي :

الباب الثالث

بعث الحركة القومية في مصر

الفصل الأول

الحركة القومية في مصر ١٨٨٣ - ١٩١٤

ويقول السيد الرئيس جمال عبدالناصر عن هذه الحركة الوطنية:

« ان أصدقاء المدافع التي ضربت الإسكندرية وأصدقاء القتال بالباسل الذي طعن من الخلف في التل الكبير لم تكذب تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التي لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التي لم تقهرها المصائب والمصائب .

» لقد سكبت أحمد عرابي ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجلج في آفاق مصر .

» ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في لعمق النفس وتجميعا لطاقت الانطلاق من جديد .

» لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادي بالإصلاح الديني وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين .

» وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة « (١)

معنى هذا خلود شعلة الثورة على أرض الوادى . فبرغم بطش الاستعمار الذي كان يسند الخديو وبرغم مواصلة سياسة القهر والاستغلال التي تعرض لها الشعب المصرى استطاع هذا الشعب ان يختزن طاقاته الثورية وأن يدفع بها الى خضم المعركة ضد الاحتلال .

اذ لم يكن من المقول أن تصير الحركة القومية والوطنية في مصر الى المدم يعد طعن انتفاضة الشعب وهزيمة عرابي .

» وتجلت هذه الحركة في صورة ضعيفة أول عهد الاحتلال ، ثم أخذت الحركة تثشد وتنمو يباركها الحق الذي تستند اليه ، ومواصلة النضال بالباسل للشعب المجيد . وسبق لنا أن عرفنا أن العنصر

(١) الميثاق الوطنى .

القومى قد بدأ بالسيد عمر مكرم إمام محمد على ، وظل هذا العنصر ينتشر في أوصال البلاد وتفتتح أزهاره وثماره على ضفاف الوادى ، ذلك العنصر القومى هو الذى تمثله المدرسة الفكرية التى بدأها جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده وانضم اليهما قاسم أمين وسعد زغلول . « ونمت في أعقاب القرن الماضى تلك الفئة المثقفة التى مثلت في مصر الدور الذى قامت به الطبقة الوسطى المستنيرة فى إنجلترا وفرنسا ، فكانوا هم رسل الحياة الاوربية فى مصر ودرس الكثير منهم القانون فى فرنسا وتأثر الكثير منهم بالدراسات الفرنسية التى زخرت بها كتب الفلسفة والقانون . فكان من هؤلاء زعماء الفكر فى مصر ، بل لقد كان منهم الزعيم السياسى مصطفى كامل ، تلك هى الفئة التى حملت الثقافة القومية الاولى فى هذه الفترة الدقيقة من تاريخنا الحديث . وكان هانوتو ورنان ودون داركو يكتبون من ناحية الغرب وكان جمال الدين ومحمد عبده وقاسم أمين يردون من ناحية الشرق »

« والحق ان هذا الكفاح الذى قام بين الشرق والغرب كان مفيدا للحياة المصرية بوجه عام ، ذلك ان قوما مثل محمد عبده وقاسم أمين قد أدركوا في دفاعهم عن مبادئ الاسلام ان فى المجتمع المصرى كثيرا من الخلل الذى يبنى اصلاحها » (١)

وبالفعل قام كل منهما يكتب عن الحياة المصرية واصلاحها وسبل تلك الاصلاحات الممكنة اتخاذها ، فالف قاسم أمين كتابه « تحرير المرأة » و « المرأة الجديدة » ينقد فيهما المفاسد التى تمشش فى مجتمعنا ، وإبان ان الدين ليس مسئولا مطلقا عن جهل المرأة .

كانت تلك هى المدرسة المثقفة التى اقبلت على الاصلاح بلهفة المؤمنين بالمثل العليا وهى نفسها المدرسة التى تخرج منها زعيمنا الشاب مصطفى كامل .

ان « مصطفى كامل » كان أحد طاقات تلك المدرسة العظيمة التى تدفقت منها الافكار الحرة ، والمثل العليا المؤمنة بضرورة الثورة على اوضاعنا الفاسدة .

وبينما كان الامام محمد عبده يهاجم الاستعمار ويكافحه توفيق وخلفه على عرش مصر ابنه الأكبر الخديو عباسى الثانى فى ٧ من يناير سنة ١٨٩٢ ، وفى عهده نشطت الحركة القومية على اثر ما كان ينشر فى الصحف ، وظهرت الحركة الوطنية متحمسة قوية تطالب بكيان سياسى مستقل لمصر ، أى انها حركة استقلالية ودستورية معا .

(١) احمد خالى « لفقة القومية » .

وفي تلك الأيام ظهر في سماء مصر ضياء عظيم ، وكان مبعث هذا النور ظهور كوكب وطنى قوى بث الحياة والامل في نفوس المصريين الذين كانوا قد بدءوا يستسلمون للياس من قضية الوطن .

ظهر مصطفى كامل ، هذه الروح القومية، فكان بمثابة تبلور عظيم لما يمكن أن تقوم به الطبقة المثقفة المؤمنة بحق الوطن في الحياة الحرة الكريمة .

وتزعم مصطفى كامل هذه الحركة الوطنية القوية ، وبرز الحزب الوطنى على مسرح الحياة السياسية في مصر ، ووجد مصطفى كامل ان هناك ثلاث قوى رئيسية متباعدة يمكن أن يسخرها في خدمة القضية الوطنية ، وكانت تلك القوى المتباعدة هي تركيا ، وعباس الثانى الذى كان يظهر العطف على الحركة الوطنية ، وفرنسا .

وبدأ مصطفى كامل يدافع عن قضية الوادى ، وبدأ صوته بجعل في آفاق مصر والخارج ، الا انه في سنة ١٩٠٤ صدم فيما كان يبينه من آمال على مساعدة فرنسا له في كفاحه ضد الانجليز . فلقد تم في تلك السنة (الاتفاق الودى) بين انجلترا وفرنسا الذى بمقتضاه قسم الوطن العربى الى مناطق نفوذ بين الدولتين الاستعماريتين . الا انه لم يتزعزع من عقيدته وكفاحه، بل تحفز لذلك الموقف الاستعماري وهاجم هذه السياسة الدولية الاستعمارية .

وفي سنة ١٩٠٦ وقع حادث دنشواى المروع ، فقام مصطفى كامل وندد بالسياسة الوحشية البريطانية ، وجعل يوم التنفيذ في الابرياء المتهمين زورا من « أيام التناهى في الهمجية والوحشية » ويقول الدكتور محمد مصطفى صفوت « وكان من نتائج دنشواى بلا ريب زيادة قوة الحركة الوطنية وتعديل سياسة الاحتلال الى حد ما » (١)

وكانت دنشواى هي التي هزت الاحتلال ، وكتب مصطفى كامل في جريدة الاهرام مقالا بعنوان « حديث ذو شجون » ختمه مؤكدا « أن في مصر رجالا ينصرونها ما دام في حياتهم دماء ، ولربما أحيا فرد أمة بأسرها ، ومصر غنية في رجالها مباركة في أبنائها »

والآن ألا يمكن أن نقول : ان « مصطفى كامل » كان يقرأ ما يغنيه القدر لمصر ؟ . ألم نلاحظ من حديثه أن هناك فردا يمكن أن يحيى أمة ؟ واكد غنى مصر برجالها ، أو لم يأت هذا البطل المنقذ الى مصر في يوليو سنة ١٩٥٢ لينقذ مصر ويحييها ؟ حقا لقد تكن مصطفى كامل وصدقت تكهناته .. وظهر جمال عبد الناصر ، عملاق بنى مر

(١) « الاحتلال البريطانى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاده »

وستقطعت حضارة انجلترا في مذبحه دنشواي .

وسبق لنا القول بان « مصطفى كامل » حاول الافادة من عباس
بندي كان يظهر العطف على الحركة الوطنية في مصر . . الا ان « عباس »
غير من موقفه هذا عندما تودد اليه غورست معتمد بريطانيا في مصر .

كذلك فطن مصطفى كامل الى انه لن يستطيع ان يعتمد على
تركيا . اذ ان السلطان ظهر بمظهر الماجز عن مناوأة الانجليز ، فقرر
الزعيم مصطفى كامل « ان يستقل بالدعوة الوطنية ، ويوجه البلاد دون
الاستناد الى الخديو وذلك عن طريق البحث والبناء الوطنى والكشف
عن حقيقة الاحتلال الذى استقر بفضل ما اتبعه من خطة القموض ،
وذلك بشتى الوسائل التى كان اخصها الخطابة والصحافة » (١)

وبلور مصطفى كامل مطالب الامة في امرين هما : الجلاء والدستور .
وكانت دعوة (الحزب الوطنى) تتلخص في « انه لمصر عدو واحد وهو
الاحتلال ولمصر مقصد واحد وهو الجلاء وما عدا ذلك فتفصيل له
وقته . ولا ينبغي مطلقا ان يطنى على المقصد الاساسى وهو الجلاء
او تضعف من مقاومة العدو الاصيل « الانجليز » (٢) .

وكانت وسيلة الكفاح التى اتخذها مصطفى كامل تتلخص في نشر
دعوته عن طريق الخطابة والمقالات فى الصحف والمجلات المصرية والاجنبية
والدعاية لقضية الوطن فى الخارج عن طريق نشر مساوىى الاحتلال
ووعود انجلترا وعهودها التى لم تحاول تنفيذها بالجلاء عن مصر .

واثمرت جهود مصطفى كامل في جمع شمل المصريين حول اهداف
مصر الوطنية المحدودة وازرع ذلك الانجليز فقابلوه باضطهاد صحافة
الحزب ورجاله فقدم الشيخ عبدالعزيز جاويش رئيس تحرير اللواء
لسان حال الحزب للمحاكمة مرتين وقيدت حرية الصحافة .

وبينما كانت نداءات مصطفى كامل تنساب لحنها ثوريا يحيى
النفوس والقلوب الحرة في مصر كان الاستعمار البريطانى يكاد يخنق
من شدة الحملات التى شنّها مصطفى كامل والحزب الوطنى ضده
في مصر والخارج .

ولكن فجأة مرض مصطفى كامل ولم يدم به المرض طويلا وانتقل
الى رحمة الله في ١٠ من فبراير سنة ١٩٠٨ . وهو في ريعان شبابه
تاركا الحركة الوطنية يشهد اوارها بعد ان اشعل جذوتها .

(١) الدكتور عبدالعزيز رفاعي « قضية الجلاء من مصر » .

(٢) الدكتور محمد اتيس وآخرون « المقاومة الشعبية في الشرق » .

ولم يفت في عضد الحركة الوطنية وقع وفاة مصطفى كامل فلقد
حمل راية الكفاح بعده الفدائي الأول محمد فريد .

وتعرض محمد فريد لكثير من اضطهاد الانجليز ، ثم حوكم في سنة
١٩١١ . وصدر الحكم بحبسه ٦ أشهر ، وفي سنة ١٩١٢ قدم مرة أخرى
للمحاكمة ، فهاجر الى الخارج عازما على مواصلة الكفاح لرفع صوت
مصر في الخارج ، ومات فريد في الخارج بعيدا عن وطنه .

وكان من نتائج التقدم الذي احرزه الكفاح الوطني ان ادخلت بعض
التعديلات على نظام الحكم أهمها علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية
وتعديل نظام مجالس المديرية وحق سؤال الوزارة في مجلس الشورى .

وفجأة أعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ التي استمرت الى سنة
١٩١٨ . وانتهت بصلح فرساي سنة ١٩١٩ .

والحق أن تلك النداءات الثورية التي سبقت قيام الحزب الوطني
بقيادة مصطفى كامل بالإضافة الى ما حققه الحزب الوطني من جمع
شمل الأمة في مواجهة المحتلين وكشف الاستعمار « كانت تلك كلها
مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ »

الفصل الثاني

ثورة الشعب سنة ١٩١٩

وقبل ان ندخل في تفصيل هذه الثورة الوطنية نرجو القارىء ان يعود معنا قليلا الى سنة ١٩١٤ لنرى كيف استغلت بريطانيا ظروف الحرب العالمية الاولى لكي تخدم اغراضها الاستعمارية في مصر ، فأعلنت حمايتها عليها حين دخلت بريطانيا الحرب العظمى في ٤ من أغسطس سنة ١٩١٤ الى جانب حلفائها ضد المانيا وحلفائها .

وضغط المندوب السامي البريطاني على الحكومة المصرية حتى اجبرها على اعلان قطع علاقاتها المالية والتجارية مع اعداء بريطانيا .

وفي اليوم السادس من نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت الدولة العثمانية عدوا لبريطانيا اذ دخلت الحرب الى جانب المانيا ضد بريطانيا وحلفائها ، ولم يمض أكثر من اثني عشر يوما حتى أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر ، وكان ذلك يوم ١٨ من ديسمبر ١٩١٤ .

وقد جاء في البيان البريطاني باعلان الحماية ما يلي :

« ان وزير خارجية ملك بريطانيا يعلن انه نظرا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية ، وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها » .

وعزلت بريطانيا الخديو « عباس » وفي اليوم التالي لذلك ولت بدله الأمير « حسين كامل » ومنحته لقب سلطان مصر وكان ذلك في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩١٤ .

وطوال مدة الحرب تحمل المصريون كثيرا من صنوف التفضيحات والتمائم ويقول الاستاذ محمد على الفتيت : « فرضت بريطانيا على مصر ان تقدم العمال لخدمة مؤخرة الجيوش البريطانية في الشرق حتى لقد بلغ عدد المصريين «بالسلطة» مليوناً ومائتي ألف عامل مصرى وذلك

عدا ما كانت تستولى عليه «السلطة» والحلفاء من محصولات البلاد وأقواتها لتكوين الجنود في ميادين القتال ، على أن ذلك كله لا يقاس بما انتفع به البريطانيون وحلفاؤهم في الحرب من المزايا الاستراتيجية التي أقيمت لهم في مصر واستخدامها قاعدة لعملياتهم الحربية ضد الدولة العثمانية . كذلك أفادت بريطانيا من الوجهة المالية بأن فصلت الجنيه المصري عن قاعدة الذهب وربطته بالجنيه الاسترليني لتحصل بذلك على كل ما تشاء من العملة المصرية دون أن تودع ما يقابلها من الذهب ؛ وبهذا أيضا مهدت « لمشكلة الأرصدة الاسترلينية » . وهلك مئات الآلاف من المصريين وهم يعملون في الخدمات الحربية للبريطانيين وحلفائهم » .

وتحمل المصريون هذه المصائب والتضحيات على مضغ، وعاشوا على أمل أن تفي إنجلترا وفرنسا بما وعدتا به من تحرير الشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية إذ ذاك .

ثم وضعت الحرب أوزارها ووقعت الهدنة بين المتحاربين في يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتقدم قائد الحركة الوطنية في مصر إلى « سير ريجنالد وينجت » معتمد بريطانيا ومندوبها السامي في مصر ، ووجهوا إليه في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ المطالب الوطنية التي تلخص فيما يلي :

١ - إلغاء الحماية البريطانية عن مصر .

٢ - الاعتراف باستقلال مصر .

وكذلك قام رشدي (باشا) رئيس وزراء مصر وقتئذ في الوقت نفسه هو وزميله عدلي يكن بمطالبة إنجلترا رسميا بالاعتراف باستقلال البلاد .

وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد زغلول أن يصرح له ولثلاثة من زملائه من أعضاء الوفد الذي وكلته الأمة على مختلف طبقاتها للمطالبة باستقلال مصر بالسفر إلى لندن لعرض قضية استقلال البلاد .

غير أن الحكومة البريطانية لم تستجب إلى مطالب الأمة ، بل لقد هومل أعضاء الوفد معاملة قاسية وغير كريمة من جانب المندوب السامي البريطاني في مصر .

وهكذا أثبتت السياسة البريطانية الاستعمارية عكس ما كانت تدعيه للعالم من أن الحماية على مصر لن تستمر طويلا بعد الحرب .

والغريب أن السلطات البريطانية كانت تطلب إلى الوفد المصري أن يبدى اقتراحات مكتوبة بصدد إدارة مصر على شرط أن تكون تلك الاقتراحات في نطاق الحماية المفروضة على مصر !

ثم أرسل الوفد في ١١ من يناير سنة ١٩١٩ إلى مسيو (كليمنصو) رئيس مؤتمر الصلح بقرية استنجد فيها بالمؤتمر من أجل أن يسمح له بعرض وجهة نظر مصر ورفيتها في تقرير مصرها ، وقالت البرقية :

« أن تقرير مصر شعب دون أن تسمع أقواله ودون أن يبدى رغبته يعتبر أمرا مناقضا لما اتفق عليه الحلفاء ذاتهم في هذا الشأن » .

وظل الوفد يرسل احتجاجاته إلى كل الهيئات وإلى جميع الجهات إلى أن سمح لأعضائه بالسفر إلى باريس ، ولكن لم يسمح لهم بعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح هناك رغم أن مصر كانت تملك الأسباب القانونية لبطان الاحتلال المثل في الحماية البريطانية ، كما أن مصر كانت تستند إلى تعهدات بريطانيا المتكررة التي اعترفت فيها بريطانيا بحق مصر في الحرية والاستقلال ، وأن وجود القوات البريطانية موقوفات ! .

ومن أمثلة وعود إنجلترا المتكررة في هذا الشأن ما قاله اللورد دوفرلين في ١٩ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ :

١ - « لقد قلت لكل من سألني رأيي في المسألة المصرية . اننا ليست لنا أدنى رغبة في الاحتفاظ بالسلطة التي آلت إلينا بهذه الطريقة ، لقد كانت نيتنا أن تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال خير أصدقائهم ونصحائهم ، ولكننا لم نقرر في مسبيل ذلك أن ننزلهم على آرائنا أو نجحر عليهم حجرا يستثير حفاظهم » .

ثم صرح اللورد جرانفل في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ بقوله :

٢ - « يجب أن تبلغ الحكومة المصرية أن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تسحب الجنود من مصر متى سمحت الأحوال بذلك ، وأن هذا السحب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد وأن حكومة جلالة الملكة ترجو أن يكون بقاء كل القوة الحاضرة قصيرا جدا » .

٣ - ومن تصريحاتهم ووعودهم الكاذبة ما قاله أحد لورداتهم في ١٦ من يوليو سنة ١٨٨٤ : « أن حكومة جلالة الملكة تريد أن يكون سحب الجنود في أول عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول الأوروبية اذ ذاك . انه لا يخفى من هذا العمل على السلم والنظام » .

٤ - وفي مجلس اللوردات قام أحد اللوردات وصرح بأنه « لم يجرح اذهانتنا من أول الأمر أن يكون احتلالنا مصر مؤقتا غير بعيد الاجل . نحن لا نفكر مطلقا في أن يكون ذلك الاحتلال مؤبدا ، لقد عاهدنا هذا البلد وعاهدنا أوروبا على ذلك ، فإذا ما اتبعت سياسة تخالف هذا العهد فلن تكون لنا يد فيها » .

٥ - ونذكر أيضا تصريحاً للورد سالسبري في مجلس الاعيان البريطاني في ١٠ من يونيو سنة ١٨٨٧ جاء فيه : « لم يكن في وسعنا أن نبط حمايتنا على مصر لأن حكومة جلالة الملكة قد أخذت على نفسها العهد غير مرة بالأفعال ذلك . ومما لا ريب فيه أن وجودنا بمصر وهو الأمر الذي لم يعترف به أى اتفاق قد جعل رعايا السلطان يربطون في نيائنا ، على أن ذلك أوتياب لا نستحقه »

٦ - كذلك نلاحظ سياسة انجلترا طويلة المدى بشأن تهدة الجو حول احتلالها لمصر في تقرير اللورد كرومر الذي رفعه الى حكومته في ٣ من مارس سنة ١٩٠٧ الذي جاء فيه : « هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون بسط الحماية البريطانية على مصر فان تلك الحماية تتضمن تغييرا في «حال مصر السياسية» وقد أعلنت الحكومة الانجليزية بصريح العبارة في المادة الأولى من الاتفاق الانجليزي الفرنسي المؤرخ في ٨ من أبريل سنة ١٩٠٤ انها لا ترغب تغيير حال مصر السياسية » .

٧ - وتصريح السير دراموند وولف المبعوث البريطاني فوق العادة لدى السلطان العثماني في سنة ١٨٨٧ قد أكد فيه للصدر الاعظم حسن نية انجلترا نحو الدولة العلية ومصر قائلا : « ان حكومة جلالة الملكة تكذب كل ما يشاع عن نياتها في ضم مصر الى ممتلكاتها او في فرض الحماية عليها . فمثل هذا العمل يتناقى مع السياسة التقليدية البريطانية وهو خرق للتعهدات والمواثيق الدولية التي تربطها بالسلطان والتي أخذت على عاتقها احترامها وفي هذا العمل أيضا اعتداء على القانون الدولي » .

٨ - والنشور الانتخابي الذي اذاعه جلاستون في سبتمبر سنة ١٨٩٥ جاء فيه ما يلي : « يجب على انجلترا ان تنسحب من مصر بمجرد ما يسمح بذلك المشرف البريطاني ونحن لن نقبل بحال مناقشة موضوع ضم مصر او فرض الحماية عليها او اطالة امد الاحتلال » .

٩ - وبعد الاتفاق البريطاني الفرنسي (الاتفاق الودي) مسنة ١٩٠٤ جاء في صلب هذا الاتفاق ما يأتي : « ان حكومة ملك بريطانيا تعلن أنه ليس لديها اية نية في تغيير الوضع السياسي القائم في مصر »

١٠ - وعندما أعلنت بريطانيا في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ تصريحها

المشهور الذي اعترفت فيه بأن « مصر دولة مستقلة ذات سيادة »
كان هذا اعترافا بعدم شرعية الاحتلال .

١١ - ومن قراءتنا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ومن شروطها « النقطة
العسكرية » نجد أن هذه المعاهدة تمد اعترافا من انجلترا بأن الاحتلال
مؤقت .

ولم تكن هذه الوعود البريطانية هي الوعود الاخيرة لقوات الاحتلال
فطالما وعدت بريطانيا في ظروف سياسية معينة بالجلء وبأنها لا تنوى
احتلال مصر احتلالا أبديا . ولكن الاحداث المتتالية اثبتت كذب هذه
الوعود وأنها لم تكن الا مكرًا وخديعة وقد اثبتت الاحداث ايضا ان
الشرف البريطانى لم يكن الا خرافة .

وليس ادل على سوء نية الانجليز تجاه مصر منذ البداية برغم
مسألة المصريين وحسن نياتهم من هذه الكلمة التي قالها احد الانجليز
« سير ستيفن كيف » أمام مجلس المصوم : « لا يزال في مصر خير ،
ولا يزال فيها قوم يريدون ان يجنوا ثمار ما لم يزرعوا ، أولئك أرجو
أن يحبط الله أعمالهم وأن يهيء لهذا البلد الطيب الكريم ولأهله الأوداء
المسالين العاملين أياما خيرا من أيامه السالفة ومساعدة أبقي امدا وأقوى
دعامة » .

وفي ٩ من مارس سنة ١٩١٩ قبضت السلطة العسكرية البريطانية
على سعد وزملائه ونفتهم الى جزيرة مالطة وما ان ذاع الخبر حتى كان
ذلك بمثابة الشر الذي اوقد آتون الثورة في أعماق المصريين .

وهكذا قامت ثورة ١٩١٩ في كل أنحاء البلاد « وكأنه قد نفخ في
الصورة فهب الشعب من كل صوب هبة رجل واحد ، وكأنهم كانوا
على موعد ، فظهرت وحدة عناصر الأمة في أشرف صورة دقعا من
استقلال البلاد » .

ويقول الدكتور محمد أنيس : « والحق ان الفكرة المصرية قد
استقامت يقام ثورة ١٩١٩ وأن الحركة القومية قد بلغت نضجها
الكامل فقد كانت انتفاضة ١٩١٩ مستندة الى الوعى الثورى أقوى
مظاهرة ، فظهرت الوحدة الشعبية المتكاملة بين عناصر الأمة على اختلاف
طبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الشخصية » .

ولما كانت ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ هي احدى مراحل
الكفاح الوطنى فى سبيل الجلاء فلذا نحن نتناولها الآن بالفرع مبتدئين
باسبابها :

فمن الناحية السياسية ترجع الى حالة التلمز التي كان عليها

الشعب المصرى من الحالة السياسية التى كانز عليها ، وتطلعه الى الحرية والجلء والاستقلال .

ويقول الاستاذ عبدالرحمن الراقى : « ظل الشعب المصرى يعانى الاحتلال البريطانى منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر وعودا وعهودا بالجلء عن البلاد ، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهود وشهد فى الوقت نفسه مدوان الاحتلال على الحكومة الاهلية واغتصابه سلطة الحكم واهداره حقوق البلاد وحريتها ، واستقلالها ومراقفها العامة » .

وزاد من سخط الشعب أن يرى بريطانيا. برغم وعودها وعهودها: بالجلء تملن حمايتها على مصر .

وعظم سخط الشعب على الاحتلال البريطانى عندما وجد أن سلطات الاحتلال قد تمادت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى عدوانها على كرامة البلاد وحقوقها وحكومتها الوطنية ..

ومن قبل رأينا كيف حاول الوفد المصرى - الذى وكلته الأمة للدفاع عن قضيتها والمطالبة بالجلء - مفاوضة الانجليز فى سبيل الجلء واقرار استقلال البلاد ، ولكن لما فشلت المحاولة السلمية للشعب جنج الى الثورة يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال : فتورة سنة ١٩١٩ اذن ثورة « على الاحتلال والحماية ، وانتفاض على نظام الحكم الذى تفرع عنها وعلى النيات العدائية الفادرة التى يبيتها السياسة الاستعمارية حيال مصر ...

» وهى أيضا ثورة على المظالم التى عاناها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية طيلة سنى الحرب » .

وبرغم التضحيات المظيمة التى قدمها الشعب المصرى فى أثناء الحرب ، وكانت تلك التضحيات من أسباب نصر الانجليز والحلفاء فى حربهم مع المانيا وحلفائها فان جزاء المصريين من جنود الاحتلال البريطانى. لم يكن الا الاساءة اليهم والمعاملة الشرسة المتفطرة .

كل ذلك كان بمثابة وقود يزيد نيران الثورة التى كانت كامنة فى نفوس المصريين ضد الاحتلال الاجنبى الذى كان فى ذاته يدعو الى السخط والتبرم .

هذا ويجب الا ننسى فضل التعاليم الثورية التى نشرها الحزب الوطنى بين صفوف الأمة خلال السنوات من سنة ١٨٩٠ حتى سنة ١٩١٩ على ما سبق تفصيله فى غير هذا المكان . ولقد كان نضال الأمة. فى خلال تلك السنوات بمثابة الدخيرة الوطنية المهيئة للثورة . فهى

بحق كما يقول الاستاذ عبدالرحمن الرافعي « فترة تلقت فيها الأمة مبادئ الوطنية الحق وهي الفترة التي بعثت فيها الحركة الوطنية من مرقدها واستمدت الأمة فيها للثورة » .

وهكذا كان اعتقال سعد وصحبه في ٨ من مارس سنة ١٩١٩ يمثل ساعة الصفر في انطلاق الثورة الشعبية ضد الاحتلال .

أما أسباب الثورة من الوجهة الاقتصادية فهي لم تخرج عن كونها رد الفعل العنيف للمظالم التي وقعت على كاهل الشعب من جراء النظم المالية والاقتصادية التي عانتها البلاد قبل الحرب العالمي وإبانها .

أما العامل الاجتماعي الذي مهد للثورة فقد تمثل في انتشار التعليم وتطور أفكار الأمة واتساع مداركها والنهضة الصحفية والنسوية . مما أدى الى نمو الروح الوطنية التي نادت في قوة بالاستقلال والتحرر : « وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ . بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وبعد خيبة الأمة في الوعود البراقة التي قطعها ويلسون والتي ما لبثت هو نفسه ان تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر » (١) .

اندلاع الثورة :

وفي يوم الأحد ٩ من مارس سنة ١٩١٩ تالي يوم لاعتقال سعد وصحبه اندلعت الثورة وكانت في أول أمرها عبارة عن مظاهرات وطنية سلمية تهدف بالاستقلال وسقوط الحماية والإفراج عن الزعماء المعتقلين .

ولما استمرت تلك المظاهرات تصدت لها السلطة العسكرية الانجليزية فأطلقت الرصاص على الوطنيين وسالت الدماء في الشوارع، ولكن لم يتراجع المتظاهرون وامتدت الحركة الى أرجاء البلاد كافة واستهدفت الجماهير للقتل فكانت وقود الثورة .

وفي رأى استاذنا الرافعي أن ثورة سنة ١٩١٩ حينما عمت أرجاء البلاد لم تكن نتيجة أي تدبير أو تنظيم ، لم تكن نمة هيئة او جماعة تدعو إليها أو توجهها بل شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار .

وكان ذلك من مظاهر جلالها وروعها وظهر فيها فضل الشعب. إذ أدرك بفطرته السليمة أن الحركة الوطنية إنما قامت ضد الاحتلال الأجنبي وكان مقصودا فيها بدهاء جلاء الاحتلال عن البلاد وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق إلا بالجلاء « ويستخلص الاستاذ الرافعي من ذلك :

١ (١) الميثاق الوطني .

« ان برنامج الثورة كان اوسع مدى من برنامج الوفد ، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ولا وليدة سعد ، بل كان كلاهما وليد الثورة » .

ولقد استمرت حوادث الثورة حتى نوفمبر سنة ١٩١٩ ولم تنقطع وقائنها السياسية الا في شهر أبريل من عام ١٩٢١ اى ان الثورة ظلت مندلعة اكثر من سنتين .

ومن صور الثورة التى عمت الجماهير فى كفاحها ونضالها ابان ثورة سنة ١٩١٩ نذكر ان الشعب لم يرهبه القوات البريطانية الفاشمة ولا نيرانها التى كانت تطلق دون حساب ، فنجد الشعب المصرى قد هاجم الجنود البريطانيين فى الشوارع والطرقات وقام الشوار بقطع خطوط السكك الحديدية واسلاك التلغراف، وقام الشعب ايضا بحرق مخازن القوات البريطانية فى جميع ارجاء القطر المصرى ، فان الاحداث التى كانت تجرى فى القاهرة كان لها صداها فى قلب الصعيد فى اقصى الجنوب ، وفى اقصى الشمال ، ومن فرط الرعب الذى اصاب قوات الاحتلال نجد الانجليز قد استعملوا طائراتهم ضد الشعب وضربه بقنابلها .

وكانت الامة كلها رجلا واحدا فى ثورتها ضد الاحتلال .

ولكن ما لبثت الثورة ان واجهت عدة صدمات من صنع الاستعمار حتى ان الرئيس ويلسون صاحب المبادئ الاربعة عشر الشهيرة قد اعترف بالحماية البريطانية على مصر فى أبريل سنة ١٩١٩ كما اقر مؤتمر الصلح فى فرساي بالحماية البريطانية على مصر فى مايو سنة ١٩١٩ ونص على الحماية فى معاهدة الصلح التى وقعت فى ٢٨ من يونيو سنة ١٩١٩ .

وهكذا استطاعت بريطانيا بسياسة الحديد والنار ، ثم بسياسة المؤامرات والدسائس الدولية أن تسيطر على الموقف فى مصر .

وقد عينت بريطانيا اللورد اللنبى مندوبا ساميا لها بمصر ، وقد اشار هذا على حكومته باطلاق سراح الزعماء الاربعة . « وذلك بسبب ما رآه من ان حركة البلاد جدية وان الجبهة الوطنية قوية و سليمة »

ثم أرسلت بريطانيا لجنة «ملتر» الى مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٩ فقاطعها المصريون مما اضطر بريطانيا الى دعوة الوفد المصرى للمفاوضة معها الا ان مصير تلك المفاوضات انتهى الى الفشل .

وفى ذلك الوقت اصاب الجبهة الوطنية تصدع خطير فوقع بين زعماء الجبهة الخلاف ودب بينهم الشقاق ، وكان ذلك فى ابريل سنة ١٩٢١ ، ومن ثم انحرفت ثورة سنة ١٩١٩ عن اهدافها الوطنية .

وقامت بريطانيا فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٢١ بنفى سعد زغلول

الى جزيرة سيشل ، وظلت الحال السياسية في البلاد مضطربة غير مستقرة الى ان تمت المفاوضات بين اللورد اللبى وعبدالخالق ثروت « واستقر رأيهما على حل ارتضاه اللبى » .

وعن انحراف الثورة في سنة ١٩١٩ يقول الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الامة سنة ١٩٥٧ : « وكان الحصار حول الشعب محكما للدرجة انه لما ثار سنة ١٩١٩ لم تلبث الثورة الا قليلا حتى ثارت على نفسها ، وانحرفت وتفتتت وحدتها وتناثرت شظايا متفرقة تصيب الشعب بجراح جديدة فوق ما كان يقاسيه من جراح .

وكان الاستعمار من وراء هذا كله راضيا سعيدا »

انتهاء الحماية على مصر :

وفي فبراير سنة ١٩٢٢ أعلن أن الحماية على مصر قد انتهت وأن مصر حكومة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظ بريطانيا بنقاط أربع التحفظات الأربعة (١) .

وكان من أهم ما نتج عن هذا التصريح أن تكونت الأحزاب في البلاد ثم أنه وضع القوة الشعبية وجها لوجه أمام القصر أي أن مجهودات الوطنيين قد وزعت بين كفاحهم ضد القصر من ناحية وضد الانجليز من ناحية أخرى ، ومن ثم نجد أن الصراع الحزبي العنيف هو الطابع المميز للفترة ما بين (١٩٢٤ و ١٩٣٦) وبعد هذا التصريح تالفت وزارة ثروت وتالفت لجنة الثلاثين من كبار رجال القانون برئاسة حسين رشدي لوضع دستور البلاد .

فؤاد ضد الدستور :

ورفعت اللجنة مشروع الدستور الى ثروت في يوم السبت ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ ولكن الملك « فؤاد » لم يكن يعميل إلى صدور الدستور لانه كان يرى في الدستور قييدا على حقوقه « وانتقاما لسلطانه » .

(١) اضطرت إنجلترا الى اصدار ذلك التصريح من جانبها واحتفظت بالنقط الأربع التالية لباحثات مقبله : (١) تأمين الواصلات البريطانية في مصر (٢) الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل اجنبي مباشر أو غير مباشر . (٣) حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات ، (٤) السودان . ولم تقل البلاد هذا التصريح لقابله بالاحتجاج الشديد وخاصة على ما ورد فيه من تحفظات . كما أن هذا التصريح لم يضمن جلاء الاحتلال لذا استمر كفاح الشعب ولم يهدأ .

وهكذا لم ينجح واضعو ذلك الدستور في تقييد سلطة الملك في اقرار
وتدعيم مسئولية الوزارة أمام نواب الامة ، ومن هنا كانت الوزارات
تلجأ الى حل المجلس متى جرؤ على معارضة سياستها ، كما أصبحت
الوزارات تحت رحمة السلطات البريطانية في المقام الأول والملك ثانياً .

وحدث ان وقع حادث الاعتداء على سردار الجيش المصرى (السير
لى ستاك) وتقدمت بريطانيا بعدة مطالب تصفية منها سحب الجيش
المصرى من السودان وان تدفع مصر غرامة مالية كبيرة فاستقالت
الوزارة التى كانت تحكم فى ذلك الوقت .

وكان يميز هذه الفترة تعطيل الحياة النيابية والدستورية مراراً .
وهكذا كانت « الديمقراطية بالطريقة التى جرت بها ممارستها فى
مصر فى تلك الفترة ملهأة مهينة » .

« ان الشعب لم يصبح صاحب السلطة ، وانما أصبح الشعب
اداة فى يد السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

« ولم تعد أصوات الجماهير هى التى تقرر خط السير الوطنى ،
وانما أصبحت الجماهير تساق وفها لارادة السلطات الحاكمة واصدقائها .
ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعى من أسباب الثورة
الشعب سنة ١٩١٩ .

« ان هذه الازمة العنيفة فتحت أمام سلطات الاسرة المالكة ابواباً
جاهد النضال الشعبى طويلاً لى يسدها .

« ولكن انتكاسة الثورة شجعت الاسرة المالكة على تجاوز كل
الحدود وفى جبو الازمة لم يعد الدستور الذى رضيت به القيادات
الثورية منحة من الدخيل الا مجرد قصاصة ورق بهتت عليها الحقوق
الشكلية التى كانت قد القيت للشعب ليشغل بها ويتلهى !

« ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام
سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد ، وركعت جميعها لتلمس
الرضا الذى يصل بها الى مقاعد الحكم ، وتخلت بذلك عن الشعب ،
وأهدرت كل قيمة له ناسية بذلك انها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها
الوحيدة ومنبمها » (١)

وبنك الفقرات الخالدة صور لنا الميثاق الوطنى اصابة الثورة
الوطنية فى سنة ١٩١٩ بتلك الآفة الخطيرة التى قضت على الثورة
بالفشل ، ولم تكن هذه الآفة غير زعماء الاحزاب الذين كانوا يمثلون من

(١) الميثاق الوطنى .

أجل الوصول الى كراسي الحكم ، باى فمن حتى انتكست ثورة الشعب
فى سنة ١٩١٩ ، واصبحت الحرية هى حرية التحكم وحرية السيطرة
وحرية الاستبداد وحرية الاستقلال .

ان ذلك يعنى بلاشك ان الموجة النورية التى ارتفعت سنة ١٩١٩
لم تصل الى اهدافها التى قامت من اجلها ، وبمعنى آخر ان ذلك يعنى
ان هذه الثورة لم تنجح فى بلوغ امانيتها .

ويقول الميثاق : « ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق
الدراسة فان الاسباب التى أدت الى فشلها هى الاسباب التى حركت
حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ » .

« واذن هناك ثلاثة اسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ولابد
من تقويمها فى هذه المرحلة تقويما أميناً ومنصفاً » .

وتتلخص أسباب فشل هذه الثورة فيما يلى :

١ - اغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعى بسبب
الظروف التى جعلت من طبقة ملاك الارض أساساً للأحزاب السياسية
التي تصدت لقيادة الثورة . وكانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه
النشاط المالى هى أقصى ما وصل اليه الجهد فى ذلك الوقت فى حين أن
الدعوة الى إعادة توزيع الثروة كانت هى المطلب الحيوى الذى يجب البدء
فيه فوراً .

٢ - لم تتنبه القيادات الثورية الى أنه ليس هناك صدام اطلاقاً
بين الوطنية المصرية والقومية العربية والى خطورة وعد بلفور الذى أنشأ
إسرائيل لتفصيل بين أجزاء الأمة العربية ، بل لقد وصل الأمر الى درجة
أن بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية عربية ، وأقاموا
عروشاً لمن خانوا الفضال العربى .

٣ - ان القيادات الثورية خدعت بما منحه الاستعمار من استقلال
أسمى وحرية مزيفة ، وزاد الأمر خطورة ان الحكم الذاتى والدستور
انتهيا الى خلاف حول الغنائم مما حول الصراع الحزبى الى موضوع يلهى
الناس ويحرق الطاقة الثورية . وجاءت معاهدة سنة ١٩٣٦ تنص على
استقلال مصر على حين أنها فى الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقاء
قوات الاحتلال بقاءً شرعياً .

ويقول الأستاذ الرافعى : « على أنه من الحق أن نقر لثورة سنة
١٩١٩ بنتائج سياسية عامة لمصلحة البلاد ، قالها يرجع الفضل فى الغاء

الحماية وفى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وفى اعلان النظام الدستورى.
أساسا للحكم فى البلاد سنة ١٩٢٣ » .

ونحن نختلف مع أستاذنا الرافى فيما ذهب اليه فى بعض ما جاء
به من تفويم لهذه الثورة .

نحن نأحية فضل تلك الثورة فى الغاء الحماية نرى ان التاريخ.
مفسه يشهد أن الحماية لم تلغ بتصريح ٢٨ فبراير حتى ان الاحتلال ظل.
برغم ذلك التصريح يمارس قضاومه ومذابحه وقتنه وتدخله فى كل كبيرة
وصغيرة من شئون البلاد .

اما عن اعتراف انجلترا باستقلال مصر والذي قيل انه كان نتيجة.
لثورة سنة ١٩١٩ فلقد كان هذا الاستقلال غير كامل . بل هو خدعة
استعمارية ويكفى أن يكون ضمن تصريح ٢٨ فبراير هذا تلك التحفظات
الاربعة التى سلبت التصريح قيمته ، بل كانت التحفظات تسلب الاستقلال.
كل قيمة له وكل معنى .

وبخصوص فضل ثورة مسنة ١٩١٩ فى اعلان النظام الدستورى.
سنة ١٩٢٣ يكفى أن نورد هنا تعليقاً للدكتور السيد صبرى فى هذا:
الشان : « وبدأ التدخل منذ وضع الدستور عندما استقالت وزارة نسييم.
لرفضها حذف المادة التى تقرر لقب الملك على انه « ملك مصر والسودان »
وقد فبلت وزارة يحيى ابراهيم التى خلفتها تعديل المادة على الوضع.
الآتى : (يعين اللقب الذى يكون للملك مصر بعد أن يقرر المسدوبون.
المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان) .

« ولما صدر الدستور وطبق لم ينقطع تدخل انجلترا فى عرقلة
سيره فى المسائل الجوهرية التى تتعارض فيها سياسة الوزارة المؤيدة
من البركان مع السياسة الانجليزية » .

ولقد كان مقتل السردار عمام ١٩٢٤ وما تلاه من احداث من أمثلة
التدخل البريطانى فى الاوضاع الدستورية للبلاد وما يستتبع ذلك من
عدوان على استقلال مصر وسيادتها .

كما كانت اقالة الوزارات الدستورية وتعطيل الدستور ومحاولة
الغاء دستور ١٩٢٣ من الأمثلة الكثيرة التى نأتى بها على سبيل المثال
لا الحصر للتدخل الاستعماري فى شئون البلاد .

ويمضى الدكتور السيد صبرى فيقول : « ولا جدال فى أن العامل
الأول فى تمكين انجلترا من التدخل فى تطبيق الدستور كان مصدره
الجالس على العرش الذى يملك حق اقالة الوزارة وحل مجلس النواب » .

ولما كان الدستور هو مصدر السيادة الشعبية فإن انتظام تطبيقه يستلزم تمتع البلاد باستقلالها التام حتى تمارس هذه السيادة على وجه لا يسمح بأى انتقاص منها أو تعرض لها والا فقلت صفة السيادة فيها • ان استقلال البلاد التام هو الأساس الاول الذى لا بد منه لانتظام الحياة الدستورية السليمة •

وهكذا نرى أنه حتى بالنسبة للدستور « الذى وضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل لم يكن الا مجرد قصاصة ورق » كما جاء بالميثاق الوطنى •

ويهمنا هنا قبل أن نختم الحديث عن ثورة سنة ١٩١٩ أن نحاول تقويم هذه الثورة ، فمما لا يقبل الشك أن ثورة سنة ١٩١٩ كانت تعبيرا صادقا عن وجدان الأمة ورغبتها العارمة فى الاستقلال • وكانت فى الوقت نفسه نتيجة حتمية لمرحلة القيادة الفكرية التى عاشتها الأمة منذ أوائل القرن العشرين والتى تبلورت فيها حماسة مصطفى كامل وتعاليم محمد عبده ولطفى السيد وعلى يوسف وقاسم أمين وفتحي زغلول وغيرهم ، وكانت نتيجة أيضا لفترة الحرب العالمية الاولى التى عاشها الشعب العربى فى مصر على أعصابه متحملا اعلان الحماية ومنتظرا تحقيق الوعود والمعهود البريطانى فى الجلاء والوعود الامريكية فى الحرية وتقرير المصير ، وكانت ثورة سنة ١٩١٩ نتيجة لكل ذلك ولم يكن نفي سعد زغلول وصحبه الا الشرارة التى جعلت الرجل ينفجر •

أما عما حققته الثورة والذى ناقشناه منذ قليل فلا شك ان الثورة حققت الكثير ، ويكفى أنها كشفت للعالم أجمع عن روح هذا الشعب المطالب بالحرية حتى عرف العالم كله كذب ما كان يشيع من ميل هذا الشعب الى الاستكانة والاستسلام ، فكانت الصورة فرصة للجماهير المتعطشة للحرية أن تنفس عن مشاعرهما المكبوتة وأن تثار لمرأى ممن خانوه وأن تنتقم لمصطفى كامل وللغدائى الاول محمدا فريد ولشهداء الحرية فى دنشواى وغيرهم من شهداء الحرية فى مصر •

وإذا كان بعض الباحثين يرى أن لهذه الثورة آثارا ايجابية أكثر من مجرد التنفيس عن مشاعر الشعب المتعطش للحرية وذلك مثل إلغاء الحماية وتصريح ٢٨ فبراير فنحن معهم الى حد : فالثورة هى التى أجبرت «الانجليز» على ذلك ، أجبرتهم على أن يصنعوا شيئا لارضاء هذا الشعب الفائر ، فإلغوا الحماية ، وأعلنوا « تصريح ٢٨ فبراير » وأصبح السلطان ملكا وبدأت الحياة الثيائية وتكونت الأحزاب ، ولكن هذا كله وان كان نتيجة للثورة كان أولا وقبل كل شيء لعبة انجليزية اكبر ، استطاع بها المستعمرون وأعوانهم أن يجعلوا الثورة تنتكس ليقنع الثوار أو فى حقيقة

أمرهم هؤلاء الذين نسوا مبادئهم فحرفهم تيار الحزبية الجارف في خضم
مشاكل داخلية بينهم ، فتحولوا من مجاهدين الى حزبيين ، وكانت هذه
هي اللعبة البارة التي حبكها الانجليز وأعوانهم واستطاعوا بها أن
يجعلوا الثورة تنتكس وتتحول وتصبح أداة لتثبيت أقدام الانجليز في
مصر !

هذا هو تقويمنا لثورة سنة ١٩١٩ ..

وخلاصة القول : أنها قد أدت دورها على أحسن وجه وإن الشعب
الذي قام بها بذل كل جهده ودمه في سبيل بلوغ أمانيه وأهدافه ، ولكن
العوامل المفروضة على الثورة هي التي أدت الى انعكاسها ، وبذلك يكون
الكفاح من أجل اجلاء المستعمر قد دخل مراحل جديدة نتناولها في
الفصل التالي . .

الفصل الثالث

مفاوضات الجلاء

تمهيد :

تكررت المفاوضات من أجل الجلاء منذ سنة ١٩٢١ حتى تحقق ذلك الجلاء بالفعل ، وكانت المفاوضات تصطلم بكثير من العقبات التي يخلقها الانجليز خلقا من أجل إخفاؤها ، وفي هذا الفصل رأينا أن نبدأ بعرض ملخص لتقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لبحث المسألة المصرية ونقصد بها لجنة ملتر باعتبارها نقطة تحول في تاريخ تسوية المسألة المصرية على الرغم مما قوبلت به هذه اللجنة من مقاطعة إجماعية من كل المصريين وعلى الرغم من أن الفصل الذريع كان نصيب تلك اللجنة .

فالشعب العربي في مصر الذي قام بثورته الخالدة في سنة ١٩١٩ لم يرحب بهذه اللجنة لانها لم تأت لتبحث في تحقيق الاستقلال الذي يأمله الشعب ، وانما آتت لمجرد تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر لتهدئة الجو وتهيته لاستمرار الحماية ، فليجئة تأتي لهذا السبب لا يمكن بأية حال أن تلقى قبولا من أي مصري بذل كل مايسطيع من جهود ودم في سبيل تحقيق استقلال بلاده ، كما أن القطيعة التي قوبلت بها اللجنة أينما حلت إنما كانت نتيجة حتمية لفقدان ثقة الوطنيين في الوعود البريطانية المتكررة التي لم تدل على شيء الا على مكر البريطانيين وخديمتهم وطمعهم لآمانى الأمة المصرية .

وفي تعرضنا لتقرير لجنة ملتر هذه ثم لسلسلة المفاوضات والمباحثات التي جرت منذ ذلك الحين سنبدل جهدنا في أن يكون ذلك كله بإيجاز كبير على ألا يكون هذا الإيجاز على حساب الحقيقة والموضوع ، ولعل مايدل على مراعاتنا لهذا الإيجاز هو عدم إيرادنا لكل المشروعات التي قدمها الجانبان المصرى والبريطانى بشأن الجلاء عن مصر .

أولا - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملتر) :

فوضت الحكومة البريطانية هذه اللجنة لتحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية

خير دستور لترقية اسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائما للتقدم والترقى لحماية المصالح الاجنبية (١)

وفى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ رفع ملتر تقريره الى وزير خارجيته «الارل كرز» الذى تلخصه فيما يلى :

١- انسم موقف «فؤاد» بازاء غرض اللجنة بموقف الملتزم جانب الحياد مما يثبت أن ذلك للملك كان يهيمه الافادة الشخصية من الموقف المتنازم فى مصر . بمعنى أنه لم يكن يهيمه فى قليل أو كثير ما تنتهى اليه اللجنة من نتائج ، سواء كانت لمصلحة الشعب او ضد اماله واهداه . وكان «فؤاد» ينتظر مايسفر عنه الموقف ، فاذا انتصرت ارادة الجماهير تقدم منها ولوح لها بترحيبه بنصرها ، اما اذا انتصرت ثورة بريطانيا الفاشسة فانه يتماون معها ، ويظهر للشعب أنه كان مغلوبا على امره .

وجاء فى تقرير اللجنة « ان الوزراء المصريين كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى تستنتج النتائج بانفسنا ، ولما طلبنا منهم صريحا أن يفسحوا لنا عن آرائهم اظهروا عدم رغبتهم فى اقتراح شئ من عندهم فى المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ، ولم يظهروا أدنى رغبة فى معرفة الجهة التى تتجه اليها افكار اللجنة من جهة حكومة مصر فى المستقبل ، ماذا نقول عن هؤلاء الوزراء اليوم ، غير أنهم لم يكونوا الالعية فى يد الملك والاستعمار ، لايهمهم الوطن ومصالح الشعب بقدر ماتهم مصالحهم وكراسى الحكم ؟

اما بالنسبة لموقف الشعب من اللجنة فقد ذكرت هذه اللجنة : «غير أن هذا الاحتراس والتمنع اللذين بدوا من رجال الحكومة الوطنيين كانا على نقىض مافعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم اثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة ولا حاجة بنا الى أطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للمغايات التى جاءت من أجلها .

وعلمت اللجنة على سياسة كرومر فى مصر بقولها :

«ان نظام الاحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لانقاذ حكومة قد دعمها الافلاس (يقصد حكومة مصر) لم يكن الا نظاما وقتيا . لانه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال يدوم الى ماشاء الله بعد ماوافقته فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير . ولطول زمان الاحتلال

(١) من مضبطة مجلس النواب سنة ١٩٢٦ .

زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين واعادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . وما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ الآن حوالى ١٦٠٠ فى هذه الايام (سنة ١٩٢٠) وفئات رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين .

ثم استعرض تقرير اللجنة أسباب الاضطرابات فى القاهرة وغيرها من البتادر الكبرى فى المدة السابقة على الاضطرابات التى حدثت بعد ذلك وبلغت أوجها فى ثورة سنة ١٩١٩ فى ماوس من العام نفسه :

وانتقل التقرير الى الاسباب التى رآها قد أدت الى اشتراك الفلاحين فى ثورة سنة ١٩١٩ ونلخصها فيما يلى :

١ - التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى .

٢ - مصادرة الحيوانات .

٣ - مصادرة الحبوب .

٤ - جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها، فهذه العوامل المختلفة أضفت فى آخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين .

ثم ذكر التقرير «كيف أن المبادئ التى جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيرا سريعا قاطعا فى رأى المصرى . فالمعتدون فى مصر قاموا يقولون : ان الوقت قد حان للمطالبة بحكم ذاتى طبقا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارا من أن تدخلنا فى مصر وقتى وشعر الناس شعورا صادقا بأن سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعاناة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذى دعيته الأمة اليه فلبته تعطيمهم حقا فى مراعاة بريطانيا المظلمى لهم مراعاة خصوصية .

وتعرضت اللجنة فى تقريرها لمسألة طلب زعماء الامة السفر الى لندن لعرض بيان «بالاستقلال الذاتى التام» لمصر ، ثم كيف تم اعتقال سعد زغلول وثلاثة من أنصاره ؟

وبين التقرير كيف قامت الثورة فى القاهرة ، ثم انتقلت الى الاقاليم وانتشرت منها الى معظم مديريات الوجه البحرى والقبلى ؟

وقال تقرير اللجنة عن الثورة : «وكانت حركة وطنية تؤيدها جميع الطبقات والمذاهب فى الامة المصرية وفى جملتهم الاقباسط ، وظهرت بين

أشد عناصرها تعصبا بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريبا منظما
والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة » *

وتحدث التقرير عن الحركة الوطنية والايمانى المصرية فانتهى الى
« ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ، ولكنهم متفقون كلهم على امر
واحد وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسييتهم بحيث يكونون شعبا
ممتازا عن سواهم » *

وبالنسبة لسياسة بريطانيا رأت اللجنة « ان يكون لبريطانيا
العظمى الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى ارض مصر لتحمى مصلحتها
الخصوصية فى مصر . اى سلامة مواصلاتها الامبراطورية وأن يكون لها
نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص
بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة » *

ومضت اللجنة فى تقريرها ، فذكرت كيف تمكن عدلى من اقناع
سعد بمناقشة اللجنة . وفى ٧ من يونيو ١٩٢٠ وصل سعد الى لندن
ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ودار الكلام بينهم وبين اللجنة . وقد حضر
جانب من المناقشات عدلى أيضا ، وانتهت المناقشات على قبول فكرة عقد
معاهدة بين بريطانيا ومصر « ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل
الى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم
مع اللجنة » *

ويينهى التقرير الى أنه قد صدر فى آخر المناقشات مذكرة تسمى
اتفاق ملتر - زغلول ، هذه المذكرة كانت ترسم القواعد التى يمكن أن يبنى
عليها الاتفاق بعد وضعها وكانت هذه المذكرة مؤرخة فى ١٨ من أغسطس
سنة ١٩٢٠ *

وقد اشتملت هذه المذكرة على النتيجة النهائية التى انتهت اليها
المحادثات التى دارت بلندن فى شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين
اللورد ملتر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين سعد وأعضاء
الوفد المصرى والذى اشترك فيها عدلى يكن أيضا *

واشتملت المذكرة على :

- ١ - تمثيل مصر فى البلاد الاجنبية *
- ٢ - الدفاع عن المواصلات البريطانية *
- ٣ - الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية
- ٤ - التحفظات لحماية الاجانب *

• - السودان واستحالة تسوية مسأله على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها .

وبين تقرير اللجنة كيف قبولت التسوية بالرضا في مصر واعترف بأن الحزب الوطني وآخرين حملوا على التسوية باعتبارها لا تحصل لمصر استقلالاً حقيقياً واحتجوا خاصة لعدم ادخال السودان في المشروع .
والآن نتناول المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية في شيء من الاجاز .

ثانيا - المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية :

١ - مفاوضات على - كروز

على اثر نشر تقرير لجنة ملنر في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٢٠ ابلغت بريطانيا السلطان فؤاد في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٢١ قرارا تطلب فيه تعيين وفد رسمي للمفاوضة في وضع اتفاق بين البلدين وكلف على يكن تأليف وزارة لاتخاذ الوسائل السياسية التي تقتضيها حالة البلاد فالفها في ١٧ من شهر مارس سنة ١٩٢١ وأعلن برنامجها السياسي من حيث أن الوزارة « ستجعل نصب عينها في المهمة السياسية التي ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر - ستجعل نصب عينها - الوصول الى اتفاق لايجعل محلا للشك في استقلال مصر ، وستجرى في هذه المهمة متشعبة بما تتوق اليه البلاد مسترشدة بمسا رسمته ارادة الامة وستدعو الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض» .

وفي ١٨ من مايو سنة ١٩٢١ شكل على يكن وفدا للمفاوضة برياسته وفي اليوم التالي وافق فؤاد على ذلك التشكيل .

ووصل الوفد الى لندن في يوم ١١ من يوليو سنة ١٩٢١ وبديء بالمفاوضات من اليوم التالي لوصول الوفد ، وقد عقد أربعة وعشرين اجتماعا حضر الوفد بأكمله خمسة منها ، أما باقي الجلسات فكان يحضرها رئيس الوفد وحده أو مع أحد أعضاء الوفد .

ويقول الامتاذ عبد الحميد بدوي السكرتير العام للوفد الرسمي :

« امتدت المفاوضات الى ٢٦ من أغسطس ثم تلا ذلك فصل اجازة البرلمان فاقفلت المفاوضات في هذه الفترة واستؤنفت في نهاية الاسبوع

الاول من شهر اكتوبر على أنه لم يعقد بعد العودة من الاجازة الا بضمج جلسات» (١) .

وبعد نهاية المفاوضات سلمت الحكومة الانجليزية الوفد مشروعها في العاشر من شهر نوفمبر فرد عليها الوفد : «ان المشروع لا يجعل محلا للامل في الوصول الى اتفاق ، وقد رأينا لذلك أنه لا وجه للبحث في الطريقة التي يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا كما لم نر وجهها لاعادة البحث والمناقشة في أبواب المشروع الاخرى » .

وقد اتخذ الوفد هذا الموقف الحازم عندما تبين له أن المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية قد عدلت بحيث أصبحت الاغراض التي ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية مبهمة بفسد أن نص في المشروع على وجود تلك القوات للدفاع عن المصالح الحيوية لمصر ، وهى عبارة أبعد مدى وأوسع مدلول لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التدخل فى شئون الادارة المصرية .

وانقطعت بذلك المفاوضات ورحل الوفد مدينة لندن يوم ٢٠ من نوفمبر بعد أن تأكد له أن المشروع البريطانى لا يحقق أمانى مصر القومية .

وفي ٨ من ديسمبر قدم الوفد الى فؤاد تقريراً عن مهمته ورفع على يكن استقالته حيث ان المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كان يرأسه فى لندن لم تسفر عن تحقيق المطالب القومية .

وصدر بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٢١ أمر سلطانى بقبول استقالة على يكن .

ثم بدأت إنجلترا تلعب على مسرح الحياة السياسية دورا استعماريًا جديدًا ، إذ قام المندوب السامى فى مصر بتبليغ الحكومة المصرية انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وكان ذلك هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الخاص بإلغاء الحماية البريطانية على مصر . ولقد تعرضنا لذلك التصريح فى مكان آخر من هذا الكتاب .

٢ - محادثات عبد الحاقى ثروت - تشمبرلن

دارت تلك المحادثات بين عبد الحاقى ثروت رئيس مجلس الوزراء فى مصر فى تلك الايام وسير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا .

(١) المناقشات البرلمانية فى القوانين - مجلس الشيوخ - قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦. بالواقعة على مساعدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى .

وبدأت تلك المباحثات والمكاتبات في يوم ٤ من يوليو سنة ١٩٢٧ وانتهت في ٥ من مارس سنة ١٩٢٨ .

وكانت تلك المحادثات تهدف الى الوصول الى اتفاق يصلح اساسا للمفاوضات رسمية يكون الغرض منها «عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر» .

وقد وضع ثروت مشروع معاهدة وصلته في ١٨ من يوليو سنة ١٩٢٧ الى مستر سيلي ليوصله الى سير أوستن تشمبرلن .

ولكن لم يوافق على المشروع المصري ، وقدمت بريطانيا مشروع معاهدة أخرى .

ولما عرض مشروع المعاهدة البريطاني على مجلس الوزراء المصري رأى المجلس «ان المشروع لا يتفق في أساسه ونصوده مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً» .

ويقول ثروت في كتابه المؤرخ ١٩٢٨/٣/٥ الى اللورد لويد المندوب السامي البريطاني في مصر والذي ختم به المحادثات : «حقاً كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها الى تمام الوضوح والنضج وأن أصفى مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل ، ولقد كان يمكنني بهذا أن أطرح على زملائي مشروع اتفاق يحل جميع المسائل المعلقة ، مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة ، لمشروع لا يترك معلقاً بعضاً من المسائل التي تميرها البلاد بحق أهمية كبيرة جداً ويعمل لذلك في طياته أسباب الاحتكاك والتصادم في المستقبل» .

٣ - مفاوضات محمد محمود - هندرسون

صيف سنة ١٩٢٩

عندما ألف محمد محمود الوزارة في يونيو سنة ١٩٢٨ أجل انعقاد البرلمان ثم عطل الدستور في يوليو ١٩٢٨ وقابل الشعب ذلك بالسخط والاستنكار .

وقامت المفاوضات بين مصر وانجلترا في صيف سنة ١٩٢٩ وأسفرت عن مشروع معاهدة (محمد محمود - هندرسون) ولكن كان هذا المشروع عدما وتخريفاً لاستقلال البلاد الحقيقي وكان ذلك يبدو واضحاً في النص الخاص ببقاء القوات المحتلة وبقاء السودان منفصلاً عن مصر وإقرار الحكم الثنائي له . والمضحك المبكى في تلك المفاوضات أن الإنجليز (هندرسون) لم يرددهم على محمد محمود بشئ عود الجنود المصرية الى السودان

يشترطون طاعتنا ثمنا لعودة أورطة مصرية الى السودان ، فاذا نفذت.
المعاهدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات فان الحكومة
تكون مستعدة لان تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية
الى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .
ولما أعلن محمد محمود نصوص معاهدته مع الانجليز طالبه الشعب
بإعادة الحياة النيابية والدستورية الى البلاد حتى تقول الأمة كلمتها فيه.
المعاهدة .

وما لبثت حكومة محمد محمود أن سقطت أمام معاول نقد الشعب .
نُها ولمعاهدتها المقترحة .

وتألفت وزارة عسلى يكن في أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، وأجريت
الانتخابات في عهدها وأسفرت عن فوز الوفد وعهد الى مصطفى النحاس
بالحايف . الوزارة .

٤ - مفاوضات النحاس - هندرسون

٣٩ من مارس ١٩٣٠ - ٨ من مايو ١٩٣٠

وقامت حكومة النحاس بعرض المقترحات البريطانية على كل من
مجلس البرلمان (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) بجلستيهما المنعقدتين.
في ٣ من فبراير سنة ١٩٣٠ .

وعمل قرار مجلس البرلمان بجلسة ٦ من فبراير ١٩٣٠ بتفويض
الحكومة في المفاوضات وللوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى
الصدقة بين البلدين .

وقرر مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٦ من فبراير سنة ١٩٣٠
تشكيل الوفد الذى سيتولى المفاوضة مع الجانب البريطانى .

وبدأت المحادثات في يوم الاثنين الموافق ٣١ من مارس سنة ١٩٣٠
في قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بلندن .

وفي يوم الاربعاء ٢ من ابريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصرى المستر
سلبى سكرتير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الانجليزى مشروعه
الاول .

ثم عقدت اثنتان وعشرون جلسة متتالية بين الجانبين المصرى
والبريطانى كان آخرها يوم الخميس ٨ من مايو سنة ١٩٣٠ .

ولقد انفض المؤتمر لتعذر الاتفاق على مسألة السودان اذ وجد أن

قبول نص المادة التي قررها مجلس وزراء بريطانيا «مضيعة لحقوق مصر المقدسة في السودان ، ومصالحها الحيوية » .

وأقيمت حكومة مصطفى النحاس وجاءت وزارة صدقي الذي قابلته الجماهير بمطالبها القومية وعلى رأسها الجلاء .

٥ - محادثات اسماعيل صدقي - جون سيمون

(سبتمبر سنة ١٩٣٢)

وبدا صدقي يمهّد لهنه المباحثات منذ تولى الوزارة حتى نجح أخيراً في إجرائها في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، وقد رتب مقابلة صديقي لسيمون حافظ عفيفي .

وفي مدينة جنيف تمت المقابلة بين صدقي وسيمون وحضر المحادثات أيضاً مستر ايدن وكان يعمل كوكيل برلماني لوزارة الخارجية وكان في جنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح .

وكان من رأى جون سيمون أنه يعتقد بصنفته الشخصية أن مشروع الاتفاق نُسنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ يجب اتخاذهما أساساً للمفاوضات المقبلة وهناك مسائل سلم بها كانهاء الاحتلال البريطاني وكالتحالف بين البلدين والمساعدة على إلغاء الامتيازات وقبول مصر في عصبة الأمم ، ولكنه أبدى تحفظين اثنين : الاول خاص بالنقطة العسكرية ، والآخر بالسودان .

ثم انتقل الحديث الى مسألة المفاوضات نفسها والوقت الذي تيسر فيه وسلم سيمون مبدئياً بضرورة اجراء هذه المفاوضات في الوقت المناسب وفي أقرب فرصة ممكنة .

وفي سنة ١٩٣٣ استقال صدقي بعد عهده الدامي في مصر . وتوالت على مصر الوزارات المختلفة التي كان يقابلها الضمب دائماً بمطلبه الاسمي وهو تحقيق الجلاء ، واجلاء القوات البريطانية عن مصر .

٦ - محادثات سنة ١٩٣٦

تألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والاحزاب السياسية (١) برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري ، وأرسلت في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ الى المنسوب السامي البريطاني في مصر خطاباً يرحبون أن يتفضل (المنسوب السامي) فيبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن

(١) لم يشترك في تلك المفاوضات الحرب الوطنى لمخافتها ليندله . لا مفاوضات الا بعد الجلاء » ولأن أساس تلك المفاوضات كان مشروع سنة ١٩٣٠ الذي رفضه في حينه .

تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ء .

وصدر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٣٦ «مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة بين مصر وبريطانيا» وبدأت المفاوضات الأولى بين مصر وبريطانيا التي كان يمثلها (لورد كيلرن) المعتمد البريطاني بالقاهرة .

ثم ألقى النحاس وزارته الثالثة في ١٠ من مايو سنة ١٩٣٦ وكان مما يسترعى النظر في برنامج وزارته قول النحاس : ان تحقيق استقلال البلاد يكون بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة . ومن عجب أن يصف النحاس الدولة الفاصلة بالدولة الصديقة ، وأعجب من ذلك أن يعتبر إبرام معاهدة تحالف معها محققا للاستقلال في حين أن إبرام هذه المعاهدة وذلك التحالف جاء كما سنرى مهترا لهذا الاستقلال لأمحقا له . ولكن سياسة الوفد قد درجت على هذا المنطق المعكوس (١) .

وفي ٢ من مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران -

وفي ٩ من مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل ، ثم قدم الفريق البريطاني مذكرة بوجهة نظره في المسألة العسكرية .

وفي ١٦ من مارس سنة ١٩٣٦ رد الجانب المصري على المذكرة البريطانية بمذكرة تبين وجهة نظره .

وتوالى الجلسات بين الجانبين حتى يوم ١٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ الذي انتهى فيه من وضع مشروع المعاهدة وصدر تفويض ملكي بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية بمبعوثين فوق العادة لتوقيع المعاهدة .

وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ تم هذا التوقيع بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبته المعاهدة في شكلها النهائي .

ودعى البرلمان (مجلس النواب) لجلسة يوم ٢ من نوفمبر ١٩٣٦ في اجتماع غير عادي لنظر المعاهدة .

وألقت الوزارة على أعضاء مجلس النواب بياناً عن مشروع المعاهدة في تلك الجلسة ثم أحيل المشروع إلى لجنة الشئون الخارجية بالمجلس .

وفي جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ قدمت اللجنة تقريرها عن مشروع المعاهدة مقترحة الموافقة على المشروع .

(١) عبدالرحمن الراصف في أعقاب الثورة المصرية . الجزء الثالث .

وقد وافق مجلس النواب بجلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ على مشروع المعاهدة •

وبجلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وافق على المشروع مجلس الشيوخ أيضا •

ثم صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ وبالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، وكان ذلك في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ •

وقد تم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة في القاهرة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ •

وصدر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ المرسوم الخاص باصدار المعاهدة وقد نص فيه على أن يعمل ابتداء من ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ بأحكام المعاهدة •

ومن ذلك التاريخ أصبحت تلك المعاهدة منفذة في البلاد كقانون من قوانين الدولة المصرية •

ونورد فيما يلي نص المعاهدة •

معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا التي وقعها مندوبو الدولتين في يوم الاربعاء ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية •

نص مواد المعاهدة بعد الديرية

المادة الاولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بوساطة صاحب الجلالة الملك والامبراطور •

المادة الثانية

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق الرسمية •

المادة الثالثة

تنوى مصر أن تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الامم • وبما أن

حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الامم بالشروط للنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة .

المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة والا يبرم معاهدات سياسية تعارض مع احكام المعاهدات الحالية .

المادة السادسة

إذا افضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تنتطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الدراى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لاحكام عهد عصبة الامم أو لاي تمهيدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

المادة السابعة

إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من احكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة احكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فى أن يقدم الى جلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية مع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك من استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فان الحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك من اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

المادة الثامنة

بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر هى فى الوقت

تنفسيه طريق عالمي للمواصلات كما هي أيضا طريق أحاسي للمواصلات بين
الاجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فالى أن يحين الوقت الذي يتفق
فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها
أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب
الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الاراضى
المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون
مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق هذه المادة
تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها ولا يكون لوجود تلك القوات صفة
الاحتلال بأية حال . كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة
المصرية .

ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة
العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة احتمال أن وجود
القوات البريطانية لم يعد ضروريا لان الجيش المصرى أصبح فى حالة
يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة فإن
هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لاحكام
عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة
تلفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان .

المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاصي يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
ما تتمتع به من اعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية قوات صاحب
الجلالة الملك والامبراطور التى تكون موجودة طبقا لاحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة

ليس فى احكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأية حال
الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو
عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس فى
٢٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة

— مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل
اتفاقيتى ١٩ من يناير و ١٠ من يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان
المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين
ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات
المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن القاية الأولى لادارتها في السودان يجب أن تكون رفاهية السودان .

وليس في نصوص هذه المادة أي أساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوافر لها سودانيون .
كفاة -

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تمت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيي .

٤ - تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

المادة الثانية عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن المستولية عن أدواج الاجانب وأمورهم في مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد -

المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة -

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة -

المادة الرابعة عشرة

تلقى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون

استمرار بقائها منافيا لاحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين المتعاقدين اذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حين ذلك فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها يحال الخلاف الى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو الى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أى تفسير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن السخول فى مفاوضات برضاء الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

المادة السابعة عشرة

يصلى على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ، ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها، وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .

واقارارا بما تقدم وقع المفوضون على هذه المعاهدة ووضعو أختامهم عليها .

وتحررت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ .

تقويم معاهدة سنة ١٩٣٦ :

يقول الاستاذ عبد الرحمن الراجحي : « ان توقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦ كان وليد المدون المائل في وجود الاحتلال البريطاني .. على أن الجانب المصري الذي وقعها يحتمل بلا مراء تيمة قبولها واثم توقيعها ، ولكن الرغبة الجامعة في محالفة الغاصب ومصادقته ، والبقاء في الحكم والاستمتاع بفوائده كل ذلك كان له الاثر البالغ في توقيع هذه المعاهدة » .

ان تلك المعاهدة قد سلمت لبريطانيا كثيرا من المسائل الهامة : فمثلا نجد أن القاعدة البريطانية العسكرية في هذه المعاهدة أوسع نطاقا بمقدار الضعف تقريبا عما كانت عليه في المشروعات السابقة ، بل بلغت مساحة تلك القاعدة في تلك المعاهدة مليونين وربع مليون الفدان .

كما نجد أن هذه المعاهدة أعطت بريطانيا الحق في وضع جنود لها في بورسعيد والسويس ولم يكن هذا النص واردا في المشروع المقدم من بريطانيا في عام ١٩٣٠ والامر كذلك بالنسبة لتكليف مصر بإنشاء الطرق والسكك الحديدية المؤدية الى منطقة السويس وغيرها .

« ثم ان مشروع سنة ١٩٣٠ قصر التزام مصر بتقديم التسهيلات في موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية على حالتي العرب وخطر الحرب الداهم ، فأضافت المعاهدة حالة ثالثة وهي حالة قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » (١) .

كما لم تحدد تلك المعاهدة عدد جيش إنجلترا في مصر اطلاقا لا في وقت السلم ولا في وقت الحرب لان خشية وقوع حالة دولية مفاجئة لا تعد من حالات الحرب كما هو معلوم في فقه القانون الدولي العام .

أما بالنسبة للسودان فإنه بموجب تلك المعاهدة قد أصبح مستعمرة انجليزية تحرسه جنود مصرية تحت أمرة حاكمه العام البريطاني وذلك كما جاء في المادة ١١ من المعاهدة وملحقاتها .

وبرغم ذلك كله تموه حكومة الوفد على الشعب فتصفت تلك المعاهدة الشائنة بأنها « وثيقة الشرف والاستقلال » .

والحقيقة أن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها فضلا عن أن الجانب البريطاني لم يدع عند المفاوضات المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامي البريطاني الى الحكومة المصرية مذكرة شفوية أوضح

(١) عبد الرحمن الراجحي - في أعقاب الثورة العربية الجزء الثالث .

فيها « أن الاخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جديده وأن بريطانيا تحتفظ في هذه الحالة بحق اعاده النظر في سياستها نحو مصر » (١) •

كما أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المبرمة في الإستانة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ والتي تقوم على مبدأين أساسيين:

١ - أن القناة طريق دولي للمواصلات العالمية وهو مفتوح للام جميعا على أساس المساواة •

٢ - أن مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على مصر •

غير أن بريطانيا سمعت الى الانفراد بحق الدفاع عن قناة السويس احتلالا بهذين المبدأين الاساسيين فضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ أحكاما ترمي الى اعتبار القناة طريقا رئيسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية •

والذى يدعيه البريطانيون من حق الانفراد بالدفاع عن القناة لا يتفق مع المبادئ العالمية والمساواة والحييدة التى شرعتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ •

كل هذه المظالم التى أوقعتها معاهدة سنة ١٩٣٦ على شعب مصر ابانت للمصريين أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان انما سندها القوة القاهرة الفاشية •

وهكذا كانت القوات البريطانية فى مصر تمثل احتلالا بريطانيا لوداي النيل • هذا الاحتلال الذى صدم ارادة أهاليه وخرق أحكام القانون الدولى خرقا صارخا •

واستمر تدخل بريطانيا فى شئوننا هذا التدخل الذى اضر بمصالح المصريين والسودانيين على السواء كما كان انكارا للوحدة التى أرادتها الطبيعة لوداي النيل •

وكان نتيجة ظهور تلك المآسى التى خلقتها معاهدة سنة ١٩٣٦ أن قام الشعب المصرى يطالب باستكمال استقلاله وجليء القوات المحتلة عن أراضيه •

ومن ثم تقدم الوفد الى الحكومة البريطانية بمذكرة تسلمها اللورد كيلرن فى الاول من أبريل سنة ١٩٤٠ ليليفها حكومته فى لندن • وتضمنت مذكرة الوفد أن تقوم بريطانيا باصدار تصريح بأن قواتها ستسحب من

(١) من بيانات محمود فهمى النقراشي رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الامن في أغسطس سنة ١٩٤٧ •

مصر عند انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت ناشبة في ذلك الوقت ،
وأن تشترك مصر في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها .

وبالنسبة للسودان فإنه يجب على بريطانيا أن تدخل هي ومصر في
مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي
النيل جميعه .

وأجاب على تلك المذكرة الجانب البريطاني بمذكرة تتسم بروح السخط-
والحنق على الوفد .

ومع ذلك وفي أداء مسرحي للتهريج السياسي والحزبي نجد أن
الانجليز يفرضون حكومة النحاس على البلاد في فبراير سنة ١٩٤٢ .

وفي سنة ١٩٤٥ كانت حكومة أحمد ماهر تحكم البلاد بعد أن أقيمت.
وزارة مصطفى النحاس ، فاجتمع مجلس الوزراء في ٢٣ من سبتمبر سنة
١٩٤٥ وأقر البيان الذي أصدره لفيف من زعماء الاحزاب والمستقلين
بخصوص المطالبة بالجلاد ووحدة وادي النيل .

وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ تسلمت بريطانيا مذكرة الحكومة
المصرية التي طلبت فيها الدخول في مفاوضات بينها وبين بريطانيا لاعادة
النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٦ ردت بريطانيا على تلك المذكرة ومن.
المذكرة البريطانية تبين للرأي العام مبلغ سوء نية بريطانيا نحو مصر
واصرارها على إبقاء أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ .

واشتد سخط الأمة على السياسة الاستعمارية البريطانية التي
لم تتغير برغم انتهاء الحرب العالمية الثانية وإعلان ميثاق الاطلنطي.
والمبادئ التي قررها ميثاق الأمم المتحدة .

وتجلى سخط الشعب في المظاهرات التي عمت البلاد ، وكان أشهرها
مظاهرة كوبري عباس بالقاهرة التي راح ضحيتها عدد من الشباب
الوطني ، وعمت المظاهرات الدامية جميع المدن المصرية مطالبة بالجلاد .

٧ - مشروع معاهدة صدقي - بيثن

ثم جاء صدقي الى الحكم وفي ٧ من مارس سنة ١٩٤٦ صمد
مرسوم بتأليف الوفد الرسمي لمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل
المعاهدة ولم يشترك الحزب الوطني تمسكا بسياسة «لا مفاوضة» الا بعد
الجلاد .

كذلك لم يشترك الوفد المصرى لأنه اشترط ان تكون له الرئاسة
وأغلبية المفاوضين .

وبدأت المفاوضات الرسمية فى ٩ من مايو سنة ١٩٤٦ الا انه قد تبين
من مشروع المعاهدة الجديدة الذى عرضه الجانب البريطانى انه لا يختلف
فى جوهره وأحكامه العامة عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، واستمرت المفاوضات
تتعثر فى الطريق الى ان استقال صدقى لفشله فى المفاوضات .

وجاء محمود فهمى النقراشى الى الحكم ، ورأى ان يفرض قضية
البلاد على مجلس الامن .

٨ - عرض قضية وادى النيل على مجلس الامن

اغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧

ولم يقدم النقراشى على هذه الخطوة الا بعد ان ايقن تماما بفشل
أية مفاوضة تقوم بين مصر وبريطانيا وبعد ان ازدادت الاشتباكات الدامية
بين الوطنيين وقوات الاحتلال .

وكان النقراشى قد قام بمفاوضات مع سير رونالد كامبل سفير
بريطانيا فى مصر الا انه وجد من السفير البريطانى اصرارا على موقف
بريطانيا من المسألة المصرية .

لذلك قرر مجلس الوزراء المصرى بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من
يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الامن .

فقدمت الحكومة المصرية عريضة دعواها الى مجلس الامن فى ١١
من يوليو سنة ١٩٤٧ تطبيقا للمادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة
طالبة :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

٢ - انتهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

ولكن برغم الجهود المضنية التى بذلها الجانب المصرى امام مجلس
الامن وبرغم وضوح الحق فى جانب مصر فان قضية الجلاء قد فشلت
امام المجلس لأنه كان يمثل هيئة سياسية تديرها مصالح الدول
الاستعمارية الكبرى فى ذلك الوقت .

٩ - سياسة الوفد فى مسألة الجلاء

ووحدة الوادى

توالى على مصر الوزارات فى الفترة ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة

١٩٥٠ فضهدت البلاد فترة حرجة حزينة فى عمرها ، وصرخت مصر من أعماقها عندما اغتيل النقراش . ثم تولى إبراهيم عبد الهسادى الحكم . وعاشت مصر عهده الاسود وأيامه الارهابية وبعده جاء حسين سرى ، وفي سنة ١٩٥٠ تسلم الوفد مقاليد الحكم بعد ان فاز فى الانتخابات التى اجريت فى مصر .

كانت سياسة الوفد وهو فى المعارضة المناداة بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وانه لا محالفة ولا معاهدة اكتفاء بميثاق سان فرانسيسكو .

ولكن ما كاد الوفد يتولى مقاليد الحكم حتى تهافت على اجراء المفاوضات حتى جعلها مهمة تكاد تكون مزمنة ، فاعلن النحاس فى خطاب العرش الذى لقيه يوم ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ ان وزارته لا تفتقر فى بنبل أصديق اليهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن ارض الوادى بشطريه وتسان وحدته تحت التاج من كل حيث واعتداء .

وشرعت وزارة الوفد فى الدخول فى سلسلة طويلة من الاتصالات والمادثات مع الجانب البريطانى ، ولكن لم تفلح حكومة الوفد فى صرفه الانجليز عن تمتعهم واقتناعهم بضرورة احترام حقوق مصر . وبرغم ذلك استمرت المادثات وقصد وزير الخارجية المصرية الى لندن حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا . وانتهت المباحثات فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بان قرر الوزير البريطانى انه عرض على مجلس الوزراء البريطانى بصفة شخصية محضة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد للمسألة المصرية .

وفى ابريل سنة ١٩٥١ وضع ان المقترحات البريطانية جاءت ابعده ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية ومن ثم رفضت تلك المقترحات. وقدمت مصر مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان .

واستؤنفت المادثات ودار البحث فيها من السودان وبينما هم سائرة تتعثر القى وزير خارجية انجلترا بياناً فى مجلس العموم يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥١ أعلن فيه تمسك بريطانيا بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السام بحجة الضرورات الدولية ومعارضة وحدة شطرى الوادى ، وهكذا جاء هذا البيان ناطقا بمق الهوة التى تفصل بين مصر وانجلترا .

وتحت ضغط انجماهير المطالبة بالجلاء والغاء المعاهدة وللخوفه من انكشاف حكومة النحاس امام الشعب . قامت حكومة الوفد بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ من جانبها .

وهذا هو ما سنتناوله بالتفصيل فى الفصل القادم .

الفصل الرابع

المعاهدة ١٩٣٦

تمهيد :

في خلال الحرب العالمية الاولى رأى الشعب العربى في مصر صورة الاحتلال البريطانى البشع ، هذا الاستعمار الفاشم الذى دمر مقومات الحياة الامنة المطمئنة لجمهير الشعب العامل في مصر .

ولقد رأينا فيما سبق كيف انطلق الشعب المصرى ثائرا من اجل تحقيق الجلاء عقب هدنة تلك الحرب : وخاصة عندما اعلنت حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، ورأينا أيضا أن بريطانيا واجهت هذه الثورة الوطنية بتدابير غير انسانية « فانطلقت بريطانيا تواجه الثورة بنيرانها ، فاعتقلت وشرعت وسجنت » (١)

ولكن لم تخمد للثورة الوطنية في مصر جنوة نضالها وحماة الشعب العامل المكافح ، حتى « ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة { ثورة ١٩١٩ } وضحاياها » (٢) .

ومر بنا أن مفاوضات الجلاء عن مصر بدأت في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ورأينا كيف انتهت بتصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ وفى نهاية المطاف علمنا أن آخر تلك المفاوضات كان بإبرام معاهدة التحالف المصرية البريطانية .

» وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة في ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها

(١) الدكتور عبدالعزيز رفاعى : قضية الجلاء عن مصر .

(٢) الميثاق الوطنى

نورث ١٩١٩ . فقد كادت مقدماتها تنص على استقلال مصر . على حين ان صيتها في كل عبقلة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى (١) .

وخلال الحرب العالمية الثانية تحملت مصر كثيرا من المتاعب والصعوبات بسبب ما قدمته من خدمات لقوات الحلفاء عامة والقوات البريطانية بصفة خاصة تطبيقا لنصوص اتفاقية أو معاهدة ١٩٣٦ . . .

وبعد انتهاء الحرب العظمى الثانية ازداد ادراك مصر لاهمية الجلاء عن اراضيها ، وجدت مصر في اقناع بريطانيا بعدم صلاحية هذه المعاهدة وخاصة عندما قامت بالبلاد حركة اضطرابات عنيفة ضد الانجليز وخروج المظاهرات الوطنية مطالبة « بالجلاء بالدماء »

الفاء المعاهدة :

في يناير سنة ١٩٥٠ عاد الوفد الى الحكم ولكنه في تلك المرة لم يكن الوفد اندي يمثل ارادة الملايين من أبناء الوطن ، من أبناء الشعب العامل في مصر .

عاد الوفد الى الحكم هذه المرة وقد انتهى به المطاف مثل باقي الاحزاب المصرية الى الحد الذي دفعه للارتقاء في احضان القصر .

« وفي الواقع كان القصر والاستعمار يحكم مصالحهما في صف واحد في الصف المادي لمصالح الشعب » (٢) بل ان الوفد في هذه المرة التي عاد فيها الى الحكم كان قد تخلى عن الشعب وأهدر كل قيمة له ناسيا بذلك انه قد تخلى طواعية عن مصدر قوته الوحيد ، وشعر الشعب بما أصابه الوفد من تخاذل أمام سلطة القصر المتزايدة ، وهكذا استسلم الوفد الذي كان قد تصدى للنضال الشعبي للاستعمار والقصر .

وازاء هذا الاستسلام الشائن الذي ظهر به الوفد . بدأت الجماهير في مصر تظهر غضبها على الوفد الذي خلل نضالها وآمالها فيه ، فخرجت المظاهرات الوطنية تهتف بتحقيق « الوعود » بالجلاء وكثيرا ما اتصفت هذه الحركات بالعنف وازقة السماء !

وشعر الوفد بحرج موقفه « بل شعر بانكشافه امام الشعب ، ومن ثم قرر الوفد ان يعمل أي شيء يستعيد به بعض ثقة الجماهير بقيادته . وكان الفاء المعاهدة هو الشيء الذي فعله الوفد .

(١) الميثاق الوطني .

(٢) الميثاق الوطني .

ففى مساء يوم الاثنين ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥١ اجتمع البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) وألقى رئيس الوزراء وتشد بياناً يقطع المفاوضات السياسية التى كانت قائمة بين حكومة الوفد والحكومة البريطانية « بعد أن تبين بجلده عدم جدواها » . كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ من افسطس ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

« واستقبلت البلاد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بالقبضة والحماسة ، وأبدت استعدادها للبذل والتضحية شأنها فى الأوقات العصيبة . واستعملت الأمة بمختلف عيائها وطوائفها للكفاح ونجاوبت مع الحكومة فى مجاهدة الانجليز فى القناة ، وتجلت فى الشعب الروح الوطنية الشائنة التى ظهرت فى ثورة ١٩١٩ (١) .

والحقيقة أن إلغاء المعاهدة كان من أهم الحوادث أثراً فى تاريخنا القومى ، ولقد كان أيضاً من أهم الحوادث للمسببة لثورة الشعب المصرى نفسه للكفاح الفعالى فى سبيل اجلاء الاحتلال البريطانى عن مصر ، ولا عجب فى ذلك إذ أن الثورة على الاستعمار حق طبيعى لكل الشعوب المستعمرة .

وكانت الفرصة سانحة امام الوفد لتوحيد صفوف الأمة وجميع الكلمة وإزالة أسباب الفرقة والانقسام ، ويقول الأستاذ الراقى تعليقا على ذلك : « ولكن النحاس لم يفعل شيئاً من ذلك ، فلا هو دعى معارضيه الذين أبدوه فى إلغاء المعاهدة الى التعاون معه بشكل جدى ، ولا هو صيغ وزارته بالصيغة القومية ولا عدل عن سياسته الحزبية فى شئون الحكم ، وكان هذا الموقف مظهراً من المظاهر التى دلت على أن الوفد لم يرد أن يبدل أى جهد فى سبيل توحيد كلمة الأمة ، بل لم يفكر إطلاقاً فى هذه الناحية » ولكن تبين مع الزمن أنها (وزارة الوفد) لم تتخذ أية عدة لمواجهة الموقف ، فلا هى نظمت المقاومة سلبية أو ايجابية . ولا هى دربت المتطوعين على حرب العصابات ، ولا سلحتهم أو أعدت تنظيمات الكفاح ، ولا زودت رجال البوليس فى مدن القناة بالسلاح والذخيرة الكافية لمواجهة الموقف . بل لم تزود هذه المدن بالتموين الكافى قبل الكفاح أو فى خلاله ، وخاصة بعد أن تعطلت المواصلات إليها .

وكل ما عنيبت به اعداد خطبة مستفيضة ألقاها النحاس فى البرلمان فقابلها النواب والشيوخ بالتهاف والتصفيق .

وجدير بالذكر أن نشر هنا الى أنه كان من أهم يوايح إلغاء المعاهدة أن القضية المصرية قد انتكست فى وزارة الوفد الأخيرة هذه ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن الوفد قد استبان له بعد مفاوضاته المريرة مع الانجليز أنهم قد بدؤوا أكثر تشدداً مما كان فى مفاوضات

(١) الميثاق الوطنى .

صدمي - بيغن ، وأما ثالث وأهم هذه البواعث فقد ظهر لمفاوضي الوفد أنهم قد تساهلوا في مسائل جوهرية ما كان يجوز لهم أن يسلموا فيها ، ومثال ذلك قبولهم التحالف العسكري بين مصر وبريطانيا ، وقبول الدفاع المشترك في وقت الحرب ، وعودة القوات الإنجليزية في وقت الحرب الى منطقة القناة ، والى أية جهة من اراضى القطر المصرى حيث يقتضى الدفاع .

ويذكر الاستاذ عبد الرحمن الرافعي : « ومع ذلك لم يفد هذا التساهل شيئا ، وأصر الجانب البريطاني على استبقاء الاحتلال في وقت السلم » ويمضى الاستاذ الرافعي نقلا عن الكتاب الاخضر الذي أصدرته وزارة الوفد في ديسمبر سنة ١٩٥١ : « ويجب أن تعلم (موجها كلامه للفيلد مارشال سليم) ان الجلاء مهم جدا وجوهري وإذا تم فإنتا سنضع ايدينا في أيديكم ونعمل معكم بقلوبنا وأرواحنا » .

ويمكننا الآن ان نلخص ان الوفد قد أراد إلغاء المعاهدة مجرد عمل يكون له صدى « وفرقة » ينال بها تأييد الشعب الذى ستفهمه الحماسة بإلغاء المعاهدة فينسى محاسبة الوفد على تساهله في المفاوضات بل وفشله فيها .

ومن جهة ثانية : أراد الوفد ان يستر سياسة حكومته « الحزبية البجامعة » وكان وسيلته في ذلك الاقدام على إلغاء المعاهدة التى سوف يشغل بها الراى العام باعتبارها قضية وطنية خارجية .

ومن جهة ثالثة . فان الوفد قد اتخذ إلغاء المعاهدة كسلاح يقوى به نفسه امام القصر ، وذلك باكتساب تأييد الجماهير لخطوة الإلغاء مما يمنع القصر ولو مؤقتا عن اقالة حكومة النحاس

صلى إلغاء المعاهدة

أولا - في مصر :

استقبل الشعب العربى في مصر إلغاء المعاهدة بغيض من الحماسة التى سرت الى افئدة أبناء الشعب الذين أخذوا يستعدون للنضال الوطنى والكفاح القومى ضد الانجليز في منطقة القناة وسنرى أنه كفاح مشرف من شعب اعزل امام القوات البريطانية الفاشمة .

ثانيا - موقف بريطانيا من الإلغاء :

صرح هربرت موريسون وزير خارجية بريطانيا حينئذ بأن بريطانيا

ستقابل القوة بالقوة اذا اقتضى الامر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس،
وان الحكومة البريطانية لن تدلج لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة .

بل اصدرت السفارة البريطانية في القاهرة مساء ٨ من اكتوبر سنة
١٩٥١ بيانا اعلنت فيه ان انهاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها
وحدها عمل غير قانوني ويخالف احكام المعاهدة ، وان الحكومة البريطانية
تعتبرها سارية المفعول وتمتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة .

ثالثا - تقدمت حكومات الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة
وفرنسا وتركيا بمقترحات الى الحكومة المصرية لتكون بديلا من هذه
المعاهدة التي افتتها مصر .

ويعلق على هذه المقترحات المشتركة استاذنا عبد الرحمن الراجحي
بقوله :

« فالغرض من هذه المقترحات هو ابدال معاهدة سنة ١٩٣٦
بمعاهدة لا تختلف عنها في الجوهر ، وابدال الاحتلال البريطاني باحتلال
دولي تشترك فيه بريطانيا وحقاؤها وتقبله مصر وترفضه .

« وتضمنت المقترحات نصوصا تتعلق بقناة السويس ونصوصا
اخرى عن السودان وادارته . وكلتاها تهدر الجلاء وتقضي على وحدة
وادي النيل . وتثبت سيطرة بريطانيا في السودان »

وفي ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥١ رفضت الحكومة المصرية هذه
المقترحات اذ وجدت انها تنطوى على اوضاع استعمارية لا تقبلها مصر .

وفي يوم ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ أرسلت الحكومة المصرية رسالة
الى السفير البريطاني في القاهرة ، ومضمون هذه الرسالة ان الحكومة
المصرية قد اتخذت بعض الاجراءات التي من شأنها ألا تسرى منذ ذلك
اليوم « معاهدة الصداقة والتحالف بين الملكة المصرية وبريطانيا
العظمى » وكذلك الاتفاق الذي وقع بشأن ما تتمتع به القوات البريطانية
حتى الآن من حصانات وامتيازات فضلا عن اتفاقيتي السودان الوقيتين
سنة ١٨٩٩ .

« وقد تروى على الفاء تلك المعاهدة من ناحية حكومة مصر الفاء
جميع الاعفاءات المالية التي كانت ممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية
بمقتضى تلك المعاهدة . الخ »

هذا من ناحية الحكومة

« اما من ناحية الشعب فقد اعتبر مركز الجنود البريطانيين بعد -

الفاء المعاهدة مركز غاصبين محتلين لمنطقة القناة تجب محاربتهم حتى
يجأوا عن البلاد .

« ومن هنا بدأ الكفاح في القناة بعد الفاء المعاهدة يتخذ طورا جديدا
ايجابيا » (١)

الكفاح الوطني في القناة :

استعلت الروح الوطنية في أفئدة الشعب العربي في مصر ، فامتنع
الشعب عن التعاون مع قوات الاحتلال ، وأعلنوا المقاومة السلبية
والإيجابية .

وظهر العمال المصريون في أشرف موقف ، وعاش الشعب العربي
في مصر اعظم ايامه وامجدها ، فامتنع اعمال عن العمل في المعسكرات
البريطانية ، كذلك امتنع عمال الشحن والتفريغ بموانئ مصر عن تقديم
عملهم لفصوات الاحتلال ورفض عمال السكة الحديدية نقل أى شئ
يخص القوات البريطانية . كما انسحب العمال المصريون من المعسكرات
البريطانية مضحين بمرتباتهم واجورهم التي هي مورد رزقهم الوحيد .

« وفي الحق ان هذا الاضراب الاجامى من العمال المصريين
وانسحابهم من المعسكرات البريطانية كان له صدى بعيد الأثر في الداخل
والخارج فقد جاء دليلا ساطعا على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون
مع المستعمرين وكان في الخارج برهانا عمليا على أن قاعدة القناة لم تعد
بالمعنة التي كان يظنها الانجليز ، واستبان أن مركزهم فيها سيصبح
محفوفا بالمخاطر وحديث الجدوى بين شعب معاد لهم مستعد للتضحية
السلبية والإيجابية في سبيل محاربتهم » .

كذلك أوقف التجار والمقاولون والمتعهدون والموردون الذين كانوا
يتعاملون مع القوات البريطانية أوقف هؤلاء عملياتهم مع البريطانيين
في منطقة القناة .

ومن جراء هذه المقاطعة الوطنية الرائعة . خسر البريطانيون في
مدى أسبوع واحد أكثر من مليوني جنيه .

وطار صواب القوات المحتلة وهي ترى هذا الشعب العظيم يتحد
في معركته الخالدة ، معركة التحرير الكبرى ، معركة الجلاء عن أرضه
المقدسة .

وبسبب هذه المقاطعة الرائعة ونتيجة لما تحرشت القوات البريطانية
بالمواطنين وحدثت عدة معارك دموية بين قوات الاحتلال والمواطنين

١٠١ : الأستاذ عبدالرحمن الرافعي « مقدم بورة ٢٢ يوليو » .

الاحرار فى مصر . فقامت المصارى فى الاسماعيلية وفى بورسعيد ، بل انهم اصيبوا بلوثة عقلية جعلتهم يحتلون كوبرى الفردان ويقتلون جندين مصريين كانت ضمن القوات المصرية القليلة العدد التى كانت تحرس انكوبرى ، ثم احتلوا جمرى السويس .

« وكانت خطة الانجليز التى رسموها لمواجهة الكفاح الشعبى فى منطقة القناة ان يستولوا على جميع الاماكن الهامة فى المدن والنقط التى فيها . وعزل هذه المنطقة عن القطر المصرى ، واقامة حكم عسكرى بريطانى غشوم فى انحائها ، ومقاومة كل حركة فيها بالعسف والتنكيل ! ونفذ الانجليز خطتهم فاعتبروا منطقة القناة منطقة بريطانية تحكم عسكريا ، وتجاهلوا السلطات المصرية . »

وكانوا يفتصبون المساكن والاماكن لاسكان جنودهم ، واخذت دورياتهم المسلحة تجوب شوارع بورسعيد والاسماعيلية والسويس مستفزة شعور المواطنين ، ولم يتورع الانجليز عن ارتكاب اقصى الاساليب العدوانية فى مقاومة حركة انكفاح ، وعزلوا الجيش المصرى فى غزة وسيناء ومنعوا اتصاله بالجيش غرب القناة ، وكانوا يتربصون ببعض فصائل الجيش المصرى المنعزلة ولافراده فيطلقون عليهم النار ، وتمادى الانجليز فى العسف والتنكيل فهددوا بمنع وصول موارد البترول والمازوت والبنزين الواردة من السويس الى بقية المدن والاقاليم (١)

وعلى العموم فاننا فى محاولة سرد ما قامت به القوات البريطانية من اعمال وحشية ضد المواطنين فى تلك الايام نحتاج الى مجلدات حتى يمكن ان نوفى هذا الموضوع حقّه .

الفدائيون الابطال :

ان مصر كانت دائما عرين الابطال ، ومصنع الرجال ، ومن هنا يمكننا ان نتصور تلك الاعداد الضخمة من رجال مصر ، وخاصة شبابها الذين اقدموا على التطوع فى صفوف كتائب الفدائيين ، وذلك كى يقوموا بواجبهم الوطنى فى محاربة القوات البريطانية المفتتسة والمعتدية على حياة المواطنين .

وتكونت تلك الكتائب فى القاهرة وفى جميع المدن والقرى المصرية ، وكان لهذه الكتائب اعمال مجيدة فى حروبها ضد الانجليز فى منطقة القناة حتى سبب هؤلاء الابطال الدعر للمحتلين ، فقاموا بحملات مسعورة يبحثون عنهم وعن اسلحتهم ، ولم تكن وسيلة الشبب هى الحسبه بالسلاح فحسب بل كانوا ايضا يحاربون الانجليز بالنشورات . ولقد تطوع ضمن افراد هذه الكتائب بعض القواد والضباط القدماء

(١) الاستاذ عبدالرحمن المراهى : ملكت بورة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢

وبعض الضباط العاملين من رجال القوات المسلحة المصرية ، وقاموا بتدريب تلك الكتائب على حرب العصابات .

وشملت الروح الوطنية جميع المواطنين ، فساهم الجميع في التبرع لتلك الكتائب على أنه من المؤسف حقاً أن تقرر حكومة الوفد في أواخر نوفمبر سنة ١٩٥١ عدم السماح لأية هيئة أو فرد بتدريب الفدائيين ، أو جمع تبرع لهم . وذلك بحجة أنها (الحكومة) هي التي سوف تتولى الإشراف على تنظيم الكتائب وتدريبها .

ولقد اشتركت انجاعات بشباياها الشجعان في حروب الفدائيين ضد المحتلين بل وقدمت زهرة هؤلاء الشباب في ساحة المعركة واستشهد كثير منهم .

وبهنا هنا أن تقرر أن حكومة الوفد لم تقدم للفدائيين أية معونة جدية .

ويقول الاستاذ الرافعي في كتابه « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو : »
وبرغم هذه الملاحظات فقد كان للفدائيين عمل ايجابي واسع المدى بعيد الأثر في قتال الانجليز ، فعلى أيديهم تم الاستيلاء على كثير من أسلحة الجنود البريطانيين وقتل عدد كبير منهم ونسف بعض المنشآت في المعسكرات البريطانية ومستودعات البنزين والخطوط الحديدية فيها ونسف بعض القاطرات والمسببات وقطع المواصلات التلغرافية والتليفونية ومهاجمة قوافل البريطانيين وإطلاق النار عليهم في طريقهم إلى معسكراتهم وفي تحركاتهم العسكرية »

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أنه في يوم السبت والاحد ١٧ ، ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقعت حوادث دامية في مدينة الاسماعيلية . « وكان الجانب البريطاني هو البادئ فيها بالعسودان ، وبدأت هذه الحوادث بإطلاق البريطانيين النار يوم ١٧ من نوفمبر على رجال بلوكات النظام وهم في ثكناتهم .. »

ثم حدثت معارك في السويس في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وتجددت في اليوم التالي أيضا

وتم ضرب محافظة الاسماعيلية بالدافع في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ثم وقعت الجريمة الوحشية التي ارتكبتها البريطانيون في كفر أحمد عبده بمدينة السويس يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . وستظل جريمة كفر أحمد عبده باقية بقاء ذكرى دنشواى في قلوب المصريين .

وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بدأت المظاهرات العدائية ضد الملك السابق في الجامعات والمدارس ، وفي الشوارع والميادين .

وكانت هذه المظاهرات انكاسا لمفاسد ومساوى هذا الملك الفاسد .
واستمرت حركات الكفاح والمقاومة الشعبية ضد المحتلين في
القناة .

وقعت في يومى الخميس والجمعة ٣ . ٤ من يناير سنة ١٩٥٢
معركة دامية اخرى في السويس .

ومن المعارك الهامة اتى خاضها الفدائيون ضد الانجليز معركة
ابى صوير ، ومعركة المحسنة ، ومعركة التل الكبير الشهيرة التى راح
ضحياتها عدد من شهداء الجامعات الفدائيين ، وننقل هنا من كتاب
الاستاذ الرفاعي . نقلا عن التيمس . في صورة هذه المعركة : « ان معظم
الضباط الانجليز الذين اشتركوا في القتال متفقون على ان المجاهدين
المصريين حاربوا ببسالة فائقة على وجه العموم ، وان كثيرا منهم كانوا
يصيبون الاهداف اصابة محكمة » .

وفي يوم الجمعة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٢ وقعت المجزرة البشرية
بمدينة الاسماعيليه . تلك المجزرة التى دمغت الانجليز بالوحشية . اذ
هاجمت القوات ابريطانية قوات البوليس المصرى وسقط من هؤلاء
خمسون شهيدا واصيب منهم ما يقرب من ثمانين جريحا .
وقد دمر البريطانيون دار المحافظة وثكنات البوليس .

وقدر عدد القتلى من البريطانيين بثلاثة عشر من القتلى و ١٢
جريحا .

نتائج كفاحنا الوطنى فى القناة

ويقول الاستاذ عبد الرحمن الرفاعي : « كان لكفاح الشعب فى
القناة صدى بعيدا فى الخارج وكان دليلا مشرفا على حيوية الشعب وتعلقه
بالجلاء والحرية ، وكان خير دعاية للقضية المصرية .

« فالتشجيعات التى بذلت ايجابية او سلبية ، والدعاء التى سفلكت
فى معارك القناة لم تذهب عبثا ، بل ان لها فضلا كبيرا فى جنوح الانجليز
الى قبول الجلاء بعد أن كانوا مصريين على رفضه .

« ولقد اعترف الانجليز فى غمرة الكفاح بهذه الحقائق » .

« قال اللورد ستانسجيت فى هذا الصدد فى مجلس اللوردات »
« ان القاعدة البريطانية فى منطقة القناة أصبحت لا تصلح عسكريا ، وان
الكره الذى يحف بها يجعلها مهددة فلا معنى لبقائها » .

حريق القاهرة

فى يوم السبت ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ حدث حريق القاهرة المروع هذا الحادث المشنوم فى تاريخ مصر ، وكان لاهمال حكومة الوفد وتهاونها فى تداركه أو قمعه أكبر الأثر فيما انتهى اليه هذا الحادث الذى دمر القاهرة ووضع ختاماً مؤقناً للكفاح الشعبى المجيد فى منطقة القناة ضد الانجليز عام ١٩٥٢ •

أما على من تقع المسئولية فى حريق القاهرة فاننا نترك الميثاق الوطنى يفلسف ذلك فى هذه الفقرات :

« وحريق القاهرة مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن اطفأؤه لكن ثورة السخط الشعبى زادت اشتعالاً •

« ان الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب وكانت غارقة فى حياتها المترفة لا تشعر بعذاب الجموع وآلامها ، •

« ان شرارة الغضب اشعلت من الحرائق فى القاهرة أكثر مما اشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق » •

ونزلت القوات المسلحة المصرية الى شوارع العاصمة فأعادت الأمن والنظام اليها •

وكان لهذا الحريق المدمر أعظم الأثر فى تقديم ساعة الصفر لاعلان ثورة الشعب المصرى على النظام الذى حكم مصر منذ سنة ١٩٢١ •

وفى هذا المعنى قال قائد ثورتنا ورائد نهضتنا الوطنية الرئيس جمال عبد الناصر : « حرقت القاهرة وحرق معها كفاحنا فى القناة ، ومن ذلك اليوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر ، وبدأنا نفكر فى العمل الايجابى • وآثرنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا ، وأن نحطم الطغيان قبل أن يحطمتنا » •

بداية النهاية

ازدياد تدهور الحياة العامة فى مصر

فى اليوم التالى لحريق القاهرة أى فى يوم الأحد ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ أقيمت الوزارة الوفدية •

ومنذ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ الى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد أربع وزارات هى :

١ - وزارة على ماهر (٢٧ من يناير - الأول من مارس سنة ١٩٥٢).

وتميزت هذه الوزارة بأنها « وزارة تهدئة الكفاح الوطنى » ففى ظلها توقف كفاحنا الوطنى فى القناة، وأمرت بسحب الفدائيين من المنطقة. بل ان تلك الحكومة كانت قد اعتقلت كثيرا منهم .

كما استؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية المحتلة فى موانى القناة . « على أن » على ماهر « سعى مع ذلك فى استئناف المفاوضات لتحقيق أهداف البلاد وفى مقدمتها الجلاء ووحدة الوادى ، وقد حدد لبدء المباحثات التمهيدية مع السفير البريطانى (ستيفنسون) يوم الأول من مارس سنة ١٩٥٢ ، وقد استقالت الوزارة فى هذا اليوم نفسه دون أن تحدث مباحثة أو مقابلة » (١) .

٢ - وزارة أحمد نجيب الهلالي الأولى : (الأول من مارس - ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٢) .

وبالنسبة لقضية الجلاء ، فإن الهلالي لم يوفق فى مساعاه ، ولا حتى فى مساعاه بالنسبة لوحدة وادى النيل ، إذ بدا على الحكومة البريطانية اصرارها على التشدد فى موقفها بالنسبة لقضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل .

٣ - وزارة حسين سرى : (٢ من يوليو - ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٢) .

لم تستطع هذه الوزارة أن تقوم بأية خطوة أو أن تكون منهجا أو حتى تصرح تصريحاً بشأن الجلاء ووحدة وادى النيل . وذلك يعود بلا أدنى شك الى مدة حكمها القصير الذى لم يدم سوى تسعة عشر يوما .

ولكن حدث فى عهدنا « أزمة نادى ضباط الجيش » . ومن جراء هذه الازمة أن اشتد الخلاف بين (الوزارة) وبين السراى حيث لم ترض هذه الوزارة أن تقوم بإذلال الجيش ارضاء للملك السابق فقدمت استقالتها . . . (٢)

٤ - وزارة الهلالي الثانية: (٢٢ من يوليو - ٢٣ من يوليو ١٩٥٢) .

هذه الوزارة لم تدم فى الحكم سوى ساعات .

وكانت هى رابعة وزارة تؤلف منذ حريق القاهرة أى فى مدة لاتعدى ستة أشهر فقط (١٧٩ يوما) ، وكان ذلك الأمر أبغض وأوضع صورة لعدم استقرار الحكم وللفوضى التى عمت البلاد وقتئذ .

(١) (٢) الأستاذ عبدالرحمن الرافعى : « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ »

ولقد اعتبرها - بحق - استاذنا الرفعى : « ٠٠٠ عودة الحكم المطلق فى نوع من أنواعه ، وهذا النظام (نظام وزارات الموظفين) ينطوى على عودة الحكم المطلق كما أسلفنا ، وفيه تحطيم للحياة السياسية فى البلاد فهذا رجوع الى الوراء وتكسة فى الحياة القومية » .

« ولقد كانت السياسة من البواعث على انحدار نظام الحكم فى البلاد ومن الأسباب التى أدت آخىر الأمر الى سقوط فاروق وسقوط عرشه وأسرته جميعا » .

ووزارة الهلالى الثانية لم تدم أكثر من ثمانى عشرة ساعة فى الحكم . إذ عاجلنها ثورتنا الكبرى فى « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » .

وهكذا طويت صفحة من تاريخنا ، صفحة اتسمت فى غالبيتها بالتهريج السياسى حتى ظهر لكثير من الناس أن النظام الذى حكم مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٥٢ بأجزائه من سراى وأحزاب وبرلمانات ليس بقادر على مواصلة الحكم بشكله البالى ، وسرعان ما تداعى هذا النظام بأكمله وفى سرعة أثبتت عدم جدوى محاولات الترميم .

وعلى ذلك وفى رعاية الله خرجت الطلائع الثورية التى جندها النضال الشعبى لخدمته من داخل الجيش فى يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ .

ومنذ ذلك اليوم الحالى ، يوم ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ بدأ الشعب العربى فى مصر صفحة جديدة وجديدة فى تاريخ نضاله القومى الذى يستهدف آماله الكبرى ومطالبه العادلة .

الباب الرابع

الثورة العربية الاشتراكية (٢٣ يوليو ١٩٥٢)

الفصل الأول

أسباب الثورة وأهدافها

تمهيد :

نتناول في هذا الباب ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من زاوية خاصة استدعاها موضوع هذا الكتاب . ألا هو « الجلاء » ، إلا أن ذلك لم يمنعنا من التعرض لبعض المجالات التي واجهتها ثورتنا المجيدة ، وذلك لأن يكون إلا في الحدود التي يقتضيها البحث .

في صبيحة يوم الاربعاء ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ استيقظ الشعب العربي في مصر وقد أحس بشيء جديد في حياته ، شيء طالما هفت اليه نفسه . أحس أفراد الشعب العربي في مصر في ذلك اليوم المجيد بالثورة تملأ نفوسهم وتدفهم الى طريق الخلاص الذي يعنى تغيير حياتهم تغييرا أساسيا وعميقا في اتجاه آمالهم الانسانية الواسعة . الخالصة من قيود الاستغلال والتخلف في جميع صورها المادية والمعنوية .

والأسباب العامة العريضة لثورتنا الكبرى هذه كثيرة وهي ادنا قربناها بعضها الى بعض فانها تبدو في صورة : أسباب سياسية وأسباب اقتصادية ثم أسباب اجتماعية .

ونحن اذ نتناول هذه الأسباب في ايجاز مراعاة لظروف البحث وموضوعه فاننا نستطيع أن نستبين حدود هذه الأسباب فيما أورده الدكتور وليد قمحاوي في مؤلفه التكية والبناء بالجزء الثاني ، فهو يقول عن هذه الأسباب أو الظروف التي قامت في ظلها وبسببها ثورة ٢٣ يوليو :

« ونحن حين ندقق النظر فيما مضى ، في سنة ١٩٥٢ نجد الشعب العربي في مأساة اذ يعيش واقعه اللا انساني تحت أقدام الغزاة (ورحة) المستغلين تقيده الرجعية وتنهك قواه شتى الملل المادية والمعنوية ، وفي قلب الوطن العربي ، في مصر تستكمل المأساة صورتها ، لأنها تجمع بين أسوأ ما هو كائن وأعظم ما يمكن أن يكون ، بين أسوأ الاحتمالات وأعظم الامكانيات : الاستعمار البريطاني جائم على صدر مصر يقواه المسلحة ونفوذ السياسي وتفلغله الاقتصادي ، والأسرة المالكة وكبار الاقطاعيين

والرأسماليين سواسية في استغلال جهود الشعب وخيرات البلد وتسخير الجهاز الحكومي لخدمة مآربهم . والفئة الواعية من الشعب تتخبط من أقصى اليمين الى أقصى اليسار تنفس عن مكبوت نغمتها بالمظاهرات والاعتصامات وشتى وسائل التعبير ، وجاءت كارثة فلسطين وفضائعها تكشف المساوى الدفينة ، فتزيد الأوضاع تازما وتعمق التناقضات الموجودة وتضاعف التوتر النفسى فى وجدان الشعب ، واذا بهذه كلها تعلن عن وجودها فى صور متلاحقة من الاضطرابات فى كل ميدان .

تدهور فى الأوضاع الاقتصادية كما يبدو فى غلاء تكاليف المعيشة ، وازدياد البطالة وانخفاض الانتاج الصناعى ، وخسران الميزان التجارى بمقدار ٨٠ مليوناً من الجنيهات ، وعجز الميزانية عن أكثر من ٢٦ مليون جنيه .

تدهور الأوضاع الاجتماعية كما يدل عليه احتدام الصراع الطبقي واستشراء الخصومات والجرائم ، وثورة الفلاحين والاجراء على كبار الاقطاعيين واضطرابات العمال وتقلل العصبية الحزبية الهدامة .

تدهور الأوضاع السياسية كما يشير اليه فساد جهاز الحكم وعدم استقراره وفقدان الثقة وتزعزع هيبة القانون والامن والنظام !

وينطلق الفدائيون يحاربون الاستعمار فى قاعدته فى قناة السويس افراداً ابطالا لا جماعة منظمة ويضرب الاستعمار احدى ضرباته اللثيمة فيسفك دماء سبعين شريطاً فى الاسماعيلية ، وتحترق القاهرة ، اشعلت نيرانها النقرة الحبيس والغريزة الدفين فى نفوس جائع مظلوم ومنحرف مسعور وحاكم متور ، ومضت الأحداث متلاحقة متسارعة نحو الهاوية .

« لولا انه فى حياة الشعوب اجيال يواعدها القدر ، ان هذه الاجيال الموعودة تعيش لحظات رائمة ، انها تشهد لحظات انتصار عظيم لم تصنعه وحدها ، ولم تتحمل تضحياته بمفردها ، وانما هى تشهد النتيجة المجيدة لتفاعل عوامل اخرى كثيرة ، واصلت حركتها فى ظلام الليل ووحشته ، وعملت وسهرت وظلت تدفع الثوانى بعد الثوانى الى الانتقال العظيم ساعة الفجر (١) » .

ولم تكن ساعة الفجر هذه الا ثورة « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » العظيمة . وبزغ جمال عبد الناصر الذى عاش واقع حياتنا ، ووعى مافي واقعنا من مساو ومظالم وتناقضات ، وآمن بوجود الثورة وتغيير الأوضاع . وكان هذا هو أمل الملايين من أبناء الوطن .

وهكذا ، « كان الشعب بوجوده الخالد هو الذى خلق الثورة وأنجب جمالا » .

وبدأت مصر تشهد المواجهة الثورية الجديدة لمطالب الشعب العامل فيها .

ومضى الشعب المصرى فى طريق الثورة رافعا رأسه بالايامن والكرامة « مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام عاقدا المزم فى غير تردد على احراز النصر توكيدا لحقه فى الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات » .

وأعلنت الثورة عن مبادئها، هذه المبادئ المجيدة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى طلائمه الثورية التى خرجت يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ للتصدى لمسئولية العمل الثورى على مدى من هذه المبادئ الستة .

أما « المبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته فهى :

١ - فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس كان المبدأ الأول هو :

(القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين) .

٢ - فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها كان المبدأ الثانى هو : (القضاء على الاقطاع) .

٣ - فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الراسماليين كان المبدأ الثالث هو : (القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم) .

٤ - فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله كان المبدأ الرابع هو : (اقامة عدالة اجتماعية) .

٥ - فى مواجهة المؤامرات لضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتنهيد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة كان الهدف الخامس هو : (اقامة جيش وطنى قوى) .

٦ - فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو : (اقامة حياة ديموقراطية سليمة) (١) .

ان تلك الأحداث العظيمة لم تكن سوى « دليل للعمل يمثل عمق

(١) الميثاق الوطنى .

هذه الإرادة النورية ويلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط
الى مداه «روح الشعب» يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة
وبالتفاعل الى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيل
يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللا متناهية » *

وهكذا كان « يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ موعدا لهذا التفجير النورى »
الذى كان يكمن فى جوانحه *

تمضى الركب الثورى يحقق الأهداف والأمانى العريضة للجماهير
العاملة من الشعب العربى فى مصر *

وتم للكفاح الوطنى النجاح حين طرد فاروق رأس الفساد ، ثم قضى
على الحزبية البغيضة ، وأصدر قانون تحديد الملكية الزراعية ، فتم القضاء
على الاقطاع ونجحت الثورة فى القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على
الحكم ، وكان كل ذلك تمهيدا لطريق الثورة نحو اقامة عدالة اجتماعية ،
كما استطاعت الثورة اقامة جيش وطنى قوى حين كسرت مصر سياسة
الغرب واحتكائه لتوريد السلاح *

وفى النصف الاخير من سنة ١٩٥٤ تم التوصل الى اتفاقية لجلاء
القوات البريطانية عن مصر *

ولما كان الجلاء هو موضوع الكتاب ، وهو فى الوقت نفسه المبدأ الأول
لثورة فاننا نتناوله بالتفصيل فى الفصل التالى *

الفصل الثاني

الثورة وقضية الجلاء

علمنا فيما سبق كيف ألغت الحكومة المصرية معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد وراينا أيضا كيف احتجت بريطانيا على هذا الإلغاء ، ولم تعترف به ثم رأينا مصر تصم أذائها عن الاحتجاجات البريطانية بسبب الإلغاء ، ولقد حاولت بريطانيا مع أمريكا وفرنسا وتركيا أن تجر مصر إلى اتفاقية تنقيدها بالمسكر البريطاني الأمريكي ، ولكن مصر رفضت المقترحات الخاصة بذلك .

وفي الفصل السابق أوردنا موجزا لأسباب وأهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وسنرى في هذا الفصل الذي نقسمه خمسة أقسام كيف استطاعت ثورتنا المبدعة الشاملة التي عبرت عن مشاعر الشعب جميعه ، وعن رغباته كلها أن تحقق الجلاء مرتين في عام واحد .

القسم الاول

الثورة تطلب من الاحتلال إجماعاً عربياً وطنياً

لكي نفهم كيف كان تصميم الثورة على تحقيق الجلاء هو أول أهدافها . أقدم هنا أول تصريح سياسي للنائب المبدع الرئيس جمال عبد الناصر . فقد صرح لجريدة نيويورك هيرالد تريبيون بكلمات قصيرة نشرت يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وعزت أرجاء الدنيا وقد عبرت تلك الكلمات عن موقف الثورة من الاحتلال .

قال الرئيس في عبارات ثورية مؤمنة هائلة :

« اننا على أتم استعداد لأن نكون معقولين ، ولكن الانجليز مثلاً قد وعدونا طيلة السبعين عاماً الماضية بأن يخرجوا من منطقة قناة السويس ولم يخرجوا ، ان مصر لا تستطيع اليوم أن تطبق مزيداً من الماطلة والتسويف ، وإذا شعرت حكومة العهد الجديد أنه بعد هذه الجهود المتصلة التي نبذلها لم نصل إلى تخليص بلادنا من الاحتلال البريطاني فثقلوا أن قواد الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب في حرب ضد الانجليز ، ولن تكون هذه الحرب رسمية وانما ستكون حرباً فدائية ، سوف تكون حرب عصابات، سوف تلقى القنابل اليدوية في جنح الظلام، سوف يغتال الجنود الانجليز في الشوارع ، سوف تنتشر أعمال الفدائيين بطريقة تشعّر الانجليز أنهم يدفعون ثمناً غالياً لاحتلال بلادنا ، وعلى أسوأ الحالات سيكون كفاحنا أشبه بقصّة شمشون التي روتها التوراة ، سوف نحطم المعبد على رهوسنا ليصيب رهوس أعدائنا القائمين بيننا أيضاً ! »

« وبعد أفليس يكفي الشعب العربي في مصر فخراً أن يكون له مثل هذه الإرادة الثورية الحرة الصريحة التي تملن عزمها الأكيد على إجماع الاحتلال البريطاني عن مصر ؟ والعظيم في الأمر أن يعلن قائد الثورة ذلك بعد أقل من شهرين من قيام الثورة المجيدة في » ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ « .

ومن هذا التصريح الثوري الشجاع يتضح لنا إيمان ثورتنا بحق الشعب في الحياة الحرة الكريمة ، كما أن ذلك دل على أن الثورة لن ترضى

عن ملاحظة الانجليز وتسويقهم في مسألة الجلاء ، بل انها متى وجدت هذا التسويق من الانجليز فان قادة الثورة الرجال الأحرار « سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب في حرب ضد الانجليز » . في حرب فدائية ... الخ .

وهكذا تميزت ثورة « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » بواقعيتهما ونوريتهما العنيدة في نظرتها الى المسائل السياسية والاجتماعية أيضا .

والجدير بالذكر أن الثورة المجيدة في خضم التحديات التي واجهتها لم تنس السودان الشقيق .

ففي يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ استطاعت الثورة أن ترغم الانجليز على توقيع اتفاق السودان وذلك « بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير » .

وسبق لنا أن أوضحنا كيف ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ كما سبق أن رأينا عدم اعتراف انجلترا بهذا الاتفاق .

فلما قامت ثورتنا في « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » بدأت المحادثات بينها وبين الانجليز وانتهى الأمر بوضع « اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ » .

« وخلاصة أحكام هذا الاتفاق تحديد فترة انتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل ، وتعتبر هذه الفترة تمهيدا لانتهاء الادارة الثنائية وتصفية هذه الادارة ، واحتفظ الطرفان « مصر وبريطانيا » في أثناء فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير ، ويكون للحاكم العام في أثناء فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتي الذي اتفق عليه الطرفان بمعاونة لجنة خماسية تؤلف من اثنين من السودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو باكستاني .

« وتقرر الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليما واحدا مبدأ أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المصرية والبريطانية ، وتقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان ، ونص على أن يتقرر مصير السودان :

(أ) اما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) واما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام ، وإن

تسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السوداني ورغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير .

« وتمهدت الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وأن تقوم كل منهما باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار »

« وعدل مشروع قانون الحكم الذاتي الذي وضعه الانجليز تعديلا لمصلحة السودانيين » (١) .

هذا وقد تضمن الاتفاق الذي أبرم بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير في السودان بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة أربعة ملاحق ، يحدد اولها وظائف وسلطات لجنة الحاكم العام ، كما يحدد الثاني وظائف وسلطات لجنة الانتخابات ، ويحدد الملحق الثالث وظائف وسلطة لجنة السودان ، ويشمل الملحق الرابع التعديلات التي تدرج بمشروع الحكم الذاتي وفقا للاتفاق .

ولا ريب أن هذا الاتفاق خلق جوا نفسيا عاون على تسوية مشكلة انسحاب القوات البريطانية من القناة .

وكان هذا الاتفاق ثمرة ٢٣ اجتماعا : تسعة منها عامة و١٤ فرعيا

وبينما العالم ينظر الى هذه الاتفاقية على أنها حدث عظيم لم يسع صحيفة «الدائلي تليفرايف» البريطانية المحافظة الا أن نعمت الاتفاق بأنه عمل عظيم يدل على ثقة بحسن نية الحكومة المصرية .

هذا - على حين تنعى «الدائلي اكسبريس» ماأصاب بلادها من جراء هذا الاتفاق وراحت تتهم البريطانيين بأنهم سلموا السودانيون للمصريين ولم تكن هذه الا مغالطة استعمارية يكذبها الاتفاق نفسه .

وهكذا أثبتت القيادة الرشيدة للثورة أنها « لم تتشبت بالمظاهر والترهات وانما عملت وفق مبدأ واحد : أن تكسب السوداؤا أخا حرا صديقا » (٢) .

وبعد أن تم للثورة المجيدة هذا النجاح الباهر في توقيع اتفاقية السودان في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ أئى بعد مرور بضعة شهور مضت الثورة في طريقها نحو آمالها الواسعة في زحف مقدس عظيم .

(١) الاستاذ عبدالرحمن الراعى : (ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخنا القومي

في سبع سنوات ١٩٥٩/٥٢ م) .

(٢) الدكتور وليد قماوى : « النكبة والبناء في الوطن العربي » .

وفى طريق السير نحو الجلاء أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٣/٢/١٩٥٣ فى المؤتمر الشعبى بشبين الكوم وهو يلقي بصره الى ساحة الشهداء فى دنشواى انتهاء الاستعمار وقال كلمته الخالدة : « اما أن يحمل الاستعمار عصاه على كاهله ويرحل ، او فليستعد للقتال حتى الموت دفاعا عن بقائه ! »

وكانت كلمة شعب و ارادة أمة ، فاستجاب لها الله واهب الحياة و معطى الحرية .

وفى ١٥ من مارس ١٩٥٣ طلب الرئيس جمال عبد الناصر من الشعب الاستعداد للكفاح ضد المستعمرين حتى يتم الجلاء .

ازاء ذلك كله وبسببه اقتنعت بريطانيا بانها اذا شاء شعب متحد خلف حكومة ثورية تطالب بالجلاء ، ومن ثم بدأت مباحثات الجلاء مع الثورة .
وفى ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ توقفت المباحثات بين مصر وبريطانيا ، ولجأت بريطانيا « الى التهديد والوعيد ، ونصحت رعاياها بالرحيل عن مصر ، وكان ذلك ايدانا بالضغط على مصر ، فاستعدت حكومة الثورة لتنظيم المقاومة المسلحة فى القناة والقضاء على الطابور الخامس الذى كان يتربص الفرصة فى اخفاق مباحثات الجلاء » (١) .

ولقد كان أهم ما يميز المباحثات فى تلك الفترة يقظة الجانب المصرى الثورى الذى كشف عن نوايا بريطانيا الخفية ، فوجد أن الجانب المصرى يتمسك بتوضيح الأسس والمبادئ قبل المضي فى البحث الفنى على حين يريد الانجليز أن تكتب التعليمات بصورة عامة اجمالية للجانب الفنى .

وفى ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ سحبى بريطانيا سفيرها من مصر ، فمنحت السير رالف ستيفنسون اجازة مرضية يقضيها فى لندن، وانتدبت دوبرت هانكى وزيرها المفوض فى المجر للقيام بأعمال ستيفنسون فى القاهرة ، ومن المعلوم أن حكومة مصدق كانت قد رفضت تعيينه سفيراً لبريطانيا فى طهران وقت اشتداد الأزمة هناك .

ولقد أدلى جمال عبد الناصر فى يوم الجمعة ٢٢ من مايو ١٩٥٣ بتصريح جاء فيه :

« لقد وصلت قضية الوطن الى مرحلة رأى معها الانجليز أن يشنوا علينا معركة لا هوادة فيها من معارك الحرب الباردة والضغط المعنوى على الأعصاب ، ولكن الانجليز سوف يخسرون هذه المعركة لأن قضيتنا قضية

(١) مرجع الاستاذ عبدالرحمن الرافى .

الحق ، وموقفنا فيها هو موقف المتمسك بحقه المؤمن به المستعد للدفاع عنه ، ولن تلهينا هذه المسرحيات عن الحقيقة الكبرى وهي وجوب رحيل جيش الاحتلال » .

وفي ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٣ تراجعت السلطات البريطانية بعد فشل مناوراتها بأنذار احتلال الاسماعيلية بعد أن رفضت حكومة الثورة انذارا بريطانيا حول اختفاء الجندي البريطاني (رجدن) ، وكان نص الانذار كما يلي :

« تأكيداً لزيارتي لكم (يقصد وكيل محافظة الاسماعيلية) أمس ١١/٧/١٩٥٣ لقد أمرنا جنرال فستنجن إبلاغكم أنه يهتم اهتماماً بالغاً بحادث اختفاء أحد رجال الطيران المدعو رجدن من الاسماعيلية يوم ٩ من يوليو الجاري ، واني أبلغكم أن جنرال فستنجن يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أي اجراء يراه ضروريا إذا لم يعد هذا الجندي مباشرة الى السلطات البريطانية ، وإذا لم يعد هذا الرجل في موعد أقصاه الساعة ٩ من صباح الاثنين الموافق ١٣ من يوليو فستتخذ اجراءات شديدة من شأنها احداث حالة ذعر خطيرة تمس المدنيين المصريين في الاسماعيلية » .

امضاء : قائد المنطقة الشمالية جوردن »

فبعد المرحوم الصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الارشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان وقتئذ مؤتمرا وكان ذلك الى الساعة ١٠٣٠ من مساء الاحد ١٣/٧/٥٣ وصرح قائلاً :

لقد اختفى جندي عادي من الخمسة والثمانين ألف جندي الذين يحتلون منطقة القناة ، وهذا يحدث في كل وقت بين العسكريين والمدنيين، غير أننا نواجه حدثاً خطيراً ضد سيادتنا واستقلالنا وسننتظر غداً ، ونرى ما الاجراءات الشديدة التي سيتخذها القائد البريطاني في الاسماعيلية ؟

ولقد أصدرنا الأوامر الى وكيل المحافظة بأن يرفض هذا الانذار خليس لأحد أن يقدم مثل هذا الانذار وخاصة من شخص يمثل الاحتلال والقائم ضد ارادة البلاد .

وهل نحن مسئولون عن حماية جنودهم؟ ومن ثم تراجعت السلطات البريطانية بعد فشلها في مناوراتها حين أنذرت الاسماعيلية ، وأخيراً عرف العالم أن قصة رجدن مؤامرة بريطانية مدبرة لاثارة الفلقل في مصر .

ثم اتخذت الثورة خطوات ايجابية ثورية أخرى لتحقيق الجلاء . ومن ذلك أنها أصدرت في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قانوناً بانفساد الحرس الوطني ليكون عوناً للجيش الأساسي في الذود عن استقلال الوطن ، كما

أن انشاء هذا الحرم كان وسيلة تربوية عسكرية لخلق جيل صاعد شجاع
متعود الحياة العسكرية الشريفة .

وضغطت حكومة الثورة على بريطانيا بطريقة عملية واعية اذ أنه في
يوم ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت الحكومة قرارا بحظر التعامل
وتداول المواد الغذائية مع القوات البريطانية المربطة في منطقة قناة
السويس .

وخطب الرئيس جمال عبد الناصر في طنطا يوم الاول من يناير
سنة ١٩٥٤ وقال : ان الاستعمار لن يخرج من بلادنا بمجرد الكلام ولكن
بالقوة .

وفي مارس سنة ١٩٥٤ كان البريطانيون قد أصبحوا في محنة شديدة
وذلك نتيجة للمقاومة الشعبية السلبية والايجابية التي نظمها الثورة
ضدهم وقعد البريطانيون (برودهم) وصاروا يشتهون في كل من يحيط
بهم . بل تعدى الأمر ذلك فاعتدت تلك القوات المحتلة على المدنيين المصريين
في منطقة القناة .

واحتجبت الحكومة المصرية في ١٨ من مارس على تلك الاعتداءات
الوحشية .

وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن الشعب المصرى مستعد الآن
وكان ذلك في ٢٢/٣/١٩٥٤ لمواجهة الانجليز في القناة ، ولكن الحكومة
لا تعارض اجراء مفاوضات للجلاء عن مصر .

ولكن ايدن النى لم يكن قد ذاق مرارة هجمات الفدائيين ضد جنوده
في منطقة القناة أعلن في ٢٣/٣/١٩٥٤ أن استئناف المباحثات بين مصر
وبريطانيا بشأن الجلاء غير ممكن في الوقت الحاضر بسبب الحوادث المستمرة
ضد الجنود الانجليز .

وفي الثانى من أبريل سنة ١٩٥٤ قدمت بريطانيا مشروعا جديدا
لتسوية مشكلة منطقة القناة باعتبار منطقة القناة غير عسكرية واحلال
ادارة دولية مدنية محل الفتيين العسكريين البريطانيين .

استئناف مفاوضات الجلاء :

استؤنفت هذه المفاوضات في يوم ١١ من يوليو سنة ١٩٥٤ بين
الجانب المصرى برياسة الرئيس جمال عبد الناصر والجانب البريطانى
برياسة رالف ستيفنسون سفير بريطانيا في مصر في ذلك الوقت .
هذا ولقد تم في تلك المفاوضات ازالة العقبات التي كانت تعترض
مسبيل المباحثات وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الجلاء .

القسم الثاني اتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤

انتهى الجانبان المصري والبريطاني الى عقد اتفاقية الجلاء الأولى في ٢٧ من يوليو ١٩٥٤ وقد أصدرنا بلاغا مشتركاً جاء فيه : ان الرئيس « جمال عبد الناصر » ووزير حربية بريطانيا قد وقعا بالحروف الأولى من أسمائهما على الخطوط الرئيسية للاتفاق الذي يتضمن المبادئ المقترحة اعداد الاتفاق النهائي وتنظيم الجلاء على أساسها .

الاتفاق النهائي على الجلاء :

وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وفي البهو الفرعوني بمجلس الأمة تم توقيع الاتفاق النهائي التفصيلي لتنظيم عملية الجلاء .

ونورد فيما يلي ملخصاً لأحكامه :

بمقتضى هذا الاتفاق تقرر إنهاء الاحتلال البريطاني كما تنص هذه الاتفاقية على جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاق .

ونصت الاتفاقية على انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في ١٩٣٦/٨/٢٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

كما جاء في الاتفاقية انتقال ملكية جميع المطارات والمنشآت الى الدولة وخضوع الغنيين البريطانيين الموجودين خلال فترة الجلاء للقوانين المصرية .

واقترحت الحكومتان المصرية والبريطانية في المادة الثامنة من هذه الاتفاقية أن قناة السويس البحرية التي جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائي له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية .

ونصت الاتفاقية على أن مدة هذا الاتفاق سبع سنوات من تاريخ

توقيعه ، وتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة
تقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق • وعلى بريطانيا أن تنقل
أو تنصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تنفق
الحكومتان على مد هذا الاتفاق •

هذا وزيادة فى الايضاح لهذه الاتفاقية الخالدة فى سجل تاريخ
حركاتنا ونضالنا القومى نورد فيما يلى نص وثيقة اتفاقية الجلاء :

اتفاق الجلاء - الاتفاق النهائي

بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة

١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

« ان حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمالى ايرلندا اذ ترغبان فى اقامة العلاقات المصرية الانجليزية على
أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطنية قد اتفقتا على ما يلى :

مادة ١

تجلى قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الاراضى المصرية وفقا للجدول
المبين فى الجزء رقم (١) من الملف رقم ١ خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ
التوقيع على الاتفاق الحالى •

مادة ٢

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى
لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك
المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات
التي تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات
أخرى •

مادة ٣

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وهى المبينة فى المرفق
(١) بالملحق رقم ٢ فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً
وفقاً لأحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى ، وتحقيقاً لهذا الغرض يتم
تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم ٢

مادة ٤

فى حالة هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقعة عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ أو على تركيا تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر .

مادة ٥

فى حالة عودة القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس وفقا لأحكام المادة (٤) تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار اليه فى تلك المادة .

مادة ٦

فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجرى التشاور فوراً بين مصر والملكة المتحدة .

مادة ٧

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات ، وكذلك تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الإخطار عنها ، وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالأذن بأية رحلة لها معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفاً فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس .

مادة ٨

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التى هى جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقيات التى

تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليهما فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

مادة ٩

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها على حسب تقريرها .

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الجزء (جـ) من الملحق رقم ٢ الا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

مادة ١٠

لا يمس الاتفاق الحالى ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حالة حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

مادة ١١

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه .

مادة ١٢

- (أ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .
- (ب) تتشاور الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .
- (جـ) وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تنفق الحكومتان المتعاقدتان على مند هذا الاتفاق .

مادة ١٣

يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه ، وتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن .

واقاردا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه ، تحرر فى القاهرة فى اليوم التاسع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللفحين العربية والانجليزية ، ويمتبر كلا النصين متساويين فى الرسمية .

عن حكومة جمهورية مصر

جمال عبد الناصر

عبد الحكيم عامر

عبد اللطيف البغدادي

محمود فوزي

صلاح سالم

عن حكومة المملكة المتحدة

هـ ١٠٠ ناتنج

ر ٠ س ٠ ستيفنسون

ر ٠ بنسون

تقرير اتفاقية القاهرة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ :

الحقيقة الباهرة في هذه الاتفاقية أنها جاءت محقة للأمال الوطنية فان مصر لما طالبت بالجلاء لم تكن لترضى بأن تدفع عنه ثمنها ، ولذلك لم تقبل قيادتها الثورية الرشيدة أى اتفاق مرهون بقيد أو شرط يعد للجلاء عوضا .

لقد تعرضنا فيما سبق على صفحات هذا البحث لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولقد تبين لنا أن تلك المعاهدة نتج عنها وضع قانونى وسياسى مقتضاه حرمان مصر من بعض مظاهر استقلالها الخارجى وكثير من شئونها الداخلية ، وكان ذلك كله لمصلحة بريطانيا التى أخضعت مصر لسيطرتها .

ان معاهدة ١٩٣٦ لم تكن متكافئة : بمعنى أنها جعلت بريطانيا ومصر فى مركزين غير متكافئين ، وقد نشأ نتيجة لتطور طرأ على العلاقة بين دولة تابعة (مصر) ودولة متبوعة (إنجلترا) ، أو فى العلاقة بين دولة ومستعمراتها ، ويقصد منه فى العادة ارضاء شعور الدولة التابعة القومى وتمكين سكانها من مباشرة حكم ذاتى خاص .

ان معاهدة سنة ١٩٣٦ كانت فى مقدمتها تنص كما جاء فى الميثاق الوطنى « على استقلال مصر » على حين أن صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى » .

لكن اتفاق القاهرة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ كان ينص على
الجلد الكامل دون أن تحصل بريطانيا على طلباتها الاستثمارية المألوفة
من سند فراغ بدفاع مشترك أو بمحالفة .

ويقول المرحوم البطل صلاح سالم : « ولكن هل قبلنا (في سبيل
الجلد) دفاعا مشتركا ؟ أو هل قبلنا حلفا من الاحلاف ؟

» ان الاتفاق ينص على مدة قدرها سبع سنوات ، منها عشرون
شهرا لاتمام الجلاء ، فيكون الباقي خمس سنوات وأربعة أشهر .

فماذا اتفق عليه الطرفان بالنسبة لهذه الفترة ؟

بعد انتهاء الجلاء يكون الجيش المصري قد احتل منطقة القناة كلها
وتسلم جزءا كبيرا من المنشآت والمخازن فيها .

وأما الجزء الباقي من هذه المنشآت فستترك فيه بريطانيا مدة
السنوات الخمس والشهور الأربعة بعض العتاد وبعض المهمات التي
تملكها وتكون كلها تحت السيطرة المصرية الكاملة وتحت القيادة المصرية
التي لن يكون في منطقة القناة كلها قيادة غيرها .

ولسوف يدير هذه المنشآت والورش فنيون مصريون
وبريطانيون .

» وليكن معلوما أنه قد اتفق اتفاقا صريحا على ألا يكون في مصر في
اليوم الأخير من العام السابع ما يمكن أن يسمى قاعدة » .

وقد استطاعت الثورة أن تجبر بريطانيا على أن تنص في المعاهدة
على أن تضطلع حكومة جمهورية مصر باعتبارها الحكومة صاحبة السيادة
بالمسئولية عن أمن المنشآت وجميع المعدات التي فيها أو التي تكون في
طريقها من القاعدة أو إليها ، وذلك عقب جلاء القوات البريطانية .

وبذلك اعترفت بريطانيا بأن قاعدة قناة السويس قاعدة مصرية .

هذا وفي معرض التعليق على اتفاق القاهرة سنة ١٩٥٤ يقول
الاستاذ الراحل :

» ومن الخطأ ما زعمه الواهمون في معرض الفض من اتفاق الجلاء
أن الجلاء كان متفقا عليه ومتوصفا عنه في مصادرة ٢٦ من أغسطس
سنة ١٩٣٦ وأنه كان محمدا له عشرون سنة تبدأ من سنة ١٩٣٦ ، أي
تنتهي سنة ١٩٥٦ وهذا خطأ متعمد ، فإن كل ما نصت عليه المعاهدة عن
مدة العشرين سنة هو ما ورد في المادة الثامنة منها من أنه اذا اختلف
الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة (التالية لتنفيذ المعاهدة)

على مسألة احتمال أن وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع منها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو على أي شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان ، ونصت المادة ١٦ من المعاهدة على أنه بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذها يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أي منهما بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حين ذاك ومن المتفق عليه أن أي تفسير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين .

فالنصان صريحان في أنه لم يحدد أي موعد في معاهدة سنة ١٩٣٦ للجلاء ، ونص في الوقت نفسه على أبدية المحالفة العسكرية بين مصر وبريطانيا .

« فالقول بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد حددت للجلاء نهاية عشرين سنة من تاريخ عقدها قول باطل يراد به تضليل العقول والافكار فالمعاهدة لم تنص على موعد للجلاء لا في مدة العشرين سنة ولا بعدها .

وقد جاء في اتفاقية الجلاء أنها أجازت للإنجليز حق العودة الى القناة وحق استخدام قاعدة القناة في حالات معدودة لمدة سبع سنوات . ومن الحق أن نقول : ان هذا النص لم يكن يستدعي رفض الاتفاقية التي ربما لا تتجوز الظروف بمثلها ، لان العودة الى القناة بعد الجلاء ستكون بداهة مرهونة بإرادة مصر ، ان شئت قبلتها وان شئت رفضتها وستكون العودة بعد الجلاء أصعب بكثير من استمرار الاحتلال في القناة بقواته ومعداته . ومع ذلك فإن النص على حق العودة واستخدام قاعدة القناة قد سقط نهائياً كما سنرى فيما بعد بإعلان انتهاء الاتفاقية بالنسبة لهذين الأمرين سنة ١٩٥٧ بعد الاعتداء الثلاثي (وهو موضوع الفصل المقبل) . ومن الحق أن نقول أيضاً : ان انتهاء هذه الاتفاقية كان عملاً صادراً من جمال عبد الناصر ، فصار الجلاء الذي تم في سنة ١٩٥٦ جلاء تاماً بلا شرط أو قيد ، وهو أعظم نصر حققته الثورة » (١)

وفي المؤتمر الوطني الضخم الذي عقده المواطنون في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بميدان الجمهورية للتعبير عن فرحتهم بالجلاء شرح الرئيس جمال عبد الناصر اتفاقية الجلاء قال :

منذ قامت الثورة سنة ١٩٥٢ حتى اتفاق الجلاء في ١٩ من أكتوبر

(١) الاستاذ عبدالرحمن الراحمي « تاريخنا القومي في سبع سنوات »

١٩٥٤ كانت هناك معارك وفداه حقيقي ، لا للشهرة ولا للتهريج والخذاع والتضليل ، هناك من ماتوا في منطقة القناة ، وقد وقف سلووين لويد في مجلس العموم البريطاني وقال : ان حوادث القناة في السنة الاخيرة أكثر من ألف على الأفراد والمنشآت والمستودعات .

كان الانجليز يشعرون أنهم قليلون ، كانت الحراسة في كل مكان ، كان نصف القوات البريطانية يحرس النصف الآخر ، كان الانجليز الذي يخرج لا يعرف هل يعود أو لا يعود ؟ .

هذا العمل كان ينظمه فدائيون لم يكونوا يعملون للشهرة ليقال في القاهرة ان فلانا استشهد ، ويستعمل استشهاده في النفاية الرخيصة .

ولم يسلم الانجليز بسهولة : حاصرونا اقتصاديا بكل الوسائل ، لكننا نجحنا في تحطيم الحصار الاقتصادي ، واستطعنا أن نكدر معيشتهم في منطقة القناة ، وأن نشعر كل جندي بريطاني هناك بالخوف والغزع ؛ لقد كانت معركة مريرة ، معركة الاطاحة بالنظام الحاضر ، ليعود تجار الوطنية الى الحكم ، لكن الثورة لم تمكنهم فلم تجد انجلترا مفرا من الجلاء .

ولم يكن هدف الثورة هو خروج الانجليز من أرض الوطن فحسب بل ان هدف الثورة هو خروج الاحتلال من البلاد لأن هذا يعتبر وسيلة لبناء الوطن القوي .

واليوم ، وقد قضينا على أعوان الاستعمار والخونة المستبدين ، قضينا على الملكية وأقمنا الجمهورية ، وحررنا الارض والفلاح ، ووقعنا الاتفاقية التي تنص على خروج المستعمر من أرض الوطن خلال عشرين شهرا .

فلنعمل متحدين من أجل حياة سعيدة .

وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ يوم توقيع الاتفاق النهائي على الجلاء أذاع الرئيس جمال عبد الناصر بيانا هاما جاء فيه :

« ايها المواطنين ، لعل أجدادنا يتطلعون الينا من المثوى الابدي نذى تسكنه أرواحهم في هذا اليوم برضا وفخر .

ولعل حفدتنا الذين مازالوا في مجاهل المستقبل سوف يعودون بعد مئات السنين الى ذكرى هذا اليوم باعزاز وتقدير .

لعل هؤلاء وهؤلاء الاجيال التي مضت والاجيال التي ستجيء تلتقي نظرتهم عند هذا اليوم يباركون الجهد الذي قام به جيلنا استكمالا لكفاح القاديين .

لقد شاحت ارادة الله أن تستقر على أكتافنا أمانة الماضي والمستقبل .
وكانت رعايته لنا عوناً على الحاضر .

لقد حاولنا أن نرتفع الى مستوى ماضينا العظيم واستطعنا أن ندرك
أن هذا الماضي لا قيمة له اذا كانت أمجاده تاريخاً يروى يشد خيالنا اليه،
وتقتصر أعمالنا عن الوصول الى مستواه فإنه لا فائدة في هذه الامجاد
الماضية اذا لم تكن معانيها خصائص كامنة في نفوس شعبنا تطبع كفاحه
عبر الزمن وتلازم جهاده جيلاً بعد جيل .

هذا هو ايمانى بالماضي وهو فى الوقت نفسه ايمانى بالمستقبل .
أيها المواطنين ، ان يومنا الحاضر يوم عظيم ، يرتفع الى مستوى
الماضى العريق ويعطى بشائر الامل فى مستقبل لا تحده آفاق .
أيها المواطنون ، ان مرحلة من كفاحنا قد انتهت ، ومرحلة جديدة
على وشك أن تبدأ .

هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا ، وتعالوا نبين وطننا من جديد بالحب
والتسامح والفهم المتبادل .

اللهم أعطنا المعرفة الحسنة كي لا يستخفنا النصر وتدور رموسنا
غروراً مع نشوته .

اللهم أعطنا الامل الذى يجعلنا نحلم بما سوف نحققه فى الغد أكثر
مما يجعلنا نفاخر بما حققناه فى الأمس واليوم .

اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق وأن الشوط
أمامنا شاق طويل .

اللهم أعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التى لا بد
أن نتحملها فلا نستهن بها ولا نهرب منها .

اللهم أعطنا القدرة لنذكر أن الخائفين لا يصنعون الحرية ، والضعفاء
لا يخلقون الكرامة ، والمترددون لن تقسوى أيديهم المرتعشة على التعبير
بالبناء .

« أيها المواطنون ، الله عوننا ، وهو ولى التفويض » .

القسم الثالث الارادة الثورية تحقق أهدافها

الارادة الثورية حققت الجلاء :

فيما سبق ألقينا بعض الضوء على ما كان يكمن في مصر من عوامل التخلف والقهري في ظل احتلال أجنبي مسلح ، وأسرة مالكة فاسدة . واقطاع يمتص دماء العاملين في الحقول ، ورأسمالية مستغلة تسيطر على جهاز الحكم بالبلاد .

ولكن برغم تلك النخبة القاتمة التي كانت سائدة في سماء حياتنا استطاع الشعب المصري أن يسير على طريق الثورة نحو النصر بآرادة ثورية وبالمبادئ الستة المشهورة التي كانت تخدم أهداف فضاله .

سار الشعب المصري نحو النصر في زحف مقدس خلف طليعته الثورية ، وأحرز الشعب في معاركه الكثيرة انتصارات باهرة محطما جميع العوائق التي كانت تترس زحفه المقدس نحو أهدافه الواسعة وآماله الانسانية غير المحدودة الا لفق .

وعلى طريق الثورة نحو الحرية استطاع الشعب ان يحقق الجلاء التام بفضل إيمانه بعدم ملازمة طريق الحرية هذا مع أسلوب مصالحة الاستعمار ومساومته .

كذلك يتضح لنا أن النصر كان حليف الكفاح الوطني ضد الاحتلال حتى استطاع أن يرغم الاستعمار على توقيع اتفاقية الجلاء في يوم ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وذلك لأن الثورة كانت أمينة مع الشعب في كفاحه الثوري ضد الانجليز في منطقة القناة .

وهكذا شهدت منطقة القناة منذ قامت الثورة سنة ١٩٥٢ حتى اتفاق الجلاء معارك فداء حقيقية هذه المعارك التي أفسدت معيشة الاحتلال في القناة ، لذا لم تجد أنجلترا مقرا من الجلاء .

ولقد عاجلت الارادة الثورية قضية الجلاء بالحزم والقوة والايمان

بضرورة الجلاء ، ورسمت حكومة الثورة للمقاومة الشعبية خطوطا منظمة .
وأمدت الفدائيين بالعمول والتنظيم . فكان لهذا الكفاح الثوري ما لم يكن
لكفاح سنة ١٩٥١ .

ولما كان للمقاومة الشعبية أكبر الأثر في تحقيق الجلاء كان لزاما
علينا الآن أن نحاول القاء بعض الضوء عليها .

المقاومة الشعبية في القناة :

(١) نظمت قيادة الثورة قسما بالمخابرات المصرية وأطلقت عليه اسم
« فرع بريطاني » وقام هذا الجهاز الوطني بتضحيات عظيمة في
أثناء مقاومتهم لقوات الاحتلال . تلك التضحيات التي حمل
أعباءها جماعة من الضباط ألوا على أنفسهم أن يبذلوا جهودهم وأن
يقاوموا الانجليز ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، وضعدوا نصب
أعينهم هدفا واحدا وكانت وسائل تحقيق هذا الهدف (الجلاء)
تتلخص فيما يلي :

١ - الحصول على معلومات عن الجيش البريطاني في القناة ،
وكذا الوقوف على تنظيم المركة للقوات البريطانية في منطقة الشرق
الأوسط .

٢ - منع الانجليز من الحصول على أية معلومات .

٣ - مراقبة نشاط المخابرات البريطانية وكشف أساليبها
وعملاتها .

٤ - القيام بأعمال مختلفة داخل المسكرات (خطف ، نسف ،
سلب معدات الخ) بقصد إزعاج القوات .

٥ - القيام بشن حرب سيكولوجية على أفراد القوات البريطانية
عن طريق الإشاعات والمنشورات والإذاعة من محطة خاصة .

« ولقد شهدت المخابرات البريطانية نفسها بنشاط عابراتنا وذكاها،
اذ جاء في البند ٩ من تقريرها الصادر في ١٢ من يونيو ١٩٥٤ تحت
عنوان « سلامة الوثائق » ما يمكن تلخيصه فيما يأتي :

« ان المخابرات المصرية ما زالت تبدي نشاطها في الحصول على
أية أوراق من داخل المسكرات وقد ثبت أنها تحصل على الأوراق السرية
والمستندات الهامة وتصورها بالفوتستات ثم تعيدها من ثم » (١)

(١) المقاومة الشعبية في الشرق : « آخرنا » .

وعموما فقد سيطرت المخابرات على منطقة القناة بتنظيم حوادث الاعتداءات • ولقد طوت هذه السياسة تحت أجنحتها جميع الهيئات فى المنطقة وتركزت فيها جميع الاعمال الوطنية •

وقد كانت هذه الاعمال وتلك التنظيمات مفاجأة للانجليز حتى انهم ادعوا أنه لا يمكن أن يقوم بتلك الاعمال مصريون •

ومن الطريف أن رئاسة الاسطول البريطانى أصدرت منشورا فى ٢٧/١٠/١٩٥٣ تقول فيه : انه ثبت لديها أن هناك بعض ضباط الجيش المصرى يعملون كموظفين وعمال فى الجيش البريطانى •

(ب) الحرب السيكلوجية : ويقصد بها الحرب النفسية بقصد التأثير على نفسيات الجنود البريطانيين وخلق حالة من القلق وعدم الاستقرار والخوف والياس ، وقد نجحت المقاومة الشعبية فى ذلك وانتهى الأمر بتسليم انجلترا بوجهة نظر مصر فى ضرورة الجلاء •

وتتلخص تلك الحرب السيكلوجية المباشرة التى شنها الفدائيون فى الوسائل الآتية :

١ - المنشورات : وهى اما بالصور أو بالكتابة أو بهما معا •

وكانت هذه المنشورات ترسل الى الجنود وإلى أهاليهم بانجلترا على حسب العناوين المكتوبة على الخطابات المرسلة من الجنود والتى يصير الاستيلاء عليها من المطارات وصناديق البريد •

وبعد القاء كل منشور كانت تحدث نوبة من الفرع والذعر داخل المعسكرات •

ونجحت المنشورات فيما أعلنت من أجله حتى ان مجلة الجندى البريطانية الصادرة فى فبراير سنة ١٩٥٤ علقت على هذه المنشورات فى مقالة على الصفحة ١٥ منها ، وكان لهذه المقالة أثر كبير فى دوائر لندن أكثر من فايد •

٢ - الاشاعات :

وكانت من الاسلحة المفيدة التى شنها المصريون على أفراد القوات البريطانية بمنطقة القناة ، وكان المصريون يعتمدون فى نشر الاشاعة على المتحمدين المصريين الذين يترددون على المعسكرات وكذا الموظفون الاجانب والعمال •

٣ - الإذاعة :

لقد أمكننا أن ننشئ محطة إذاعة سرية تذيع على الجنود البريطانية في أوقات فراغهم باللغة الانجليزية وتبين لهم وجهة نظر مصر في مشكلة القناة ، وتقارن بينها وبين وجهة النظر الانجليزية الاستعمارية .

٣ - سلب مخصصات الجيش البريطاني بالقناة

وتلك أعمال قام بها الفدائيون الذين سيطروا على منطقة القناة بما فيها من قوات بريطانية وبما عليها من دبابات ومدافع .

« فلقد استطاع الفدائيون أن يقوموا بعمليات السلب في أى وقت . يشاعون وبالطرق التى يختارونها وفي المناطق التى يحدونها » .

« ولم يكن المقصود بهذه العمليات الافادة من المعدات والمخصصات البريطانية بل كان الهدف الاساسى هو ازعاج القوات البريطانية واحداث حالة من القلق وعدم الاستقرار ومفاجأة العدو بطرق وأساليب غير متوقعة مما يجعل الجندى البريطانى لا يثق بنفسه ورؤسائه وجيشه » (١)

وقد دلت الاحصاءات على أن أكثر من ١٠٠ عربة من مختلف الانواع قد أخذت سلبا من الجيش البريطانى بالقناة في المدة من أوائل سنة ١٩٥٣ حتى توقيع الاتفاقية وذلك خلاف الاسلحة والذخائر والمعدات الأخرى .

٤ - عمليات الفدائيين داخل المعسكرات

وقد رتببت العمليات على أساس القيام بما يلى :

(أ) عمليات نسف المنشآت .

(ب) عمليات تخريب داخل المطار .

(ج) عمليات حرائق للمخازن المختلفة

(د) قيام الفدائيين بهجمات ليلية داخل المعسكرات .

وروى في تلك العمليات ألا تكون موجهة ضد الافراد المدنيين وخصوصا النساء والاطفال .

(١) اخبرنا لك المقاومة الشعبية في الشرق . العدد ٣٠ .

ثم ابتدأت معركة المتفجرات * كما أطلق البريطانيون عليها منذ يوم
١٩٥٤/٤/٣ فى معسكرات التل الكبير حيث نسف المخزن رقم ٧٧ . ثم
نسف المخزن رقم ١٣٩ وتوالت الانفجارات بالتل الكبير .

واتسع نطاق العمليات حتى وصل الى السويس ثم الى مطار
كسبريت الخ . . .

* وسادت الفوضى معسكرات الانجليز واشتد عليهم وجزعهم من
هذه العمليات التى يقوم بها أفراد لا يعرفون معنى الخوف أو الهزيمة

وأصبحت المعركة تشمل منطقة القناة بأكملها من أقصى الشمال حتى
أقصى الجنوب واستمرت طوال شهر أبريل ونصف مايو سنة ١٩٥٤ .

ووصف الانجليز هذه الحوادث * بالتنظيم الذى لا يقوم به الا
وحدات شبه عسكرية مصرية * .

وجاء فى تقرير للانجليز أنفسهم بشأن القذائين قال : * اما عن
روحهم المعنوية ودرجة كفايتهم فانهم مدربون تدريباً جيداً ويتمتعون
بروح معنوية عالية * (١)

ونورد فيما يلى تقريراً للبريطانيين عن الحوادث التى وقعت خلال
المدة من ٤/٢٣ حتى ٥٤/٤/٣٠ :

١ - فى ٤/٢٣ سلب ٤٠ قلماً من مواشير المياه فى منطقة
السويس *

٢ - فى ٤/٢٣ هجوم على معسكر التل الكبير *

٣ - فى ٤/٢٤ نسف أنابيب المياه *

٤ - ٤/٢٤ مهاجمة إحدى العربات البريطانية فى منطقة فايد
والاستيلاء على مدفع رشاش كان يحمله سائق العربى ، ولما حاول الآخر
مطاردة الوطنيين أطلقت النيران على العربى من أحد المنازل فى القرية .
وقد قام البريطانيون بمحاصرة المنطقة بقوات كثيرة ورفض البوليس
المصرى التعاون ولم يعثروا على فدايين *

٥ - ١٤/٢٤ انفجار فى معسكر فتارة نتج عنه إصابة بعض الأفراد
واحتراق بعض الخيام *

٦ - ٤/٢٤ هجوم على معسكر المهندسين بفنارة *

(١) المصدر السابق نفسه .

٧ - ٤/٢٥ الاستيلاء على إحدى عربات الاسطول في منطقة السويس .

٨ - ٤/٢٥ القبض على أربعة مصريين في أثناء مهاجمتهم أحد الصنادل البحرية في ميناء بورسعيد .

٩ - ٤/٢٦ انفجار قنبلة أمام إحدى عربات سلاح الطيران على القناة شمال ديفرزوار .

١٠ - ٤/٢٦ هجوم على أحد المخازن في بورسعيد .

١١ - ٤/٢٦ حوزت عربية مدنية مصرية تحتوى على كمية من أسلاك التليفونات التى تخص سلاح الإشارة البريطانى .

١٢ - ٤/٢٧ انفجار فى معسكر الديفرزوار .

١٣ - ٤/٢٧ محاولة بعض المصريين تدمير خط أنابيب المياه بالقرب من السويس .

١٤ - ٤/٢٧ القبض على بعض المصريين بعد أن قاموا بأعمال تدمير وتخريب فى أعمدة التليفونات فى منطقة فايد .

١٥ - ٤/٢٧ هجوم على أحد الضباط البريطانيين على حين كان يتنزه فى منطقة فايد وقد أصيب بعدة إصابات فى رأسه وترك فى العراء بدون ملابس .

١٦ - ٤/٢٨ قبض على اثنين من المصريين على حين كانا يحاولان قطع كابلات التليفونات فى مطار كسبريت وأصيب أحدهما .

١٧ - ٤/٢٩ قبض على أحد المصريين وهو يحاول تخريب خط أنابيب المياه فى السويس .

١٨ - ٤/٢٨ اصطدام دورية بريطانية مع إحدى جماعات الفدائيين داخل معسكر التل الكبير ، وبعد تبادل إطلاق النيران انسحب المصريون وحملوا جراحهم معهم ، وكانوا يرتدون ملابس عسكرية وقد ظنهم الانجليز بادى الأمر دورية بريطانية .

١٩ - ٤/٢٩ قتل أحد الوطنيين فى فايد بواسطة البوليس الحزبى البريطانى لمحاولته دخول أحد المعسكرات .

٢٠ - ٤/٢٩ اقتحام بعض الوطنيين مخزن المهندسين فى فايد .

٢١ - ٤/٢٩ شوهة ثلاثة من المصريين وهم يستطلعون معسكرات التل الكبير ، (٢١)

٥ - القبض على الخونة وعملاء الاستعمار

قام الفدائيون أيضا بعمليات القبض على الخونة وعملاء الاستعمار ومحاكمتهم والقضاء عليهم ، وهكذا حتى الفدائيون ظهورهم .

٦ - عمليات ضد البريطانيين خارج المسكرات

ومن هذه العمليات ما سبق أن أوردناه في غير هذا المكان باسم حادث ريجندن المشهورة .

ويمكن تلخيص هذه العمليات في عمليتين هما القتل والخطف . وكان أغلب حوادث الخطف تدبر ردا على تهديد من الانجليز أو اندازهم جماعات الفدائيين .

ومن أمثلة رد الفدائيين على الانجليز ووحشيتهم الاستعمارية ان قام بعض الابطال الفدائيين بقتل جنود بريطانيين انتقاما لقتل المرحوم الشهيد فريد ندا ضابط البوليس في يوم ١٢/٣/١٩٥٤ .

وفي ليلة رأس السنة ١٩٥٤/٥٣ وحوالي الساعة الثانية صباحا وفي ميس الضباط البريطانيين تمكنت جماعة من الفدائيين من قتل بعض الضباط البريطانيين على حين أصيب الباقون بحالة ذهول وفزع وانسحب الفدائيون في سلام .

وفي أواخر سنة ١٩٥٣ قتل الانجليز أحد الوطنيين في الاسماعيلية وفي الليلة نفسها أعد الوطنيون كميناً قرب مطار الفردان وأطلقوا الرصاص على أربعة جنود كانوا عائدین إلى المطار فقتلوا جميعاً ، وكان ذلك انتقاماً سريعاً عادلاً من القتل ، من الاستعمار .

وأخيراً فما ذكرناه كان بعض الحوادث أوردناه على سبيل المثال لا الحصر فنحن لا يمكن أن نحصر تلك الحوادث مهما كان حيث ان مجال البحث يضيّق بمناصره المتزايدة .

وهكذا تمكن الكفاح الوطني بفضل تسليحه بالارادة الثورية من تنويع انتصاراته الثورية « بالقضاء على الاستعمار وأعوانه » .

ولقد رأينا كيف كانت صورة الكفاح مشرفة في منطقة القناة حين تمكنت قوات الفدائيين المصريين من احراج القوات البريطانية المحتلة ومن خلال موجات الرعب والفزع التي سببتها هجمات الفدائيين ضد الاحتلال البريطاني قبل الانجليز اتفاق الجلاء طالعين بعد ان تعثرت المفاوضات أكثر من مرة .

وكانت الارادة الثورية المجيدة للشعب المصرى والتي تمثلت فى
اتحاد الامة ضد الاحتلال هي التي روعت الانجليز وشللت فكركم
الاستعمارى طوال مدة الكفاح فى قناة السويس حتى تم اتفاق الجلاء .

ولا ينبغي لنا أن ننسى أن انضمام الجيش الى النضال الشعبى قد
سلحه فى مواجهة قوى السيطرة الاجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادرة
أن تصد عنه ضربات الخيانة والفساد .

وبفضل هذه الارادة الثورية ونتيجة للنضال الشعبى فى القناة تم
توقيع اتفاقية الجلاء . وفى هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر
فى أعضاء مجلس الامة سنة ١٩٥٧ .

ان حل الاحزاب كان مقدمة لاجلاء الفاصب عن أرض مصر ، فان
قوة الاحتلال فى منطقة القناة ما لبثت أن وجدت نفسها تواجه بلدا
متحدا .

ولم يكن التوقيع الحقيقى على اتفاقية الجلاء نتيجة للجلوس الى
مائدة مفاوضات تمثر أمرها أكثر مما استقام .

وانما كان توقيع اتفاقية الجلاء محتما لما وجد الاستعمار أنه فقد
القوائم التي كان يرتكز عليها وجوده قائمة بعد قائمة .

لقد تهاوت الدمى والاصنام دمية بعد دمية وصنما فى أعقاب صنم !

أصبح الاستعمار فاذا هو أمام الشعب وجها لوجه ، ولاحت المعركة
بينهما على الافق ، بل وقصت المعركة فعلا على أرض منطقة القناة .

« وبالايدى المتسعدة القوية ، وبالدم الزكى الذى سال فى منطقة
القناة وقمنا اتفاقية الجلاء . وانتصرنا فى حرب الاستقلال » .

سعيد علمية الجلاء

نصت المادة الاولى كما رأينا سلفا من اتفاقية الجلاء على أن تجلو القوات البريطانية جلاء تاما من الاراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاق .

التاريخ	نسبة القوات البريطانية المنسحبة
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ٤ شهور	٢٢٪
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ٨ شهور	٣٥٪
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ١٢ شهرا	٥٤٪
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ١٦ شهرا	٧٥٪
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ٢٠ شهرا	١٠٠٪

ولقد نص الجزء رقم (أ) من الملحق رقم ١ على أن تقدم الحكومة المصرية فيما يتصل بالجلاء المذكور جميع التسهيلات اللازمة لتحركات الرجال والعتاد وهى تسهيلات مؤقتة تنتهى بانقضاء فترة العشرين شهرا .

وفى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ انتهت المرحلة الاولى للجلاء وتم ترحيل ٢١ ألف جندي بريطاني من منطقة القناة وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية تطبيقا لنصوص الاتفاقية .

وفى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٥ قام الرئيس جمال عبد الناصر برفع العلم المصرى فوق معسكر الشلوفة بمنطقة القناة لأول مرة بعد ٧٣ عاما من جهاد الشعب المتواصل فى سبيل الاستقلال .

وفى ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ انتهت المرحلة الثانية من جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة وتسلمت مصر من تلك القوات ١٥ منشأة وبدى فى تنفيذ المرحلة الثالثة وفقا لاتفاق الجلاء .

وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٥ بانه

الثورة الاجتماعية للقضاء على الظلم الاجتماعي بعد أن تم القضاء على الاستبداد السياسي والاستعمار البريطاني .

ثم رفع العلم المصري فوق أكبر معسكر في الاسماعيلية في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بعد اتمام جلاء القوات البريطانية عن هذه المنطقة .

وغادر مصر جنرال حل القائد العام للقوات البريطانية في منطقة القناة في ٣ من ابريل سنة ١٩٥٦ بعد أن تم ترحيل أكثر من ٧٠ ألف جندي بريطاني طبقا لاتفاقية الجلاء .

وفي ابريل سنة ١٩٥٦ أدخل السلاح الجوي البريطاني آخر قاعدة جوية في ايدي البريطانيين وهي « أبو صوير » وبهذا تم انسحاب سلاح الطيران البريطاني من جميع المطارات والمنشآت الملحقة بها في قاعدة قناة السويس ، وكان هناك سلاح الطيران البريطاني ستة مطارات في قاعدة قناة السويس هي كسبريت وشلوفة وديفرزوار وفايدي والاسماعيلية وأبو صوير ، وهذا الاخير يعد أقدمها إذ شيد ميس ضباطه عام ١٩١٨ وتعد ساحته التي يبلغ طولها ٣٠٠٠ ياردة من أبعد الساحات في الشرق الاوسط .

وفي ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر ان مصر تخلصت نهائيا من القوات البريطانية المحتلة (برية وجوية وبحرية). وان آخر هذه القوات الاجنبية قد رحلت عن أرض الوطن . وان مصر لن تكون أبدا منطقة نفوذ ولن تتلقى الأوامر من أحد .

وألقي الرئيس عبد الناصر في الأول من يونية ١٩٥٦ خطابا تاريخيا في مؤتمر التعاونيين أعلن فيه أن يوم ١٨ من يونيو ١٩٥٦ هو نهاية الاستعمار في مصر .

وفي ١٣ من يونيو ١٩٥٦ تم الجلاء نهائيا عن مصر ، ولقد تم الجلاء في ذلك اليوم مقدما خمسة أيام عن تاريخه الرسمي ، وهو ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ .

ولقد كان آخر مكان جلا الانجليز عنه يوجد في بورسعيد وهو مبنى البحرية ، وقد تسلمه الجيش المصري في ساعة مبكرة من صباح ١٣ من يونيو ١٩٥٦ .

ومن موافقات التاريخ أن تم الجلاء يوم ١٣ من يونيو ١٩٥٦ بعد مرور خمسين عاما على حادثة دنشواي ، فقد وقعت هذه الحادثة الدامية يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٠٦ . وهكذا يتم الجلاء في اليوم الذي وقعت فيه هذه المأساة .

« ومأساة دنشواى كانت فى جوهرها كفاحا ضد الاحتلال . فلم يذهب عبثا ذلك الكفاح المثير الذى استمر خمسين عاماً الى ان جاء يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، فكان انتصارا وتتويجا لهذا الكفاح » (١) الذى قاده بشورية أصيلة الرئيس جمال عبد الناصر الذى قيض الله له هذا النجاح العظيم جزاء وفاقا على إيمانه النبيل بحق الشعب المصرى فى الحياة الحرة الكريمة .

وكانت آخر وثيقة للجلاء هى محضر تسليم بيت البحرية بمدينة بورسعيد وهذا هو نص تلك الوثيقة .

محضر تسليم

محرد لمناسبة تسليم مبنى البحرية ببورسعيد

من السلطات العسكرية البريطانية الى

القوات المسلحة المصرية فى ١٣ من يونيو ١٩٥٦



وفقا للفقرة (ب) من الملحق الاضافى رقم ٢ من الاتفاقية الخاصة بقاعدة القناة بين حكومة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والحكومة المصرية الموقعة فى القاهرة فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

يقر الموقعون أدناه بعد أن تقابلوا وفتشوا المؤسسة المبيعة على الخرائط (هـ) والرسوم من (ب) الى (س) والمشروحة بالجدول (أ) ان الخرائط والجدول وصف مطابق لحالة المؤسسة وقت التسليم والتسلم .

اليوم الخالد ، عيد الجلاء : ١٨ من يونيو ١٩٥٦ .

وفى هذا اليوم الخالد احتفل الشعب العربى عامة والشعب العربى فى مصر خاصة بعيد كفاحه المجيد ، بعيد الجلاء .

وفى ذلك اليوم الخالد رفع الرئيس جمال عبد الناصر العلم المصرى بعد أن قبله وهو يبكى على مبنى البحرية فى بورسعيد . الذى كان آخر معقل جلت عنه القوات البريطانية كما سلف القول .

وقال الرئيس فى ذلك اليوم المجيد :

« انها لحظة خالدة تساوى العمر كله »

(١) عبد الرحمن الراحمى « تاريخنا القومى فى سبعين سنوات ١٩٥٦-١٩٥٣ »

« ان هذا الجيل من شعب مصر على موعد مع القدر : فمئذ أكثر من ألفي سنة ووطننا يحكمه الغزاة ، والحلم الضائع لابنائنا أن يعود وطنهم يوما اليهم . »

وقد قدر لهذا الجيل أن يعيش ليوم عودة الحلم الضائع .

« وخلال قرون طويلة كانت أجيال شعبنا تكافح وتناضل ، كان الشهداء يستقون على الأرض وبجوارهم أعلامهم مزرجة بالدماء ولكن لا يستسلمون أبدا . »

« ثم جاء موعدنا مع القدر فقد أتيح لجيلنا أن يشارك في المرحلة الحاسمة من المعركة وأن يسمع بأذنيه دقات أجراس النصر تتجاوب في الآفاق . »

« ان كفاح الشعوب لا يتوقف عند غاية ولا يستقر عند نهاية ، انه طريق بعيد المدى ، مداه الحياة نفسها ، كلما بلغ منه الشعب مرحلة لاحقة أمامه في المنى مراحل . ان الشعوب الحية لا تتهاون بعد ساعة النصر أو تترأخي . »

« أيها المواطنون ، سودوا بأمر الله في وطنكم ، واحكموا وشاركوا شعوب الأرض في بحثها عن السلام وعن حياة مطمئنة . »
ومن خطاب يطل الجلاء الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي يوم الجلاء ١٩٥٦/٦/١٩ نقطف ما يلي :

« أيها المواطنون ، الحمد لله فقد جاء النصر من عند الله . »

« لقد تكلمت معكم كثيرا وكنت أتكلم وأتحدث اليكم وأخطب فيكم منذ يوم ٢٣ من يوليو حتى أمس ، ولكنني وأنا أتكلم كنت أحس أن هناك ثقلا على قلبي وأن هناك غمة على نفسي ، كنت أتكلم ، وكنت أشعر بكم ، بالشعب أبناء مصر جميعا الذين يحسون بهذا الاحساس ويشعرون بهذا الشعور . »

« كنت أتحدث اليكم عن الماضي وعن الاحتلال ، وكنت أختتم خطابي أو كلامي بأنه لا بد من تحرير مصر ، ولا بد من جلاء قوات الاحتلال . »

« كان هذا الكلام تعبيرا عن شعورك ، تعبيرا عن الهتافات التي نادى بها اخوان لنا ماتوا وهم يرددونها تعبيرا عن كفاح الماضي الطويل ، تعبيرا عن كفاح الآباء ، تعبيرا عن كفاح الأجداد . »

« اليوم يا اخواني أشعر كما تشعرون أنتم ان الآمال قد تحققت وأنه الغمة قد زالت وأن القلب يشعر بالحرية . وأن النفس تحس بالانطلاق . »

« اليوم يا اخواني أشعر كما تشعرون أن نسيم الحرية يهب :
أرض مصر فلا يرثف في سماء مصر سوى علم مصر . ولا يرثف على
أرض مصر سوى علم مصر » :

ثم بين الرئيس كيف أن مصر لم تستسلم قط وإن مصر كانت دائما
مقبرة للغزاة .

وواصل الرئيس خطابه قائلا : « اليوم يا اخواني ونحن نبدا فترة
جديدة من تاريخ هذا الوطن ومن حياة هذا الوطن نتجه الى الماضى ونحو
الأجيال الماضية التى لم تضعف ولم تتخاذل ولكنها قاومت وقاومت
واستبسلت حتى استطعنا فى هذا الجيل أن نحقق هذا النصر ، وأن نشعر
بالحرية ونرفع على مصر علما واحدا هو علم مصر، علم الحرية . وعلم العزة .
وعلم الكرامة » .

وقال الرئيس : ان مصر اليوم للمصريين جميعا ، وانه ليس للكفاح
نهاية ، وانه يجب أن يكون الجلاء بداية لمرحلة كفاح من أجل البناء والانتاج
والعمل .

« ونحن نعلن للعالم كله أننا سنحافظ على استقلالنا آخر قطرة من
دمائنا سنحافظ على هذا الاستقلال لآخر نقطة من دمائنا » .

« ان الله الذى نصرنا يوم ٢٣ من يوليو ويوم ١٨ من يونيو
سينصرنا ان شاء الله دائما وسيمكننا من أن نحقق هذه الأهداف وأن
نثبت دعائم العزة والحق والكرامة » .

القسم الخامس صدى الجلاء

وعن صدى الجلاء مضت جريدة الأهرام الصادرة في ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ قائلة :

« كان اتمام الجلاء عن مصر حدثا دوليا عظيما تردد صدهاء في الشرق والغرب وتردد مع الصدى ذكر مصر النائرة وما حققته حكومة جمال عبد الناصر فيها من معجزات :

« ١ - فلقد قابلت موسكو حادث الجلاء بتمجيد صفات الرجل الذي حقق الجلاء وهو عبد الناصر « الزعيم الكبير للعالم العربي » وأشادت بأعماله المجيدة في القضاء على أسلحة الاستعمار في بلاده وفي رفع مكانة مصر الى مصاف الدول العظيمة »

« ٢ - في واشنطن : استقبلته الدوائر السياسية بشعور الرضا ؛ اذ أنها ترجو أن يؤدي الجلاء لتوثيق التعاون بين مصر والغرب »

« ٣ - في لندن : قابلته جريدة (الديلي تلغراف) الاستعمارية بالبكاء والوله على اللبن الذي أريق على الأرض في منطقة القناة !

« ٤ - في فرنسا : نددت الصحف الفرنسية بموقف بريطانيا يوما ساهمت في اقضاء فرنسا عن سورية ولبنان ، واتخذت هذه الصحف من الجلاء عن مصر مبررا لتمسك دولتها بالبقاء في الجزائر »

« ٥ - في العالم العربي : قابلت الشعوب العربية نبا الجلاء بفرح شديد شامل »

ونحن اذا جلنا بين الصحف الاستعمارية في فرنسا وانجلترا أيام اتمام عملية الجلاء عن مصر فاننا نلخص للتقارى ما جاء فيها في السطور التالية :

نجد مثلا صحيفة «أورور» الفرنسية المحافظة تردد منهج الاستعمار

الفرنسي في تعقيها على الجلاء . كما نجد أيضا صحيفة انجليزية محافظة هي « الدليل تاجراف » تردد أسف الاستعمار البريطاني على خطأ السياسة البريطانية التي أفضت الى هذا الجلاء .

وقد نظر الاستعمار الفرنسي الى الجلاء عن مصر باعتباره عقابا لبريطانيا على غدرها بفرنسا يوم عملت على اقضاء فرنسا عن مسؤولية ولبنان ؛ فقد كان ينبغي للدولتين أن تتعاونوا لاستدامة سيطرتهم على الشرق الأوسط .

ومضت الصحف الاستعمارية في بريطانيا وفرنسا تردد ضرورة إعادة الاحتلال الى مصر والاستمرار في احتلال شمالى افريقية وقلبيها وجنوبيها لأن هذا الاحتلال هو الكفيل بأن يتيح لأوروبا الغربية مواصلة الدفاع بعد هزيمتها الأولى أمام الارادة الحرة لشعوب تلك المنطقة .

وعلى أية حال فاننا نستطيع أن نلخص منطق الاستعمار في شأن الجلاء في الفقرة التالية :

ان بريطانيا في حاجة الى يتروال الشرق الأوسط والعالم الغربي كله في حاجة اليه الى السيطرة على شمالى افريقية ، ومن ثم فانه كان على السياسة البريطانية ألا تستوحى غير هذه الحاجة الهامة .

ولم نلبث طويلا بعد سماعنا لرأى الاستعمار وأبواقه في مسألة الجلاء أن شاهدنا الاستعمار يحاول العودة الى قواعده في مصر بعد خروجه منها بثلاثة شهور ، وتصدى الشعب العربى كله للغزاة . وانتصرت الأمة العربية في معركة بور سعيد التى فرضها الاستعمار علينا ، فلم نستمسلم ، بل حاربنا أشرف معركة وأقدسها وتم لنا النصر .

وفى الباب التالى نبين محاولة الاستعمار الرجوع الى مصر وفشله فى ذلك .

الباب الخامس

معارك تبثت الاستقلال

أولا - سلسلة المناورات الاستعمارية

لقد كانت فلسفة الثورة فى مسألة الاستقلال أنه غاية ووسيلة فى الوقت نفسه فهو وإن كان أول غايات وأهداف ثورة ٢٣ يوليو المعبرة عن مطالب الشعب كان وسيلة لغايات هامة .

وفى هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر :

« لم يكن الاستقلال فى رأينا مجرد صك مهناءه بالغالى الزكى من دماننا لكى نحفظه مع ما نفخر به من تراث ماضينا وآثار أجدادنا وإنما كان إيماننا أن هذا الاستقلال لا خير فيه ما لم يصبح نقطة الانطلاق الى مستقبلنا » .

« كنا نريد الاستقلال حتى نستطيع أن نصنع حياتنا فى حرية وهكذا لم يكن الاستقلال خاتمة مطاف ، وإنما كان بداية سعى . ولم يكن نهاية كفاح ، بل كان دعوة الى كفاح ، لم يكن هبوط الليل بمد نهاية عمل نهار ، إنما كان مشرق الفجر » .

« كان الاستقلال مجرد اشارة معناها أننا الآن نستطيع أن نعمل ، أننا الآن نستطيع أن نجنى ثمار هذا العمل » .

ولهذا كله مضت الثورة فى طريقها ، تصنع مستقبل الأمة ، وتعوذ الشعب ما ضاع من عمره وهو يمانى من الاستعمار نفسه أو من آثاره ، وعلى الطريق الثورى يبت حدود العمل الثورى العظيم : صيانة الحاضر ، وتأمين المستقبل لنا ولحفدتنا من بعدنا .

كانت الثورة تعرف طريقها نحو العمل الثورى المحقق لارادة ولأمل المواطنين ، وكانت المبادئ الستة خير دليل الى تحقيق آمال الشعب ، ومضت الثورة فى عزم وقوة تبني الوطن ، ويقول الرئيس :

« ولكن الاستعمار هاله ما كنا نفعله فى بلادنا ، وبينما نحن منهمكون فى عملية البناء أخذ الاستعمار يتحرش بنا ، فلم يكد التوقيع

بالحروف الأولى على اتفاقية القاعدة يتم حتى بدأت سلسلة المناورات التي كانت في الواقع مقدمات معركة الاستقلال الثانية ، او معركة تثبيت الاستقلال » .

وكانت أولى المناورات مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط .

ولقد ظن الاستعمار أنه بتوقيعه على اتفاقية الجلاء يضمن اصطياذ مصر وإيحاءها في مصيدة التحالف والتبعية .

ولكن مضت الشهور مخيبة لظنهم وآمالهم الاستعمارية إذ أن نوع الدفاع الذي كانوا يريدونه لا يتفق مع أهدافنا وسياستنا المستقلة .

« لقد كنا نريد الحرية الحقيقية .

« وكانوا يريدون السيطرة الممنعة .

وأخيرا كما يقول الدكتور وليد قمحاوي . « تمخض الاستعمار فولد حلف بغداد ليضم إلى بريطانيا العراق وتركيا وإيران وباكستان تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية » .

ومما قاله ايدن رئيس وزراء بريطانيا يومها عن هذا الحلف :
« بانضمامنا إلى حلف بغداد ثبتنا نفوذنا ورفعنا صوتنا في شئون الشرق الأوسط ، ومن أغراض هذا الميثاق صرف نظر العراقيين (والعرب) إلى اتجاه مما سيضمن لإسرائيل الأمن والدعة » .

ولكن « ثورة ٢٣ يوليو » رأت أن هذا الحلف « خطر على المنطقة كلها كذلك كان خطرا على سلامتنا الوطنية هنا في مصر » .

لذلك ناصبت الثورة هذا الحلف العداء .

فأوعز الاستعمار إلى « جيب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعب » إسرائيل ، فأعلنت عصاباتاتها تتحرض بقواتنا المسلحة في قطاع غزة حتى يظهر عجز مصر عن معاقبة تلك العصابات مادامت مصر خسارح حلف بغداد ولا تتمتع بأسلحته الغربية .

ومن هنا « أوصلتنا معركة اشتباكات خطوط الهدنة مع إسرائيل إلى معركة أخرى في حارب تثبيت الاستقلال ، تلك هي معركة احتكار السلاح » .

واستطاعت الثورة تحت قيادة رائدها المبدع جمال عبد الناصر أن ترد على تحدى الغرب لها وعدم بيعه الأسلحة لها مع تزويده لإسرائيل بكل عون مادي وعسكري ، وكان رد ثورتنا كسرا لطوق احتكار السلاح وانعتاقا من نير النفوذ الغربي ، بل تحديا للنفوذ الغربي ولجميع الدول

الكبرى التي تمثله » وذلك على حد تعبير الدكتور قمحاوى ، وحصلت مصر على السلاح من روسيا دون قيد ولا شرط في سبتمبر سنة ١٩٥٥ -

ثم دخلت الثورة في معركة أخرى في حروب تنبأت المستقبل . وكانت تلك « معركة تحديد معالم شخصيتنا » وانطلق جمال عبد الناصر ليمثل مصر في مؤتمر باندونج ، وعاد جمال من باندونج مكلا في سعيه بالنجاح ، فلقد أوضح معالم شخصيتنا الدولية للعالم .

ولم تكن الثورة تخرج من باندونج حتى واجهت مناورة استعمارية أخرى أو قل حرباً أخرى ، ولم تكن تلك غير معركة الضغط الاقتصادي .

ولم تنجح هذه المناورة ولقيت ما لقيته أسلافها من فشل ذريع .

ثم جاءت خاتمة مناوراتهم الخبيثة ، وكانت عملية تجويع واضحة ، ذلك كان الهدف من سحب عرض المساهمة في تمويل مشروع السد العالي .

وكان السد العالي وما زال حجر زاوية أساسية في خطتنا لمواجهة المستقبل .

« وكان بناء السد العالي يتطلب مونة فنية ومالية من الخارج ، وكان العسكري الغربي يبدي استعداده لتقديمها ، لكن بعد مراوغة وممازاة ظنها فرصة سانحة ليضرب ضربه ، فسحب عرضه لتمويل السد العالي بشكل وقح يطعن مصر في اقتصادها وكرامتها » (١)

ثانياً - تأميم شركة قناة السويس

« ولم يكن في استطاعتنا أن نسكت ، نتلقى اللطمة صاغرين ، ثم ننتظر الجوع والبطالة تلاقينا أشباحها الكئيبة في المستقبل القريب . وهكذا قررنا تأميم شركة قناة السويس » (٢) وعادت القناة الى أصحابها الشرعيين .

وجن الاستعمار من عنف اللطمة المفاجئة ومدلولاتها ، وتفجرت سموم حقه بالتهديد والوعيد لمصر ، فجمد أموالها وقاطع تجارتها وفرض حولها حصاراً اقتصادياً محاولاً تجويعها وتحطيم كبرياء شعبها ، ثم ألجأ الرأي العام عليها بدعاياته المرفوضة ومؤتمراته الدولية المسمومة ، ثم سحب موظفي الشركة المؤمنة ومرشديها ليشل حركة الملاحة في القناة حتى تظهر مصر بمظهر العاجز عن إدارة القناة !

(١) الدكتور وليد قمحاوى « النكبة والبناء في الوطن العربي »

(٢) الرئيس جمال عبدالناصر في خطابه أمام مجلس الأمة عام ١٩٥٧ .

المواجهة الثورية لمعركة القناة قبل العدوان :

١ - لم يفقد مخطط الثورة وزعيمها وعقلها جمال عبد الناصر أعصابه وهو يرى جهنم الاستعمار تفتح عليه أبوابها ، فأعلن عزم الثورة على دفع تعويض عادل لحاملي أسهم الشركة وتمهتد بحرية الملاحة فى القناة وأبدت استعدادها للدخول فى مفاوضات عاقلة عادلة لتسوية كل المشاكل مع عدم المساس بكرامة مصر •

٢ - نجحت مصر فى تشغيل القناة على الرغم من سحب المرشدين

٣ - نجحت القومية العربية فى المعركة ، فاعتبرت قناة السويس قناة العرب •

٤ - نجحت مصر فى جعل المعركة معركة إنسانية ضد الاستعمار والاستغلال •

ويلحق على هذه الانتصارات الدكتور وليد قمحاوى بقوله : « وحين كسبت مصر هذه الجولات الأربع كانت فى الحقيقة قد كسبت معركة القناة كلها ، وجعلت التأميم أمرا واقعا شاعت دول الاستعمار أم أبت ، وازداد تخطيط هذه الدول فى تصرفاتها وانفعالاتها وعدم سيطرتها على أفعالها ، وقررت أن تمضى فى جنوبها الى نهايته بالدخول فى مغامرة أو بالأحرى مقامرة - قد تسترد بها كل ما خسرت أو تخسر كل ما تملك ، وكانت فى الواقع قد خسرت الكثير وتطمع فى استرداد ما هو أكثر من الكثير •

ثالثا - العدوان الثلاثى

ان العدوان الثلاثى الذى بدأته اسرائيل مخلب الوحش الاستعماري فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ لم يكن الا وسيلة لمودة الاستعمار الغربى الى المنطقة ورجوع الاحتلال البريطانى الى مصر •

اما الاسباب التى توارى الاثمون خلفها ليبرروا عدوانهم فانها لم تستطع أن تقف طويلا امام تيار الحقيقة الجارف الذى مزق سترهم فظهروا امام الضمير العالمى عراة ، والعار والكراهية والمقد تظلل رؤسهم المنكسرة فى ذل مهين •

والعجيب فى أمر هذا العدوان أن يرتبه زبانية الاستعمار فى الموعد الذى أوصى به صراحة مجلس الأمن ، وكل الاختلاف فى مكان اللقاء : قبينما كان من المحتم أن تقسم المفاوضات فى مدينة جنيف سير الاستعمار اسرائيل مدججة بأسلحة حلف الاطلنطى فى صحراء سيناء • على حين أن طائرات المستير الفرنسية تصنع مظلة واقية فوق تل أبيب ، وفى الوقت نفسه كانت البوارج والمعمرات الفرنسية تحمي سواحل اسرائيل !

واستعدت القوات المصرية للدخول في معركة فاصلة مع الغسزاة الاسرائيليين ، بل استطاعت الطائرات المصرية في الساعات الأولى من المعركة أن تسيطر على الموقف ، ولكن سرعان ما ظهر للعالم حقيقة المؤامرة الثلاثية العدوانية ، وذلك عندما ظهر الانذار الانجلو - فرنسي بعد يوم واحد من عدوان اسرائيل على الاراضي المصرية ، وترفض مصر الانذار . وينجلي للناس حقيقة العدوان الاستعماري التي حددتها الغايات الاستعمارية التالية :

- ١ - تدمير قوات مصر العسكرية .
- ٢ - احتلال مصر وإعادة الاحتلال البريطاني اليها الى قواعده .
- ٣ - القضاء على حكومة مصر النورية التي بعثت الروح النورية في مصر .
- ٤ - إعادة الاحتلال الى سورية ولبنان والاردن .
- ٥ - تأمين حدود اسرائيل بفرض الصلح على العرب .
- ٦ - طعن الحركة التحررية العالمية في شخص مصر .
- ٧ - قتل دعوة القومية العربية .
- ٨ - ضرب فكرة التأميم الوطني ، إبقاء للاحتكارات الاستعمارية .

وتكتشف الثورة الرائدة جميع اهداف العدوان ويظهر لبصيرتها النافذة «المصيدة المجهنية» التي وضعت للقوات المسلحة المصرية في صحراء سيناء ، وفي عمق وتبصر أصدرت القيادة المصرية أمرا الى قواتها المسلحة بالانسحاب من سيناء ، كما أمرت الطيارين بعدم التعرض لأساطيل بريطانيا وفرنسا الجوية .

ونظمت القيادة المقاومة الشعبية وزودتها بالسلاح وولت اليها مهمة الدفاع عن شرف الوطن وحماية مكاسبه .

وخاضت بورسعيد المعركة متحملة صدمة العاصفة ، ولكن مصر كلها كانت وراء بور سعيد ، كنا وطننا بأمره صمم على القتال .

« وعاش الشعب المصري أنبل وأعظم وأمجد ساعات حياته ، اذ رأى كيف استطاع أن ينتصر على ثلاث دول ، وثلاثة أساطيل ، وثلاثة جيوش ، وثلاث قوى جوية ، ولئن هذه القوى المتجمعة ؟ لبريطانيا سيدة البحار ! وللإمبراطورية الفرنسية الغابرة ! ثم أخيرا للصهيونية العالمية !

وبعد معارك طاحنة خضناها ضد الغزاة انتصرنا لوطننا وللحرية ولم تستطع هذه القوات الضخمة أن تتقدم خطوة بعد بور سعيد ، التي اذاقتهم الويل والثبور وعظائم الأمور .

وهكذا كان شرف مقاومتنا للعدوان على قمة المجد •

وفشلت مغامرة الاستعمار الطائشة ضدنا •

وانتصرت ارادتنا النيرة الجيدة في منع الاستعمار من العودة الى المنطقة من جديد •

« وبقي جمال وعاشت الثورة واحتفظت الثورة بسيادتها وكسب شعبنا في مصر تجربة عرفته امكانياته المعنوية والمادية وزادته ثقة بنفسه وصقلا لجوهره وتقوية لتفاعله وصلاته بقيادته الثورية • عبرت عن هذا كله دماء الشهداء الزكية حتى أناشيد الشعب الحماسية » (١)

ويقول الرئيس جمال عبد الناصر : «دخلنا المعركة والقومية العربية مجرد كلام وشجعنا من المعركة وقد أصبحت القومية العربية عملا حقيقيا وانتهى-ادجران الثلاثي الفاشم بالخيبة لمرتكبيه مجرمي الحرب بعد أن دمغهم العالم بالفدر والحيانة •

يوم النصر يوم الجلاء التام :

وفي يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ خرج آخر جنسدى بريطاني وفرنسي من جنود العدوان الثلاثي ، وتطهرت ارضنا الطيبة الحبيبة ، وعادت الارض الحبيبة الى ايدي اصحابها •

ويقول الدكتور قمحوى : « ولم تكن القنساء بعد اثبات حقها في تأميمها وجدارتها باداراتها كل ما كسبته مصر من العدوان المسلح الذي فرض عليها وإنما كسبت أيضا الانتماء من قيود معاهدتها مع بريطانيا بعد الفائها ومصادرة قاعدتها ومستودعاتها » •

انقضاء اتفاق القاهرة سنة ١٩٥٤

في الأول من يناير سنة ١٩٥٧ صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بانقضاء اتفاق ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ باعتباره كان لم يكن وذلك من يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ بدء العدوان البريطاني على منطقة قناة السويس •

ويقول الاستاذ عبد الرحمن الرافى : « وقد جاء انقضاء اتفاق ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالنسبة لاستخدام قاعدة قنساء السويس عملا وطنيا مجيدا لحكومة الثورة ، أكدت به الاستقلال الحقيقى الذى ظفرت به

(١) الدكتور وليد قمحوى « النكبة والبناء في الوطن العربى »

مصر بجلاء القوات الانجليزية عن منطقة القناة . وأهم ما تضمنه انفضاء اتفاق سنة ١٩٥٤ من نتائج هو إلغاء تخويل بريطانيا استخدام القناة في الاحوال التي حددها هذا الاتفاق . وهى وقوع هجوم مسلح من دولة مر الخارج على مصر أو على أى بلد تكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا فلم يصمد من حق بريطانيا استخدامه قاعدة القناة فى أية حال .

» ولم يكن منطقيا ولا مقبولا بعد العدوان البريطانى وحمل هذا العدوان أن تعود بريطانيا الى استخدام قاعدة القناة .

» وكانت هذه النتيجة فى حاجة الى حزم حكومة الثورة وإيمانها بحقوق مصر الكاملة فى الاستقلال .

» ومن نتائج انفضاء اتفاق سنة ١٩٥٤ أن يكون لمصر الحق الكامل فى مصادرة كل ما فى القاعدة من معدات ومنشآت ومخازن ومصاب ومحتويات مملوكة للدولة المعتدية ، لان الإعتداء يخول الدولة المعتدى عنيـه مصادرة كل ما هو مملوك فى أراضيها للدولة المعتدية .

» فكان القرار الجمهورى الذى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر فى الأول من يناير سنة ١٩٥٧ نصرا مبينا ولا ريب لمصر من جميع الوجوه .

لقد أثبت الرئيس بإصداره هذا القرار قوة ياس ثورتنا المباركة هذه الثورة التى هى بحق نقطة تحول تاريخى اكتشف فيها الشعب العربى فى مصر ذاته واستعاد ارادته فمضى فى طريقه نحو النصر الذى جناه الشعب العربى ومصر فى حرب الاستقلال ثم فى حرب تثبيت الاستقلال .

وهكذا حققنا بإرادتنا الثورية الجلاء مرتين فى تمام واحد ، عام ١٩٥٦ .

خاتمة

وبعد فلقد رأينا فى الفصول السابقة من هذا الكتاب مدى المطامع الأوروبية فى مصر ، فطالعنا التاريخ بأول موجات الاستثمار الأوروبى التى جاءت مستترة وراء صليب المسيح ، وهى أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم » .

تم جاءت بعد مدة من الزمن الحملة الفرنسية على مصر . مع مطلع القرن التاسع عشر ، وكانت هذه الحملة امتدادا للحروب الصليبية . ولكن الشعب المصرى المناضل على مر العصور لم ترهبه أسلحة أوروبا الحديثة ولا خطط نابليون العسكرية التى أعيت قادة وملوك أوروبا . فتصدى الشعب لهذه الحملة الاستعمارية ، وقاومها بشدة وعنف . وبذل من دماائه الكثير فى سبيل الحرية .

وتم للشعب النصر ، وخرجت الحملة الفرنسية من مصر تجر أذيال الانكسار !

وتنبه الشعب الى قوته والى امكانياته التى كشفت عنها التحديات المستمرة التى واجهت الأمة المصرية وخاصة أيام الحملة الفرنسية ، فكانت اليقظة الشعبية .

وقام الشعب ، فعين « محمد على » واليا على مصر وبشرط المصريين، ورأينا كيف أن « محمد على » خان الحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر ، واستغلها باعتبارها « نقطة وثوب الى مطامع » .

وفى خلال عهد محمد على بدأت الدول الأوروبية تكشر لمصر عن أنيابها وبدأ تدخلها فى شئون مصر ، وأخذ هذا التدخل يأخذ مظاهر عدة حتى بلغ مداه سنة ١٨٤٠ .

وجاءت أيام سوداء عصبية على مصر ، وكانت تلك الأيام نتيجة لحكم خلفاء محمد على ، سعيد واسماعيل ، « وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر »

وتم لاوزيا وإفانجيهسا أسبطرة على أمراء أسرة محمد على الذين
ساعدوهم في نهب مصر *

واسنيظلت الحركة القومية في مصر بعد نكستها إبان حكم سعيد
واسماعيل ، وبدأت القوى النامية نواحه الموقف الذي خلفته أسرة
محمد على الدخيلة المقامرة ..

وكانت ثورة عرابي على قمة رد الفعل الثوري ضد النكسة *

غير أن أوروبا تخلت عن المبادئ الإنسانية ، فوفقت تشاهد مذبح
الاسكندرية سنة ١٨٨٢ ، ثم احتلال بريطانيا لمصر ، وكان هذا الاحتلال
ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية « وروع الشعب وهو يرى
خديو مصر « توفيق » سليل أسرة الخيانة يرتقى في أحضان الانجليز
ويضرب استقلال البلاد بطعنة نجله ، بالاحتلال !

وظهرت في مصر التي لم تنقطع فيها أصوات النداءات الثورية
قيادة وطنية عظيمة قادها مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهما من زعماء
مصر *

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت
سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وبعد خيبة الأمل في « الوعود
البراقة » التي قطعها الاحتلال على نفسه وبعد أن سمع الشعب في مصر
بمبادئ ويلسون التي ما لبث أن تفكر لها ويلسون نفسه *

وتفجرت ثورة ١٩١٩ ولكنها فشلت عندما ظهرت بين القيادات
الوطنية آفة الحزبية الرخيصة التي أحرقت الطاقة الثورية في هباء
لا طائل منه *

وانتهت هذه الثورة بإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهذا
التصريح الذي أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه *

وتميزت الحياة السياسية في مصر بمفاوضات رخيصة مع الانجليز
حتى ظهرت معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت بين مصر وبريطانيا ، وكانت
بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة ١٩١٩ .

ثم استسلمت القيادات التي تصلحت للنضال الشعبي أمام سلطة
القصر المتزايدة « وأمام قوة ورهبة الاحتلال الجاثم على صدر الأمة ، ومن
ثم انحرقت القيادات عن طريق الشعب ، وصارت تلتمس الرضا اما من
القصر أو من « المندوب السامي » *

وتأني سنة ١٩٥١ وتقوم الحكومة بالفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ للجرد

الالغاء ذاته ، ولم تكن قد اتخذت اى اجراء لمواجهة الموقف الناجم عن الالغاء.
وتحدث المذابح ضد الوطنيين .

ثم يأتى حريق القاهرة نكسة لهذا النضال الذى قام به الشعب
نفسه فى القناة ضد الانجليز .

وفجأة يظهر الضياء وسسط أحلك أيامنا . يظهر انفجر انعطاب .
بالطالع الثورية بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . هذه انطالع التى كانت
أداة شعبية لتنفيذ ارادة الشعب ولتحمى النضال الوطنى الذى أخذ على
عاتقه أن يحقق التغيير السليم فى الوطن .

وفى برهة من الزمن قضيت ثورتنا العربية الكبرى وبخاصة الثورة
معارك عنيفة فى حرب الاستقلال ، فكان خلع الملك معركة نى حرب
الاستقلال ، وكان القضاء على الاقطاع معركة فى حرب الاستقلال . وكان
انهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال ، وبعد هذه المصارف
العنيفة القاسية التى مهدت الطريق لاجلاء الفاصب عن أرض مصر وجدد
قوة الاحتلال فى منطقة القناة نفسها تواجه بلدا متحدا .

أصبح الاستعمار فإذا هو أمام الشعب وجها لوجه ولاحت الحركة
بينهما على الافق ، بل ووقعت المعركة على أرض منطقة القناة .
وبالأيدي المتحدة ، وبالدّم الزكى ، وقصنا اتفاقية الجلاء . وانتصروا
فى حرب الجلاء .

ولكن هذا الاستقلال لا خير فيه ما لم يصبح نقطة الانطلاق الى
مستقبلنا هذا المستقبل الذى كان بناؤه عسيرا بل مستحيلا قبل الجلاء .
ولما مضت الثورة فى طريق بناء الوطن واجهت معسارك تثبيت
الاستقلال وكان قمة تلك المعارك « معركة بناء السد العالى » التى سار
بنا الى معركة السويس التى واجهنا فيها البريطانيين والفرنسيين وركيزة
الاستعمار اسرائيل ، وانتصرنا فى المعركة المسلحة ضد الغزاة .

وفى ذلك يقول الميثاق «ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار
فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام ١٩٥٦ هو عام
الفاصل فى نضالنا الوطنى » .

وهكذا انتصرنا فى معركة الجلاء مرتين ، أخرجنا الانجليز من أرضنا
طبقا لاتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤ التى تم تنفيذها فى يونيو سنة ١٩٥٦ ،
ولكن الاستعمار ما لبث أن حاول العودة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، ولم
يستطع أن يحتل شبرا واحدا بعد يوم سعيد .

وتم الجلاء النهائي بعد العدوان في ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، وتم لنا النصر .

وختاماً لبحثنا عن الجلاء عن القطر المصري من الجمهورية العربية المتحدة نذكر شيئاً عن كفاح القطرين الشقيقين سورية والعراق في سبيل الجلاء .

ففي بادئ الأمر نرى أن الإفطار الثلاثة مصر وسورية والعراق قد اشتركت في ثورتها على حكم الانراك .

ولكن ما لبث أن بسط الاستعمار الانجليزي والفرنسي ظله الكثيب على البلاد العربية التي كانت خاضعة للسلطان العثماني من الوجهة السياسية .

فنرى ثورة سورية على الانتداب الفرنسي ، هذا الاحتلال الذي فرق وحدة الوطن السوري كما خالف الفرنسيون صك الانتداب فربطوا اقتصاد سورية بالاقتصاد الفرنسي ، وفرضوا الاحكام العسكرية على سورية ، ونشبت عدة ثورات وطنية ضد الفرنسيين تحمل السوريون في أثنائها كثيراً من التضحيات الثقيلة حتى تم للشعب العربي في سورية الاستقلال ، واحتفل السوريون بأول عيد للجلاء في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ .

ويشترك القطر العراقي مع سورية ومصر في جهاده ضد الاتراك ثم في جهاده ضد الانجليز ، فكانت هناك ثورة سنة ١٩٢٠ ثم كانت سنة ١٩٣٠ حينما عقدت معاهدة بين بريطانيا والعراق اعترفت فيها الاول باستقلال العراق الا انه ورغم تلك المعاهدة ظل الاحتلال البريطاني في العراق مسيطراً عليه دائم التدخل في شؤنه الداخلية والخارجية ، وما أعجب الزمن ! فان تلك الحال هي نفسها التي كان عليها المصريون بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكانت بريطانيا تقبض بيد من حديد على العراق .

وفي سنة ١٩٥٥ ألغيت معاهدة سنة ١٩٣٠ ولكن « نوري السعيد » كان يفسح مع الاستعمار حلف بغداد ليكون بديلاً للمعاهدة .

وفي ١٤ من يوليو ١٩٥٨ قام الشعب في العراق بثورته التي اقامت الجمهورية وطوّحت بالملكية وبحلف بغداد ، الا أن تلك الثورة قد انتكست عندما انصرف بها قاسم عن طريقها العربي القومي التقدمي .

غير أن « ثورة ١٤ رمضان سنة ١٣٨٢ » أعادت إلى العراق وجهه
العربي الصحيح .

ومن العجيب أن يكون للتاريخ حلقاته المترابطة هذه ، فإنه بعد أن
قامت « ثورة ١٤ رمضان » في العراق قامت « ثورة ٨ من مارس » سنة
١٩٦٣ في سورية ، هذه الثورة المباركة التي أدت إلى سقوط الانفصال .
الانفصال الذي طرأ على الوحدة التي قامت بين مصر وسورية سنة ١٩٥٨

ومن مفاخر تاريخ النضال العربي أننا ونحن نسجل تاريخ قضية
الجلاء عن مصر أن نشير إلى وحدة الهدف والنضال في الوطن العربي .

هذا الهدف وذلك النضال الذي بلورته الثورات الثلاث في الأقطار
العربية مصر وسورية والعراق التي صنعت ارادة الجماهير فيها الدول
الاتحادية الكبرى والتي تم توقع بيانها في الساعة الأولى من صباح
الاربعاء ٢٣ من « ذو القعدة » سنة ١٣٨٢ الموافق ١٧ من أبريل (نيسان)
سنة ١٩٦٣ .

وهكذا رأينا من فصول هذا الكتاب أن الجلاء عن مصر كان الانطلاقة
الثورية نحو الهدف الكبير للجماهير المصرية في الوحدة والحسرية
والاشتراكية ، والنصر للشعب العربي الذي يرفض ارآدته

تم الكتاب بحمد الله

فهرس

الموضوع	الصفحة
تصدير	٣
مقدمة	٥
الباب الأول :	
الأطماع الاستعمارية فى مصر	١١
الفصل الأول - الحملة الفرنسية على مصر	١٣
الفصل الثانى - التسلل البريطانى الاستعمارى فى مصر	١٧
الفصل الثالث - الثورة العربية والاحتلال البريطانى	٢٧
الباب الثانى :	
الاحتلال البريطانى لمصر	٣٥
الفصل الأول - سياسة الاحتلال البريطانى لمصر	٣٧
الفصل الثانى - اتجاهات بريطانيا من مسألة الجلاء	٤٨
الباب الثالث :	
بحث الحركة القومية فى مصر	٥٣
الفصل الأول - الحركة القومية فى مصر (١٨٨٢-١٩١٤)	٥٥
الفصل الثانى - ثورة الشعب سنة ١٩١٩	٦١
الفصل الثالث - مفاوضات الجلاء	٧٥
الفصل الرابع - الفاء معاهدة ١٩٣٦	٩٥
الباب الرابع :	
الثورة العربية الاشتراكية (٢٣ يولية ١٩٥٢)	١٠٧

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول - أسباب الثورة وأهدافها	١٠٩
الفصل الثاني - الثورة وقضية الجلاء	١١٣
القسم الأول	
الثورة تطلب من الاحتلال الجلاء عن الوطن	١١٥
القسم الثاني	
اتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤	١٢١
القسم الثالث	
الإرادة الثورية تحقق الجلاء	١٣١
القسم الرابع	
تنفيذ عملية الجلاء	١٣٩
القسم الخامس	
صدى الجلاء	١٤٥
الباب الخامس :	
معارك تثبيت الاستقلال	١٤٧
أولا : سلسلة المناورات الاستعمارية	١٤٩
ثانيا : تأميم شركة قناة السويس	١٥١
ثالثا : العدوان الثلاثي	١٥٢
خاتمة	١٥٧

هيئة قناة السويس

حركة الناقلات خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢

زاد عدد الناقلات العابرة خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ ، مقارنة بتلك العابرة في أكتوبر عام ١٩٦١ بمقدار ١٠٢ ناقلة أى بنسبة ١٣٪ اذ بلغ ما عبر منها خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ - ٨٧٨ ناقلة مقابل ٧٧٦ في أكتوبر الماضي .

ويتقسم الناقلات عدديا طبقا لاتجاهى العبور يتضح ان الناقلات العابرة من الشمال الى الجنوب قد زادت بمقدار ٥٦ ناقلة (٤٥٢ مقابل ٣٩٦) وهذا يرجع الى زيادة عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٦١ ناقلة (٤١٥ مقابل ٣٥٤) بينما نقص عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥ ناقلات (٣٧ مقابل ٤٢) .

وبالنسبة للناقلات العابرة من الجنوب الى الشمال فقد زاد عددها بمقدار ٤٦ ناقلة (٤٢٦ مقابل ٣٨٠) وذلك نتيجة لزيادة عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥٢ ناقلة (٤١٣ مقابل ٣٦١) اما الناقلات الفارغة فقد نقص عددها بمقدار ٦ ناقلات (١٣ مقابل ١٩) .

وبلغ مجموع الحمولة الصافية للناقلات العابرة في أكتوبر عام ١٩٦٢ - ١٣٣٣٥٥٠٠ طن مقابل ١١٢٣٧٠٠٠ طن في أكتوبر الماضي مسجلة زيادة قدرها ٢٠٩٨٠٠٠ طن أى بنسبة ١٨,٧٪

وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٣٪ من مجموع

الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال اكتوبر عام ١٩٦٢ بينما كانت هذه السبة ٧٠٪ خلال اكتوبر الماضي .

وقد زاد متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٤٤٨١ طنا في اكتوبر عام ١٩٦١ الى ١٥١٨٨ طنا في اكتوبر عام ١٩٦٢ .

كما زاد متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقة محملة من ٢٦٠٢٠ طنا في اكتوبر الماضي الى ٢٦٨٥٩ طنا في اكتوبر عام ١٩٦٢ .

السفن العابرة لاول مره .

عبرت القناة خلال شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ لاول مرة ٨٥ سفينة منها ١٣ ناقلة وزيد الحمولة الكلية لخمس منها على ٢٠٠٠ طن كما هو مبين بالجدول التالي :

اسم السفينة	العلم	الحمولة الكلية بالطن	حمولة البضائع بالطن	اتجاه العبور
مورفن	ناقلة	٢٦٦٣٦	١٨٠٣٢	جنوب/شمال
برتش هوسر	ناقلة	٣٢٨٨٨	فارغة	شمال/جنوب
اسواوربا	ناقلة	٣١٩٠٣	فارغة	شمال/جنوب
فيجا	ناقلة	٣٢٨٥٨	فارغة	شمال/جنوب
ب.س. بترسن	ناقلة	٣٢٦٩٠	فارغة	شمال/جنوب



الذّار القوميّة للطباعة والنشر

١٥٧ شارع مبینة - موضع الفی

لیفین { ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٤
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤ }